مستقبل التعددية الحزبية وأثرها
على الحراك الديمقراطي في دولة الكويت

The Future of Multiparty System in the State of Kuwait and it's Effect on Democratic Movement

إعداد الطالبة

إسلام ناجي المتروك

إشراف

الدكتور سعد فيصل السعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أبريل 2011

تفويض

أنا إسلام ناجي المتروك أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: إسلام ناجي المتروك

التاريخ:

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " **مستقبل التعددية الحزبية على الحراك الديموقراطي في دولة الكويت** "

وأجيزت بتاريخ 2011/4/27.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. الدكتور سعد فيصل السعد	.....
2. الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان	.....
3. الأستاذ الدكتور محمود خلف	.....

الشكر

بعد الشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى، لعونه وتوفيقه لي بإنجاز هذا العمل المتواضع، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي والمشرف على هذه الرسالة سعد فيصل السعد الذي كان لحسن إشرافه وما قدمه لي من علم ونصيحة ووقت، بالغ الأثر في إتمام هذه الرسالة، كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وتطويرها من خلال إرشاداتهم وتوجيهاتهم وتعليقاتهم القيمة.

والشكر موصول إلى كل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في مساعدتي في إعداد الرسالة.

الإهداء

إلى أبي حفظه الله ...

وإلى روح والدتي رحمها الله ...

وإلى أشقائي وشقيقاتي جميعاً...

أهدي هذا العمل المتواضع

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ل
الملخص باللغة الإنجليزية	ن
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	1
مشكلة الدراسة وأسئلتها	2
فرضية الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
حدود الدراسة	3
مصطلحات الدراسة	4
حدود الدراسة	5
محددات الدراسة	5
التعريفات الإجرائية للدراسة	5
الإطار النظري والدراسات السابقة	8
منهجية الدراسة	14

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الأحزاب السياسية.....	15
تمهيد.....	15
المبحث الأول: مضمون الأحزاب السياسية	17
المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية	17
المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية وتطورها التاريخي	22
المبحث الثاني: أنواع الأحزاب السياسية	28
المطلب الأول: أحزاب الكوادر والأحزاب الجماهيرية	29
المطلب الثاني: أحزاب الأيديولوجيا وأحزاب الناخبين	34
المطلب الثالث: الأحزاب المنظمة والأحزاب غير المنظمة	35
المطلب الرابع: الحزب الواحد وتعدد الأحزاب	36
المبحث الثالث: وظائف ومهام الأحزاب السياسية	41
المطلب الأول: المشاركة في الحياة السياسية	42
المطلب الثاني: حماية الحقوق والحريات العامة	48
المبحث الرابع: دور الأحزاب السياسية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية	51
خاتمة الفصل.....	58
الفصل الثالث: تطور العمل السياسي التنظيمي في الكويت قبل التحرير عام 1990	61
تمهيد	61
المبحث الأول: التنظيمات السياسية الكويتية قبل الاستقلال 1961	62
المطلب الأول: التيار الوطني	65
المطلب الثاني: التيار الإسلامي	72

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: التيار القومي العربي	77
المطلب الرابع: التيارات اليسارية	83
المبحث الثاني: التنظيمات السياسية الكويتية في مرحلة ما بعد الاستقلال.....	87
المطلب الأول: التيار الوطني	88
المطلب الثاني: التيار الإسلامي.....	88
المطلب الثالث: التيار القومي العربي.....	94
المطلب الرابع: التيارات اليسارية.....	98
خاتمة الفصل	105
الفصل الرابع: مرحلة ما بعد التحرير والتأسيس للتعددية الحزبية في الكويت وأثرها على الحراك الديمقراطي.....	107
تمهيد.....	107
المبحث الأول: مرحلة ما بعد التحرير وتأسيس التعددية الحزبية في الكويت	110
المطلب الأول: التنظيمات الإسلامية.....	112
المطلب الثاني: التنظيمات السياسية القومية.....	136
المبحث الثاني: التعددية الحزبية في الكويت: الواقع القانوني والسياسي	145
المطلب الأول: الواقع القانوني	146
المطلب الثاني: الواقع السياسي.....	149
خاتمة الفصل	159
الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.....	161
قائمة المراجع	169

مستقبل التعددية الحزبية وأثرها على الحراك الديمقراطي في دولة الكويت

إعداد الطالبة

إسلام ناجي المتروك

إشراف

الدكتور سعد فيصل السعد

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الديمقراطية الدستورية في دولة الكويت. والتعرف على دور القوى والتيارات والتنظيمات السياسية العاملة على الساحة الكويتية. وكذلك التعرف على المشكلات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تحول دون بناء تعددية سياسية في دولة الكويت، كما هدفت إلى معرفة مدى تأثير هذه المشكلات على القوى والتنظيمات السياسية على الساحة الكويتية. ودراسة الاحتمالات المستقبلية للتعددية الحزبية في دولة الكويت وأثر ذلك على الحراك الديمقراطي.

وانطلقت هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده وجود علاقة بين مستقبل التعددية الحزبية في دولة الكويت والحراك الديمقراطي.

وخلُصت الدراسة إلى أن الساحة السياسية الكويتية قد أضحت جاهزة فعلياً لظهور حياة حزبية تتسم بالتعددية الفكرية والسياسية والأيديولوجية، حيث أن الواقع السياسي يظهر وجود هذه التعددية وهذه الممارسة السياسية الحزبية لكنها تفتقد فقط إلى الإعلان أو الإشهار الرسمي، حيث يلاحظ أن هذه القوى السياسية الكويتية تمارس أدواراً شبيهة جداً بأدوار الحزب السياسي ووظائفه المختلفة التي تناولتها هذه الدراسة، كما أنها ساهمت في قيادة الحراك الديمقراطي في الكويت منذ مرحلة ما قبل الاستقلال وحتى هذه اللحظة، وبذلك فإن بناء حياة التعددية الحزبية في الكويت لن

تكون سوى تتويجاً لهذه الجهود وكشفاً عن حقيقة موجودة فعلاً وكشفاً عن حق للمواطن الكويتي وليس إنشاءً لهذا الحق. وأن التعددية الحزبية في الكويت هي المستقبل الأمثل للحراك الديمقراطي في البلاد، وهو ما يمكن أن يتوج جهود الشعب الكويتي خلال قرن من الزمان في بناء وتعزيز تجربته الديمقراطية وتحولها إلى أسلوب حياة ديمقراطي متكامل.

وأخيراً أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

أولاً: ضرورة الإسراع بإصدار قانون للأحزاب السياسية في الكويت ، بحيث ينظم العمل الحزبي والسياسي في البلاد، وينظم دور الأحزاب السياسية في عملية الحراك الديمقراطي في الكويت، وذلك بالاستناد على الدستور الكويتي الذي لم يمنع إصدار مثل هذا القانون.

ثانياً: السماح للتنظيمات السياسية المتواجدة حالياً على الساحة السياسية الكويتية، بالتحول إلى أحزاب سياسية دون شروط تتعلق بالخلفيات السياسية أو الدينية أو العرقية، وبما يتسق مع القانون والدستور الكويتي.

ثالثاً: تعديل بعض نصوص الدستور الكويتي باتجاه تعزيز الحقوق والحريات العامة، وخصوصاً الحق في العمل السياسي، والمشاركة السياسية الواسعة للمواطنين في كل ما يتعلق بشؤون البلاد، وتعزيز الرقابة الشعبية على عمل السلطة التنفيذية سواء من داخل مجلس الأمة أو من خارجه من خلال وجود معارضة سياسية فاعلة ومشروعة.

Abstract

The purpose of this study was to know the reality of constitutional democracy in the State of Kuwait. And to identify the role of the movements and political organizations in Kuwait. As well as to identify problems of political, legal and social problems which prevent the setting up of political pluralism in the State of Kuwait, also aimed to determine the impact of these problems on the political organizations in Kuwait. And studying the possibilities for the future of multi-party system in the State of Kuwait and its impact on the democratic movement.

The study had a basic assumption that there is a relationship between the future of multi-party system in the State of Kuwait and the democratic movement.

The study concluded that the Kuwaiti political arena has become a ready for the emergence of partisan life, as the political reality shows the existence of pluralism and the practice of political party but it lacks only to the advertising or official publicity, where we note that these Kuwaiti political organizations exercise roles very similar to the roles of the political party and its various functions, it also contributed to the leadership of the democratic movement in Kuwait since pre-independence and until this moment, and thus the construction of multi-party system in Kuwait will be the culmination of these efforts. The multi-party system in Kuwait is the ideal future of the democratic movements in the country, which could

crowned the efforts of the Kuwaiti people during a century to build and strengthen the democratic experiment and its transformation into a democratic way of life.

Finally the study recommended a series of recommendations including:

First: the need to expedite the issuance of a law of political parties in Kuwait, so that it governing the political parties in the country, and regulates the role of political parties in the process of democratic movement in Kuwait, based on the Kuwaiti constitution, which did not prevent the issuance of such law.

Second: allow political organizations currently stationed on the Kuwaiti political arena, transition to political parties without conditions related to political or religious or ethnic backgrounds, and consistent with law and the Constitution of Kuwait.

Third: modify some provisions of the Constitution of Kuwait towards the promotion of rights and public freedoms, especially the right to political action, and broad political participation of citizens, and strengthening people's control of the work of the executive power, both within the Council of the nation or from outside through the presence of effective and legitimate political opposition.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تؤكد التجارب الديمقراطية المختلفة على وجود علاقة وثيقة بين الحياة الديمقراطية والتعددية الحزبية، حيث لا ديمقراطية حقيقية بدون اختلاف بالاتجاهات السياسية وبدون أحزاب سياسية تنظم هذا الاختلاف، فغياب التعدد السياسي والحزبي دليل على عدم ديمقراطية النظام السياسي. والديمقراطية من حيث المظهر العام لها هي إطار عام تعمل ضمنه مجموعة من الأحزاب السياسية بهدف الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه، وهذا هو أساس الديمقراطية سواء سميت ديمقراطية غربية، أو ديمقراطية ليبرالية، أو ديمقراطية تعددية.

والتعددية الحزبية تمثل ركناً أساسياً لا غنى عنه لبناء الأنظمة الديمقراطية، فلا حرية ولا ديمقراطية ولا تنمية سياسية في أي مجتمع كان، إلا بوجود الأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية هي الوسيلة الأنجع لتفعيل المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع وتجنيبهم الشعور بالعزلة والاغتراب السياسي داخل أوطانهم. وبذلك فإن التعددية ووجود الأحزاب السياسية هو دليل على حيوية المجتمع وصحة توجهه نحو التطور والتقدم، وبناء دولة عصرية يسودها النظام والقانون، الذي يعتبر أهم الركائز لبناء مجتمع مدني.

ومن هنا أصبح وجود الأحزاب السياسية في الدولة ومدى التنافس السلمي بينها دليلاً على فعالية الحراك الديمقراطي داخل الدولة، ومدى نجاح التعددية في تحقيق الهدف المرجو منها في العملية السياسية داخل المجتمع. فمهما امتلكت الدولة من أسس ومقومات الحياة الديمقراطية، تبقى هذه الديمقراطية منقوصة إلى حد كبير إذا لم تتضمن نوعاً من التفاعل السياسي بين اتجاهات وتيارات وأيديولوجيات مختلفة تمثلها مجموعة من الأحزاب السياسية التي تعمل بشكل علني وشامل ومتوافق مع الأسس الدستورية للدولة. بحيث يؤدي التنافس الحزبي في النهاية إلى ترسيخ مبدأ حق الاختلاف واحترام الرأي الآخر داخل المجتمع.

وتعتبر التجربة الديمقراطية في دولة الكويت من أقدم وأرسخ التجارب الديمقراطية في منطقة الخليج، حيث انتهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى في القرن الثامن عشر نهجاً شورياً يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات ديمقراطية نوعاً ما، بحيث تضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته ومسائلته في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد، وقد تجسد ذلك مؤسسياً من خلال أول مجلس تشريعي في البلاد عام 1938 والذي شكل نقطة انطلاق حقيقية نحو بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على تقسيم السلطات، والمشاركة بالحكم وضمان توفير آليات المشاركة السياسية والرقابة الشعبية، لتأتي مرحلة استقلال دولة الكويت عام 1961 وإقرار دستور البلاد، لتزيد من ترسيخ هذا النهج الديمقراطي من خلال العمل على بناء ديمقراطية دستورية.

وشهدت الساحة السياسية الكويتية منذ عهد ما قبل الاستقلال العديد من التيارات والاتجاهات السياسية التي كانت تمارس دورها في الساحة السياسية الكويتية بكل حرية مستفيدة من المناخ الديمقراطي الذي ساد الكويت منذ عشرينيات القرن العشرين، فقد عرفت الساحة السياسية الكويتية العديد من التيارات القومية والإسلامية والليبرالية وحتى الشيوعية. واستطاعت هذه التيارات السياسية عبر مختلف مراحل تطور الحياة السياسية في الكويت أن تؤسس لحالة من الحراك الديمقراطي، وأن تعزز الوعي السياسي للمواطن الكويتي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتضح مشكلة الدراسة من المؤشرات المتعلقة بموضوع العملية السياسية في الكويت، والمتعلقة بالديمقراطية والانتخابات، حيث لاحظت الباحثة أن ما هو موجود على الساحة الكويتية من تنظيمات أهلية غير مؤسسية، تمارس العمل السياسي دون نص قانوني يسمح لها بالقيام بذلك، وأصبح العديد من ممثليها أعضاء في البرلمان الكويتي لدورات انتخابية متتالية، رغم أن المادة السادسة من الدستور الكويتي لعام 1962 تنص على أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، لكن

المادة 24 من القانون لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام يلاحظ أنها تمنح وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة مطلقة في قبول إشهار أي جمعية أو رفضها، وهذا في حقيقته تناقض في طبيعة العمل الديمقراطية وحرية تشكيل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي ينقل المجتمع الكويتي من مرحلة القبلية إلى مرحلة الدولة الحديثة والمؤسسية والتي تقوم على المشاركة السياسية الحقيقية في إدارة شؤون الحكم. وحتى يتسنى تكوين ديمقراطية حقيقية، لا بد من السماح بتشكيل أحزاب سياسية، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما مستقبل التعددية الحزبية وأثرها على الحراك الديمقراطي في دولة الكويت).

وحتى يتسنى للباحثة معالجة المشكلة، لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع البحث:

1) ما واقع الديمقراطية الدستورية الكويتية؟

2) ما أبرز القوى والتيارات والتنظيمات السياسية على الساحة الكويتية؟

3) ما ردة فعل الحكومات الكويتية المتعاقبة تجاه القوى والتيارات والتنظيمات السياسية على الساحة الكويتية؟

4) ما العوائق السياسية والقانونية والاجتماعية التي تحول دون بناء تعددية سياسية في دولة الكويت؟

5) ما مستقبل التعددية الحزبية في دولة الكويت وأثر ذلك على الحراك الديمقراطي؟

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده وجود علاقة بين مستقبل التعددية الحزبية في دولة الكويت والحراك الديمقراطي.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) الوقوف على واقع الديمقراطية الدستورية في دولة الكويت.
2) التعرف على دور القوى والتيارات والتنظيمات السياسية العاملة على الساحة الكويتية.
3) التعرف على المشكلات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تحول دون بناء تعددية سياسية في دولة الكويت.
4) معرفة مدى تأثير هذه المشكلات على القوى والتنظيمات السياسية على الساحة الكويتية.
5) دراسة الاحتمالات المستقبلية للتعددية الحزبية في دولة الكويت وأثر ذلك على الحراك الديمقراطي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تفيد صانع القرار السياسي في دولة الكويت، فلا بد من وجود مفاهيم الديمقراطية الحقيقية مثل المشاركة السياسية والتعددية السياسية ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان ... إلخ، من أجل خلق حراك ديمقراطي يؤدي إلى استقرار دولة الكويت. كما أن هذه الدراسة تفيد التجمعات الأهلية المكونة من تنظيمات ذات انتماءات مختلفة بعضها يقوم على أساس ديني، والبعض الآخر على أساس قبلي وثالث ذو توجه علماني أو تحرري، فعندما تدرك هذه التنظيمات غير الرسمية أهمية المفاهيم الضرورية للعملية الديمقراطية، تتكون بينهم لغة مشتركة يسهل فيه التعامل مع بعضهم البعض خدمة لمصلحة عليا، مصلحة الوطن والمواطن، وليس خدمة لمصالح طائفية أو قبلية ضيقة، كما وإن أهمية الدراسة تكمن في كونها ستضيف بعداً أكاديمياً في مجال العمل الديمقراطي والتعددية السياسية في الكويت نظراً لافتقار الدراسات حول الكويت لدراسة علمية حول مستقبل التعددية الحزبية في دولة الكويت.

حدود الدراسة

– الحدود الزمنية: تتحدد هذه الدراسة من الناحية الزمنية بالفترة الممتدة منذ استقلال دولة الكويت ووضع الدستور الكويتي عام 1961 والذي يعتبر نقطة انطلاق الديمقراطية الدستورية الكويتية، إلى العام الحالي 2010.

– الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة جغرافياً على دولة الكويت.

– الحدود البشرية: التيارات والتنظيمات المحلية غير الرسمية في الكويت.

محددات الدراسة

1) عدم توفر مراجع أو دراسات تتحدث عن هذه التجربة السياسية (التجمعات غير الرسمية في الكويت)
2) عدم توفر معلومات إحصائية عن عدد المنتسبين لهذه التنظيمات والتيارات السياسية.
3) لا توجد برامج مكتوبة لهذه التنظيمات، وإنما يسود طبيعة العمل النهج التقليدي والقبلي.

التعريفات الإجرائية للدراسة

☒ التعددية السياسية:

يمكن تعريف التعددية السياسية بأنها "مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ويقصد بها وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه الاختلاف السياسي، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى واحترام الآخر، والتعددية هي وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة لصوت السلطة السياسية" (هادي، 1995، 63).

ويشير مفهوم التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية ، وحقها في التعايش، والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها، والتعددية

السياسية بهذا المعنى هي إقرار واعتراف بوجود التنوع، وبأن هذا التنوع لابد أن يترتب عليه اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات. وتكون التعددية بهذا المعنى إطار مقنن للتعامل مع هذا الاختلاف بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة (سعداوي، 1999، 57).

ويمكن تعريف التعددية إجرائياً بأنها "العمل على السماح بتعدد القوى السياسية من أحزاب وتنظيمات المجتمع والاعتراف بالتنوع داخل المجتمع الواحد والمشاركة في القرارات السياسية بطريق سلمية واحترام الرأي والرأي الآخر.

☒ الأحزاب السياسية:

تختلف تعريفات الأحزاب السياسية باختلاف الأبعاد التي يتم التركيز عليها في الأحزاب السياسية، فهناك من ركز على أهمية الأيديولوجية حيث رأى إن الحزب هو اجتماع عدد من الناس يعتنقون العقيدة السياسية نفسها، ورأى آخرون أن الأحزاب تعبير سياسي عن الطبقات الاجتماعية، وهناك من رأى أنها جمعيات هدفها العمل السياسي، وآخر رأى أنها تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام، وبشكل عام يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه: " مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم (خضر، 1986، 21-22).

وتعرف الأحزاب السياسية بأنها وحدات تنظيمية سياسية واجتماعية لها جهاز إداري وموظفون متخصصون ولها جماهيرها المؤيدة، ويقوم الحزب بعدة وظائف، فالحزب جهاز تثقيفي وتعليمي، ووعي سياسي، حيث يقدم للشعب البدائل والخيارات المختلفة، سواء كانت أفكاراً أو مرشحين، والتعبير عن آراء أعضائه وجماهيره أمام الجهات المسئولة، والرقابة على أعمال الجهاز

الحكومي أثناء وجوده خارج السلطة، والحزب أيضاً قناة اتصال بين الجماهير والسلطة السياسية والعكس (أسيري، 2010، 20).

كما يعرف الحزب بأنه "عبارة عن تجمع له صفة التنظيم الرسمي، هدفه الصريح والمعلن الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به إما بمفرده أو بالائتلاف أو التنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة" (المنوفي، 1987: 185).

كما يمكن أن يطلق مصطلح الأحزاب السياسية على "المنظمات التي لها هدف واضح، ألا وهو ممارسة تأثير ثابت على تكوين الرأي العام، ولهذا فإن تحقيق هذه الهدف يحتاج إلى أشكال تنظيمية وبرامج ثابتة، وممارسة الاقتراع هو أحد الجوانب الهامة للأحزاب السياسية من أجل الوصول إلى السلطة وإحداث التأثير المنشود" (منصور، 2004: 16).

ويمكن تعريف الحزب إجرائياً بأنه "تجمع له الصفة المنظمة، يحتكم فيها الأفراد لقواعد تنظيمية تحكم العلاقة فيما بين الأفراد ويكون للحزب وظائف سياسية واجتماعية وثقافية، وهدف الحزب المشاركة في القرار السياسي والوصول إلى السلطة.

☒ الحراك الديمقراطي:

يمكن تعريف الحراك الديمقراطي إجرائياً بأنه "مجمل التفاعلات السياسية المتعلقة بالعملية الديمقراطية داخل الدولة والتي تساعد على ترسيخ الأسس الديمقراطية وتحقيق التحولات الديمقراطية المنشودة".

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

تعود جذور نشأة الأحزاب السياسية كما يشير موريس دوفرجيه إلى بدايات القرن التاسع عشر، حيث لم تكن الأحزاب السياسية معروفة بالمفهوم المعروف لها موجودة قبل ذلك، رغم وجود جماعات أو تيارات سياسية كانت تحمل مسميات مثل الليبراليون، والمحافظون، والديمقراطيون، والجمهوريون ... إلخ (ديفرجيه، 1980، 186).

وجاء تطور الأحزاب السياسية بعد منتصف القرن التاسع مع التوسع في حق الاقتراع في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الغربية، حيث هيأت هذه الظاهرة المناخ للتطور الحزبي، ورغم أن قاعدة وقيادة الأحزاب كانت آنذاك حكراً على أعضاء المجالس النيابية، إلا أنه ومع ازدياد عدد المؤيدين للأحزاب، بدأت تتكون تنظيمات مركزية دائمة لاجتذاب الأصوات وجمع التبرعات وتقديم البرامج وتنصيب القيادات الحزبية، ليصبح الحزب بمثابة منظمة واسعة أشبه بهرم قمته النواب وقاعدته الجماهير(المنوفي، 1987، 186).

وفي محاولة تتبع تاريخ ظهور الأحزاب السياسية، والكيفية التي نشأت فيها، اجمع العديد من الباحثين أن هناك أصلين للأحزاب: الأصل البرلماني – المذكور أعلاه– والأصل غير البرلماني أو الأصل الخارجي، أو ما أطلق عليه الأحزاب الخارجية المنشأ كالتي ظهرت نتيجة قيام جمعيات أو نقابات أو اتحادات بإنشائها وتأسيسها. ويمكن القول أن معظم الأحزاب السياسية التي ظهرت في القرن العشرين قد نشأت من خارج البرلمانات، إذْ عملت العديد من الجمعيات والنقابات العمالية وحتى الطوائف الدينية على تشكيل أحزاب سياسية تمثل مصالحها (الخطيب، 1983، 35).

أما بالنسبة لوظيفة الحزب السياسي فتتلخص بالوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وتختلف هذه الوظيفة وفقاً للنظام السياسية الذي تتبناه الدولة، وفي سعيه لتحقيق هذا الهدف يقوم الحزب أيضاً بمجموعة من الوظائف التي تخدم الشعب والمجتمع مثل (غالي، 1989، 269-270):

- العمل كمنظمة تعليمية، ومركز لتنمية الوعي السياسي الشعبي.
- تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة.
- القيام بمهام مراقبة السلطة السياسية الحاكمة عندما يكون الحزب خارج السلطة.
- يهيئ الشعب لاختيار نوابه وحكومته من بين اتجاهات وبرامج سياسية مختلفة.
- وجود الأحزاب يؤدي إلى تداول السلطة وبالتالي توفير آلية شعبية للمحاسبة، حيث يستطيع الشعب تغيير نظامه السياسي إذا قصر أو مكافأته بالتجديد له إذا أثبت كفاءته.

وأما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية والممارسة الديمقراطية، فإن الديمقراطية الحديثة هي ديمقراطية الأحزاب، حيث أن المؤسسات والممارسات السياسية التي تعتبر أساس الحكومة الديمقراطية الغربية، هي التي صنعت الأحزاب السياسية، ولا يمكن تصورها من دونها، بحيث يرتبط مفهوم الديمقراطية بوجود الأحزاب، وذلك بالقول أن الديمقراطية هي اختيار صانعي القرار السياسي عن طريق الانتخابات الحرة من بين المرشحين من الأحزاب السياسية المتنافسة (جمال، 2007، 68).

وتتمسك الأحزاب السياسية في المجتمع الحر بالمفاهيم الديمقراطية وبسيادة الأحزاب وحكم الأغلبية والمساواة السياسية والمبادئ الأخرى التي تستجيب للرأي العام، والتي تعمل على بناء رأي الأغلبية، وبالتالي فإن الأحزاب السياسية تمثل إحدى الهيئات الرئيسة المعبرة عن الرأي العام

والديمقراطية التي تعمل على تكوينه، وأنها قادرة على تحمل مسؤولية الحكم بأكبر قدر من الكفاءة والأداء، وبالتالي تؤدي إلى تطوير المجتمع والنهوض به (ربابعة، 2001، 170-171).

ومن هنا فإنه ومن اجل بناء مجتمع ديمقراطي يستوعب كل الاختلافات السياسية والفكرية والاجتماعية والعقائدية فإنه لا بد من توفر العناصر التالية (دالتون، 1996، 73-78):

1- التعددية السياسية والحزبية.

2- توفير الحقوق الأساسية للمواطنين وعلى رأسها حقهم وحريتهم في الاعتقاد والتعبير والتنظيم.

3- تداول السلطة السياسية: وهذا يعني حق الأفراد والجماعات والأحزاب السياسية المختلفة في الوصول إلى السلطة السياسية بصورة سلمية وديمقراطية إذا تمكنوا من الحصول على الأغلبية اللازمة التي تتيح لهم ذلك.

4- وجود الأنظمة والتشريعات التي تكفل الحق بتشكيل الأحزاب السياسية والانتماء إليها، وضمان حقوقها في العمل والنشاط داخل المجتمع.

5- توفير الضمانات التي تحول دون تمركز السلطة أو احتكارها من قبل شخص أو فئة معينه، وهذا يؤدي إلى ضمان مشاركة أوسع من قبل المواطنين في الحياة السياسية في مجتمعهم، ويضمن مساهمتهم بصورة فعلية في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي فيه.

الدراسات السابقة

– دراسة المديرس (1994)، بعنوان (ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (1938–1975): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المجتمعات والتنظيمات والأحزاب السياسية التي تشكلت في الكويت، منذ منتصف الثلاثينيات وحتى منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين، والتي حصرتها الدراسة في 13 تنظيماً هي (كتلة الشباب الوطني، حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الاشتراكي، العصبة الديمقراطية الكويتية، لجنة الأندية الكويتية، الرابطة الكويتية، جماعة الإخوان المسلمين، الحركة الثورية الشعبية، التجمع الوطني، حركة التقدميين الديمقراطيين، حركة العمل الديمقراطي، حزب الشعب الديمقراطي، حزب اتحاد الشعب)، وهذه الدراسة لا تدّعِ الشمولية والإحاطة التفصيلية الكاملة لهذه التجمعات والتنظيمات السياسية التي جسّدت تطور حركة المعارضة الوطنية في المجتمع الكويتي، لكنها في الواقع استعراض سريع الإيقاع للملامح الأولية لمسارات هذه الحركة التي يعود إليها الفضل في نشأة الواقع السياسي المتطور الذي يعيشه المجتمع الكويتي في العصر الراهن.

– دراسة ميتكس (1995)، بعنوان (التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق للانطلاق): تناولت هذه الدراسة التجربة الديمقراطية الكويتية، من خلال التركيز على موقع وخصوصية هذه التجربة، وتتبع جذورها وتطورها عبر تاريخ الكويت، وتسليط الضوء على الثغرات التي تعاني منها هذه التجربة مثل المشاركة المقيدة، والخلل في التوازن بين السلطات، وضعف المعارضة السياسية وخصوصاً في ظل غياب الأحزاب السياسية وفي ظل ضعف التنظيمات والتيارات السياسية الموجود على الساحة السياسية الكويتية.

– دراسة المديرس (1996)، بعنوان (التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير): هدفت هذه الدراسة إلى استعراض نشأة التجمعات السياسية الكويتية في أعقاب تحرير الكويت مباشرة، والتي أخذت طابع العمل العلني في تحركها وعملها، وقد حصرت الدراسة هذه التجمعات

السياسية في سبعة هي (المنبر الديمقراطي الكويتي، الحركة الدستورية الإسلامية، التكتل النيابي، التجمع الإسلامي الشعبي، الائتلاف الإسلامي الوطني، التجمع الدستوري، المستقلون).

– دراسة الديين (2005)، بعنوان (الديمقراطية في الكويت: مسارها، واقعها، تحدياتها، آفاقها): هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أهم المظاهر المتعلقة بالتجربة الديمقراطية الكويتية، من حيث الدستور والقوانين والمؤسسات والسلطات وعملية الانتخابات وتشكيل النقابات وجمعيات النفع العام وحرية الرأي والتعبير، والتي رغم ذلك ظلت قاصرة عن إقامة النظام الديمقراطية الحقيقي في ظل وجود سلبيات كثيرة لا زالت تعتري التجربة الديمقراطية الكويتية مثل عدم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية رغم عدم وجود أي مانع دستوري لإشهار الأحزاب في الكويت، إضافة لاحتكار السلطة الحاكمة لحق المبادرة العامة، وقصر الاحتكام للمحكمة الدستورية على الحكومة ومجلس الأمة وحرمان بعض فئات المجتمع من حق الانتخاب، وكذلك القيود المفروضة على جمعيات النفع العام.

وخلصت الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية تحمل مجموعة من الاقتراحات التي ترى بالإمكان تحقيقها، خصوصاً أن هناك إمكانات وفرصاً واسعة نسبياً لتعزيز الديمقراطية في الكويت تستند إلى دستور حضاري ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وتجمعات سياسية وهامش واسع نسبياً في الصحافة المحلية وتراث وتقاليد ديمقراطية.

– دراسة جمال (2007)، بعنوان (المعارضة السياسية في الكويت): هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة التطور السياسي في الكويت منذ عام 1921 وحتى عام 1970، حيث تناولت محاولات إصلاح النظام السياسي الكويتي خلال هذه الفترة، من خلال دراسة النخبة السياسية الكويتية ودورها في التطور السياسي من خلال تقسيمها إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تسلط الضوء على دور مجتمع التجار في سعيهم للبحث عن دور لهم في النفوذ السياسي، مما يقتضي دراسة العلاقة بين الأسرة الحاكمة من آل الصباح ومجتمع التجار خلال الفترة من 1921–1960 وأثرها في الحياة

السياسية في الكويت، أما المرحلة الثانية فإنها تناقش التغيرات السياسية التي شهدتها الكويت منذ عام 1961، بما في ذلك إعادة توزيع السلطة السياسية وتكريس الاستقلال السياسي وبناء النظام البرلماني والمشاكل الناتجة عنها جميعاً.

– دراسة أسيري (2007)، بعنوان (التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي):

هدفت الدراسة إلى استقراء أهم ملامح التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة إلى الدور الذي لعبته المؤسسة التشريعية في هذه التحول. من خلال تحديد العوامل التي أدت إلى انطلاق عمليات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، ومدى اختلاف عمليات التحول الديمقراطي في تلك الدول عنها في الدول الأخرى، وتحديد دور المؤسسة التشريعية في عملية التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون، وكيف انعكست عمليات التحول الديمقراطي بدورها على أداء المؤسسة التشريعية.

وخلصت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي قد بدأت تشهد تحولات سياسية منذ بداية عقد التسعينيات، في اتجاه تعديل العمليات السياسية بما يتفق مع الموجة العالمية للتحول الديمقراطي، ومع الضغوط الداخلية والخارجية التي أثرت في هذه الدول. فقد ظلت النظم السياسية لدول المجلس، ربما باستثناء حالة الكويت، في بداية التسعينيات تتسم بالانغلاق السياسي، حيث السلطة السياسية تتسم بالمركزية والوحدة، ولا توجد قنوات للمشاركة السياسية الفعالة أو دور فعال للمؤسسات السياسية الحزبية والتشريعية. ولكن مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين شهدت تلك الدول عددا من التطورات السياسية الإصلاحية، ساهم بظهورها عدد من العوامل منها المطالبة من الطبقة الوسطى بعقد اجتماعي جديد، وزيادة مطالبها بالإصلاح. كما جاءت بعض هذه الإصلاحات كترجمة مباشرة لحاجة النخب الحاكمة لتجديد مصادر شرعيتها، خاصة في ظل

الموجة العالمية للديمقراطية، وثورة المعلومات والاتصالات، ثم تصاعد الضغوط الأمريكية المطالبة بالتحول الديمقراطي.

- الدراسة الحالية وما تتميز به عن الدراسات السابقة:

رغم تزايد المطالبات بإشهار الأحزاب السياسية في الكويت منذ فترة ليست بالقصيرة، ورغم وجود العديد من المقالات والتقارير التي بحثت في قضية التعددية الحزبية في الكويت، إلا أن الباحثة ومن خلال مراجعتها للأدبيات السابقة التي تناولت التجربة الديمقراطية الكويتية والإشكاليات المتعلقة بها وكذلك مراجعة الدراسات التي تناولت قضية إشهار الأحزاب السياسية في الكويت، لم تعثر الباحثة على أي دراسة أكاديمية أو مؤلف سياسي يطرح قضية مستقبل الأحزاب السياسية في الكويت وإمكانيات بناء تعددية حزبية في الساحة السياسية الكويتية وأثر ذلك على الحراك الديمقراطي، ومن هنا تتميز الدراسة الحالية بأنها الدراسة الأكاديمية الأولى من نوعها التي تتطرق إلى هذا الموضوع، والتي تسعى إلى تقديم طرح أكاديمي متكامل وشامل حول مستقبل التعددية الحزبية والمعوقات التي تواجهها وتقديم تقييم لإمكانية قيام مثل هذه التعددية الحزبية في دولة الكويت.

منهجية الدراسة

سيتم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة لدراسة تطور الحياة الديمقراطية والعملية الانتخابية في الكويت، وتقييم المعلومات من أجل الوصول إلى نتائج تفيد في اختبار الفرضية السابقة، هذا وسيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التغيرات التي حدثت على الساحة السياسية الكويتية مع إجراء تحليل لكافة الظواهر السياسية.

الفصل الثاني

الأحزاب السياسية

تمهيد:

تعد الأحزاب السياسية إحدى أهم أدوات التنمية السياسية والحراك الديمقراطي في العصر الحديث، حيث أن الأحزاب بمفهومها العام تعتبر حلقة الوصل التي تربط بين المصالح المباشرة للمجموعات والجماعات المختلفة في المجتمع وبين السلطة السياسية القائمة فيه، ومن هنا كان للأحزاب السياسية دوراً هاما في مجمل العملية السياسية في مختلف الدول وعلى اختلاف أنظمتها السياسية.

والمتتبع للتحولات السياسية في دول العالم، يجد أن الأحزاب السياسية ومن الناحية التاريخية كان لها دور فعال في هذه التحولات، سواء من حيث التحرر أو مواجهة الحكومات الاستبدادية، أو من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية ومعارضتها، مما جعل كثير من الباحثين في التحول الديمقراطية يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية من خلال دورها التعبوي أو البرنامجي في بناء الدولة الديمقراطية وتنظيم الحراك الديمقراطي في المجتمع. وبالرغم من ذلك وبسبب عوامل معينة يمكن أن تصبح الأحزاب السياسية عائقاً أمام التغيير وبعضها سيعمل على الحفاظ على الأوضاع القائمة لتكريس امتيازات حزبية أو مصلحية معينة.

وعلى الرغم من التطور الكبير الذي شهدتها المؤسسات المجتمعية الرئيسية في الديمقراطيات المعاصرة أو ما يطلق عليها مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن الأحزاب وبشكل عام حافظت على أهميتها كأحد أهم مؤسسات المجتمع المدني الأكثر فاعلية في التحكم بالمستويات واتجاهات الحراك الديمقراطي في المجتمع، إذ لم تستطع تلك المؤسسات أن تؤدي وظيفة الأحزاب في عملية التداول السلمي للسلطة، إضافة إلى وظائفها الأخرى في المجتمع.

وعلى ذلك، كان من الطبيعي أن يكون للأحزاب السياسية ، على تعددها وتنوعها أهمية أكبر وأعظم في المجتمعات التي تسير وفق النهج الديمقراطي، والتي تعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وتعطي لكل جماعة أو فئة من المجتمع حق وحرية التعبير السياسي عن نفسها والمشاركة ، بشكل أو بآخر، في النظام السياسي القائم وبالتالي عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف جوانب حياة المجتمع **(الطعان، 1990: 25)**.

وتأسيساً على الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية تداول السلطة، ظهرت أهمية الأحزاب السياسية في تثبيت دعائم الديمقراطية إذ لا ديمقراطية بدون أحزاب، وبالتالي يعتبر غياب التعدد الحزبي دليلاً على عدم ديمقراطية النظام السياسي. وينطلق هذا الافتراض من تعريف الديمقراطية بكونها حكومة تعدد الأحزاب.

ويحاول هذا الفصل تقديم مدخل نظري حول الأحزاب السياسية، وذلك من حيث بيان مفهومها ونشأتها وتطورها التاريخي، بالإضافة إلى بيان أنواعها، وتحديد المهام والوظائف التي تقوم بها أو المعول عليها القيام بها، ولما كانت الأحزاب السياسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملية الحراك الديمقراطية في المجتمع وبأهم مبادئ الديمقراطية ومظاهرها كمبدأ تداول السلطة وحماية الحقوق والحريات العامة، فإن هذا الفصل يهدف إلى تبيان العلاقة بين الديمقراطية والأحزاب السياسية.

وبناء على ما تقدم، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث رئيسة، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مضمون الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: أنواع الأحزاب السياسية

المبحث الثالث: وظائف ومهام الأحزاب السياسية

المبحث الرابع: دور الأحزاب السياسية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية

المبحث الأول

مضمون الأحزاب السياسية

يرتبط مفهوم الأحزاب السياسية بالأهداف والغايات التي دعت إلى نشأتها، والتي يعتبر من أهمها الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهو الأمر الذي استقرت عليه بعض الجماعات منذ نشوء الخلافات السياسية على السلطة، والذي يمتد إلى ما قبل القرن التاسع عشر والذي شهد نشوءً حقيقياً – إن صح التعبير – للأحزاب السياسية. وفي هذا المبحث سيتم توضيح مفهوم الأحزاب السياسية ونشأتها وتطورها التاريخي في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية

اختلفت وتعددت تعريفات الأحزاب السياسية باختلاف أهميتها وأهدافها والغاية التي أنشأت لتحقيقها، إذ يعرفها البعض انطلاقاً من أهميتها الأيديولوجية، أو الاشتراك في وجهات النظر بين أعضاء الحزب باعتبارها اجتماع عد من الناس يعتنقون العقيدة السياسية نفسها **(مجلس النواب اللبناني، 2006: 10)**.

وينطلق البعض في تعريفه للأحزاب من حيث تحليل عقائده ومبادئه، إذ يرى (بنجامان كونستان) أن الحزب السياسي هو :" اجتماع أشخاص يعتنقون العقيدة السياسية نفسها".(**الكيالي، 1990: 310)**.

ويلاحظ أن هذا التعريف اعتمد على الاشتراك في وجهات النظر بين أعضاء الحزب بما يتعلق بالمفاهيم السياسية وبمراقبة مجرى الحياة السياسية، وبالتالي يخلص إلى أن الحزب هو اجتماع من الناس يتبنون أو ينادون بمذهب سياسي واحد.

ومن هنا أجمعت الكثير من التعريفات على أن الحزب هو "عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يشتركون بنفس الأفكار حول العديد من المواضع، ومتفقون على كيفية صنع قيادة سياسية تقود البلاد بأحسن طريقة ممكنة" **(Patricia, 2001: 13)**.

وفي ذات الاتجاه تم تعريف الحزب السياسي بأنه:" مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها ، وهم يرتبطون ببعضهم وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل" **(الكيالي، 1990: 328)**.

والملاحظ من هذه الاتجاه في تعريف الحزب، أنه لا يغطي الصفات الكاملة للحزب السياسي، وكذلك الإلمام بجميع عناصره الأساسية، وبالتالي تكون أقرب إلى تشكيل نوادي اجتماعية من كونها حزب سياسي.

وفي المقابل، ذهب البعض إلى تعريف الحزب السياسي باعتباره تعبير سياسي عن الطبقات الاجتماعية، وهو المنظور الماركسي للحزب السياسي، إذ قيل هنا أن التحزب السياسي هو:" التعبير المنظم عن طبقة اجتماعية ، فهو طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره والوصول إلى الحكم، وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا" **(مصالحة، 1999: 14)**.

فمفهوم الحزب حسب التصنيف الماركسي يعتمد على مقدرته على الاندماج بالجماهير من مختلف طبقات المجتمع، وحشد طاقاتهم وجهودهم من أجل خدمة أهداف الحزب التي هي بالمحصلة تتواءم مع أهداف الجماهير وتحقق طموحاتهم (**Nelson and Grossberg, 1988: 738**).

وهنالك من قال بالتمييز بين التعريف المادي والتعريف الشكلي للحزب، إذ يرى بأن الحزب السياسي وفقا للتعريف المادي هو عبارة عن حركة فكرية تهتم أساساً بالمسائل السياسية، وهي حركة أصلية ويمكن الاعتراف لها بوجود موضوعي مستقل عن الأشخاص الذي يقودون الحزب. أما المفهوم الشكلي للحزب فإنه يركز على الفكرة التي تسيطر على جميع الأحزاب وهي كون الحزب يشكل ويمثل إرادة مجموع الشعب، بل وينسب أفكار الحزب وآراءه للأمة برمتها **(الشرقاوي، 2007: 199)**.

إلا أن أكثر التعريفات التي وضعت للإشارة إلى مدلول الأحزاب السياسية، تلك التي تناولت إشكالية الأحزاب السياسة وأهدافها السياسية والمتمثلة بالوصول إلى السلطة لتحقيق مبادئها ومعتقداتها. وفي هذا الخصوص تم تعريف الحزب السياسي بأنه:" منظمة اجتماعية لها جهاز إداري وهيئة موظفين دائمين ولها أنصار من أفراد الشعب من بيئات متعددة ، ولهم عادات مختلفة ، وهذا التباين بين أبناء الشعب يدفعهم إلى تشكيل الأحزاب السياسية والعمل باسمها لتحقيق أهداف محددة، وتسعى الأحزاب إلى السيطرة على السلطة حتى تستطيع تحقيق أهدافها على المستويين الوطني والحزبي ، وتحاول الحصول على التأييد الشعبي الذي يساعدهما على الاستيلاء على السلطة ، ومن ثم تسخير كافة الإمكانيات لتحقيق أهدافها العامة والخاصة". **(الجوجو، 1996: 100)**.

وفي ذات الاتجاه، وبصورة أشمل وأكثر توضيحاً يرى البعض أن الأحزاب السياسية هي: " اتحاداً أو تجمعاً من الأفراد ، ذو بناء تنظيمي يعبر عن مصالح قوى اجتماعية معينة ، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة ، سواء عن طريق الانتخابات أو غيرها من طرق أخرى" **(العزام، 2003: 246)**.

وفي تعريف أدق وشامل لجميع عناصر الأحزاب السياسية، قيل بأنها:" تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤيا سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها **(بوالشعير، 1994: 122)**.

والملاحظ مما سبق، أن أغلب التعريفات المشيرة لمدلول الأحزاب السياسية تشير –وبشكل عام– إلى أن الأحزاب السياسية عبارة عن تنظيم بين مجموعة من الأفراد تتفق في مبادئها ومعتقداتها تهدف إلى الوصول إلى سدة الحكم في الدولة، إلا أن الأحزاب السياسية وبهذا المفهوم تشتمل على مجموعة من المقومات أو العناصر الأساسية، فهو عبارة عن تنظيم دائم وطني له مذهب سياسي معين يهدف للحصول على الدعم الشعبي سعياً للوصول إلى السلطة .

وبذلك، يمكن إجمال العناصر الأساسية للحزب السياسي على النحو التالي: **(أنظر: الزيات، 2002 : 128) (وأنظر أيضاً : الشرقاوي، 2007: 200–202)**:

أولاً: إن الحزب جماعة طوعية منظمة، ذات أهداف سياسية محددة وبرنامج عمل معلن ، ينطلق من أيديولوجية سياسية معينة تعبر عن مصالح طبقية واضحة. حيث يعد التنظيم الركيزة الأساسية للأحزاب السياسية، باعتبارها منظمات مركبة، وبغير هذا التركيب المنظم، فإنها لا يمكن أن تمد جذورها في هيئة الناخبين، كما لا يمكنها أن تعمل بفاعلية من أجل تحقيق هدفها والمتمثل بالوصول إلى السلطة وتنفيذ برنامج سياسي محدد.

ثانياً: تسعى الأحزاب للحصول على مساندة شعبية، فالأحزاب السياسية تهتم بالحصول على سند شعبي من خلال الانتخابات أو عن أي طريق أخر، وهو ما يميزها عن النوادي السياسية، والتي لا تشترك أساساً في العملية الانتخابية وبالتالي لا تسعى للحصول على مقاعد في البرلمان والاشتراك في السلطة.

ثالثاً: إن تنظيم هذه الجماعة لـه بنـاء واضـح المعالم من المستوى المركزي إلـى المستوى القاعدي، وكلاً من الوحدات والمستويات التي يتألف منها هذا البناء لها وظائفها وأدوارها المحددة والمميزة ، كما أنها ترتبط بغيرها من الوحدات والمستويات وتتكامل معها عن طريق شبكة اتصالات محددة ومنظمة، فضلاً عن أن هذا التنظيم له وسائل وأساليب عمل متفق عليها، ويتمتع في الوقت نفسه بالقدرة على الدوام والاستمرار بحيث لا يتوقف وجوده على بقاء قياداته على قيد الحياة فقط ، ولا يختفي من الوجود أيضاً بإنجاز الهدف أو الأهداف التي يتبناها.

حيث أن شرط استمرارية الحزب يمثل معياراً يميز الأحزاب عن التنظيمات الأخرى الوقتية والتي تختفي باختفاء مؤسسها كالجمعية والجماعة العصبية.

رابعاً: إن الوصول إلى السلطة السياسية ، واحتلال مواقع القوة في المجتمع والعمل على الاستمرار في هذه المواقع والسيطرة على مقاليد الأمور – وليس مجرد التأثير في مجريات الحياة السياسية أو عملية صناعة القرار السياسي– هو الهدف الدائم والأساسي لهذه الجماعة ، سواء توسلت إلى ذلك بجهدها الذاتي ونضالها السياسي واجتذابها المزيد من الأنصار والمؤيدين أو بالتحالف مع غيرها من الجماعات أو القوى السياسية أو الاجتماعية ذات المصلحة في الوصول إلى السلطة.

حيث تعتبر الرغبة في الوصول إلى السلطة لممارستها أهم ما يميز الأحزاب السياسية عن جماعات الضغط، باعتبار أن الهدف المباشر للحزب هو السيطرة على السلطة أو المساهمة فيها لممارستها، ولذلك تسعى الأحزاب إلى الحصول على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان وتشكيل الحكومة، بينما يقتصر دور جماعات الضغط في التأثير على السلطة مع بقائها خارجها ودون الاشتراك فيها **(الشرقاوي، 2007: 201)**.

هذا وحتى تستوفى الصورة عن الأحزاب السياسية بعد التقديم لمفهوم الأحزاب السياسية لا بد من الذهاب في التحقق في نشأة الأحزاب السياسية بعدها التاريخي وهذا ما سوف يتم معالجته في المطلب الثاني:

المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية وتطورها التاريخي

تعود جذور نشأة الأحزاب السياسية إلى القرن التاسع عشر ، ويعتقد (موريس دوفرجيه) أن نشأة الأحزاب السياسية تعود إلى عام 1850م، حيث لم تكن الأحزاب السياسية معروفة قبل ذلك، وهناك إجماع على أن الأحزاب السياسية حديثة الظهور نسبياً (أنظر: **ديفرجيه، 1980: 186) (الخطيب، 1983: 33)**.

وعلى الرغم من ذلك، يلاحظ أن الأحزاب السياسية عُرفت في الحضارات القديمة، ففي الحضارة الرومانية ارتبط مفهوم الحزب بالإصلاح الدستوري، إذ عرفت الجماعة الرومانية حزب الأحرار وحزب الشعب، وفي هذين الحزبين تركز الخلاف على مفهوم العدل والمساواة والتمييز العنصري، وكان لكل واحد من الحزبين غاية يسعى لتحقيقها في ظل نظامه السياسي الذي كان موجوداً في ذلك الوقت **(السفياني، 2002: 16)**.

وعلى الرغم من أن كلمة (الأحزاب) استخدمت في التاريخ القديم، إلا أنها لم تكتسب معناها المعروف حالياً إلا في العصر الحديث وقد حاول العديد من الكتاب تتبع تاريخ ظهور الأحزاب السياسية، والكيفية التي نشأت فيها، حيث أجمع العديد منهم على أن هناك أصلين للأحزاب: الأصل الانتخابي والبرلماني والأصل غير الانتخابي وغير البرلماني أو الأصل الخارجي، وهو ما أطلق عليه الأحزاب داخلية المنشأ والأحزاب خارجية المنشأ **(الخطيب، 1983: 35)**.

أولاً: الأحزاب ذات الأصل البرلماني والانتخابي (الداخلية النشأة): نشأت من خلال قيام جماعات وتكتلات داخل البرلمانات، ثم تكوين لجان انتخابية هدفها العمل من اجل إعادة انتخاب تكتل برلماني معين، ثم حدوث اتصال وتفاعل بين هذه الجماعات واللجان، وتعتبر معظم الأحزاب التي نشأت قبل عام 1900م من هذا النوع.

وقد تبلور الأصل الأول في تكوين الأحزاب من خلال إنشاء الكتل البرلمانية أولاً، ومن ثم اللجان الانتخابية فيما بعد، وأخيراً يقوم في المرحلة الثالث تفاعل دائم بين هذين العنصرين، وقد كانت وحدة العقائد السياسية المحرك الأساسي في تكوين الكتل البرلمانية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه العوامل المحلية الإقليمية والعوامل الإيديولوجية، وكذلك أيضاً المصالح الخاصة بالتكتلات **(الكيالي، 1990: 311)**.

وعلى هذا النحو، فإن نشأة الأحزاب بصورة عامة كان مرتبط بالديمقراطية وباتساع دائرة الناخبين وتقوية مركز البرلمانات، إذ أنه طالما ازدادت مهام البرلمانات وشعرت باستقلالها استشعر أعضاؤها بضرورة تنظيم صفوفهم، وكلما ازداد عدد الناخبين كلما بدا من الضروري تكون لجان قادرة على تنظيم الناخبين لكي تكون أصواتهم مؤثرة **(الشرقاوي، 2007: 204)**.

وعلى هذا النحو، فإن المتتبع لنشأة الأحزاب السياسية في أوروبا، يجد أن اللجنة البرلمانية مثلت نواة لنشأة الأحزاب السياسية، وإن كانت هذه التنظيمات لم تصل إلى ما هي عليه الأحزاب في وقتنا الحاضر، حيث أن الأحزاب بمفهومها الدقيق كان في أصله من خلق البرلمانات، وذلك نظراً لالتفاف جماعة أعضاء البرلمان حول بعضها، وهو ما أدى إلى نشوء ما يسمى بالكتل البرلمانية بالإضافة إلى اتساع اللجان الانتخابية **(السفياني، 2002: 16)**.

وفي حقيقة الأمر، أن نشأة التكتلات البرلمانية كانت بهدف ضم الكتلة لعناصر أخرى من عدة أقاليم تكون منسجمة مع أفكارها ووسائلها، وذلك في الوقت الذي كانت تمثل فيه الأحزاب السياسية مصالح إقليمية متصارعة أكثر مما تمثل أحزاب قواعد شعبية عريضة. ومن الأمثلة على ذلك الاجتماعات التي قام بها ممثلو الأقاليم الفرنسية قبل الثورة، وذلك بهدف دراسة ما يهم المنطقة والإسهام في الدفاع عن المصالح الإقليمية التي يمثلونها حتى نتج عن هذه الاجتماعات رابطة فكرية قائمة على أساس نابع عن المصالح الإقليمية التي يسعون إليها، وهكذا تكونت المجموعات

التي عرفت بما يسمى (اليعاقبة)، وكذلك مجموعة أخرى حضنت الكنيسة. وقد شهدت بريطانيا مثل هذه التكتلات حتى عام 1832م، والذي صدر فيه قانون ينظم الكتل بحيث تعدى تجميعها مدينة لندن إلى باقي المملكة المتحدة (**السفياني، 2002: 17**).

وعلى ما تقدم، فإن الأحزاب البرلمانية تتمثل في مجموعة برلمانية تتكون ثم تظهر جماعات من الناخبين تسمى لجان الناخبين ويتبع ذلك إقامة علاقة دائمة بين هذين العنصرين، وهي تتماشى مع تعدد الآراء ومع طبيعة سير الأمور داخل المجالس النيابية، وهي تجمع الأعضاء المتفقين في الرأي وظهور انقسامات داخل البرلمان، ثم تنظيم هذه الانقسامات في الرأي في شكل مجموعات برلمانية (**الشرقاوي، 2007: 205**).

ثانياً: الأحزاب ذات الأصل غير الانتخابي أو البرلماني (الخارجية النشأة): ظهرت هذه الأحزاب نتيجة قيام جمعيات أو نقابات أو اتحادات بإنشائها وتأسيسها، ويمكن القول أن معظم الأحزاب السياسية التي ظهرت في القرن الحالي قد نشأت من خارج البرلمانات ، فقد عملت العديد من الجمعيات والنقابات العمالية وحتى الكنائس الدينية إلى تشكيل أحزاب سياسية (**الطعان، 1990: 27**).

وفي حقيقة الأمر، أن نشأة الأحزاب الخارجة عن نطاق البرلمان هي القاعدة العامة في نشوء الأحزاب منذ بداية القرن الماضي، وأصبحت النشأة البرلمانية للأحزاب ذات طابع استثنائي، وتظهر هذه الصورة بجلاء عند النظر إلى تشكل الأحزاب في دول العالم الثالث، حيث وجدت أنظمة استعمارية كانت قد أقامت في الدول المستعمرة مجالس تمثيلية وأحياناً نظاماً انتخابياً محدوداً، وغالباً ما كانت الحركات القومية وحركات التحرر الوطنية ترفض العمل داخل النظام البرلماني، وبالتالي تضطر هذه الحركات ونتيجة لعداء أغلب النظم الاستعمارية لها أن تلجأ إلى السرية في نشأتها بعيداً عن الانتخابات والبرلمان (**الكيالي، 1990: 312**).

إذ أنه وعلى الرغم من أن الانتخابات والبرلمانات ساعدت على قيام الأحزاب السياسية وتطورها، إلا أن ذلك لم يمنع من نشوء أحزاب سياسية أخرى بعيداً عن الانتخابات والبرلمان وخاصة في أوروبا، حيث وجدت جمعيات سياسية وحرفية تطورت لتصبح نواة الأحزاب، وحتى الجمعيات الدينية كان لها الأثر المباشر في إيجاد ودعم الأحزاب ذات الاتجاه الديني **(العاني، 1986: 257)**.

وبشكل عام لم تنشأ هذه الأحزاب السياسية من خلال البرلمانات، وإنما نشأت في الأساس بعيداً عن ذلك، فمنها نشأ من خلال الجمعيات سواء اتخذت طابع العلانية كحزب العمال البريطاني عام 1899م والذي ما زال قائمة حتى الآن، أو اتسمت بطابع السرية كالحزب الشيوعي السوفياتي عام 1917م، والذي كان قبل هذا التاريخ يُمنع نشاطه حتى تحول بعدها إلى الحزب الحاكم في الدولة، وكذلك الجمعيات التي كانت تنشأ تحت طبيعة وظروف خاصة، والتي لها أثر مباشر في نشأة الأحزاب السياسية كحزب المحافظين الكندي في عام 1854م، وإلى جانب هذه الأحزاب نشأت أحزاب اتخذت من الديانات مذهب لها وسعت إلى تطبيقها والعمل بها كحزب الإخوان المسلمين في مصر عام 1934م، وكذلك الحزب المسيحي في ألمانيا والحزب المسيحي في إيطاليا، وبعض الأحزاب الإسرائيلية القائمة التي اعتنقت الصهيونية مبدأً عاماً لها **(السفياني، 2002: 17)**.

ومن جهة أخرى، شهدت الدول حديثة العهد بالاستقلال ظهور أنواع من الأحزاب، وهي إما أحزاب نشأت لمقاومة الاستعمار وتحرير البلاد ومن الأمثلة على ذلك حزب الوفد المصري وحزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الجزائرية ، أو أحزاب أنشأتها السلطة القائمة بعد الاستقلال لتقوم بدور السند لها، ومن أمثلتها في العالم العربي الاتحاد الاشتراكي في مصر، وكذلك الاتحاد الاشتراكي في السودان. **(الشرقاوي، 2007: 206)**.

وإلى جانب هذه النوعية من الأحزاب، نشأت بعض الأحزاب داخل دولة من الدول بهدف رعاية مصالح دولة خارجية، وهذا النوع من الأحزاب يمثل خطوة أولى في هدم الاستقرار السياسي، وتأتي ذلك نتيجة للصورة المشوشة للديمقراطية، وقد شهدت التاريخ العالمي نتيجة للتبعية الخارجية شكلين من هذه الأحزاب، فقد يظهر بصورة جلية نتيجة احتلال دولة أخرى، أما الشكل الثاني فقد تمثل من خلال تبعية الأحزاب الشيوعية في العالم إلى الحزب الشيوعي السوفياتي والذي يعمل باستمرار لتنفيذ تعاليمه وإرشاداته **(السفياني، 2002: 18)**.

ويتضح من خلال العرض السابق أن مضمون الحزب السياسي قد ارتبط تاريخياً بسعي الشعوب لإيجاد آلية لضمان حق المشاركة السياسية الشعبية في النظام السياسي سواء من خلال المشاركة في هذا النظام أو من خلال إدارته بالشكل الذي يضمن التمثيل الصحيح لفئات الشعب المختلفة وبمختلف اتجاهاتها السياسية والفكرية، فالحزب السياسي هو بالتحليل النهائي مجموعة من الأفراد الذين يشتركون بالعقيدة السياسية أو الفكرية ذاتها، والذين ينتهجون نهجاً واضحاً ومحدد الملامح بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، ويحملون برنامجاً سياسياً معلناً يسعون لتطبيقه من خلال ذلك.

ويتميز الحزب عادة ببنية تنظيمية واضحة، فهو عبارة عن مجموعة من الأجهزة الإدارية المتسلسلة من القاعدة إلى القمة بشكل متدرج يساعد على الالتحام بالقواعد الشعبية ونقل طموحاتها وقضاياها من الشارع إلى قمة العمل السياسي في الدولة من خلال الحزب الذي يمثل هذه الطموحات ويتبنى هذه القضايا، ويسعى إما إلى معالجتها وتحقيق الأفضل للشعب من خلال الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، أو أن يعمل على الضغط على السلطة لتحقيق ذلك من خلال وجود الحزب في موقع المعارضة السياسية سواء داخل المجالس البرلمانية أو حتى من خارجها.

ويتضح مضمون الأحزاب السياسية من خلال تتبع طبيعة الظروف التي أحاطت بنشأة الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث وتطورها كأحد مؤسسات النظام السياسي الفاعلة، وأحد الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية في هذا النظام، فلا يمكن القول بوجود نظام ديمقراطي دون توافر شروط المشاركة السياسية لجميع فئات المواطنين وبمختلف اتجاهاتهم السياسية والفكرية، وهو ما يتحقق بصورة واضحة من خلال وجود الأحزاب السياسية وتوفر التنوع السياسي والتعددية الفكرية والأيديولوجية في المجتمع.

وترى الباحثة أن المجتمعات الغربية التي شهدت ولادة الأحزاب السياسية مبكراً سواء من داخل البرلمانات أو من خارجها، كانت هي الدول السباقة بترسيخ أسس ومقومات المجتمعات الديمقراطية، فنشوء الأحزاب وتطورها في هذا المجتمعات كان أحد أهم عوامل ترسيخ مفهوم الديمقراطية والحوار وفهم الآخر واستيعابه بغض النظر عن اختلافه الفكري أو السياسي أو الديني، فالأساس الذي تقوم عليه الأحزاب السياسية هو بالأصل يتمثل بمفهوم حق الاختلاف وحق الرأي والتعبير.

ومن هنا استطاعت الديمقراطية الغربية أن تنطلق من هذه الأسس التي عززتها المفاهيم الحزبية المختلفة لتصبح نموذجاً معبراً عن حالة المجتمع الديمقراطي المتطور الذي يضمن لكل أفراده حق المشاركة السياسية وحق التمثيل السياسي داخل مؤسسات النظام السياسي المختلفة سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية، كما ضمنت هذه المجتمعات لأفرادها حق التعبير عن ذاتها وأيديولوجياتها وآرائها السياسية من خلال أطر مؤسسية وتنظيمية متمثلة بالحزب السياسي بمختلف أشكاله وتصنيفاته.

وسيتم من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل إلقاء الضوء على أنواع الأحزاب السياسية والتقسيمات التي يمكن أن يتشكل وفقها الحزب السياسي.

المبحث الثاني

أنواع الأحزاب السياسية

تنقسم الأحزاب السياسية حسب تنظيمات الأحزاب ذاتها من الناحية الداخلية، وكذلك تنقسم الأحزاب من حيث مبادئ الحزب وأيديولوجياته. كما تلعب بعض الأنظمة السياسية في الدول المختلفة دوراً مهما في تنوع الأحزاب داخلها، والتي تنعكس حسب علاقتها بالنظام السياسي للدولة، وهو ما يتمثل في ظهور حكم أو نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين هذه الأحزاب وهو ما يعرف بنظم الأحزاب داخل الدولة.

فهذا التعدد للأحزاب في التصنيفات راجع إلى الفوارق بين الأحزاب فيما يختص بأيديولوجيتها وطبيعتها وتركيبها وحجمها وأهدافها وغير ذلك من الأسس، ويضاف إلى ذلك التغيرات والتطورات الدائمة والمستمرة التي تحدث على الأحزاب السياسية.

ولتوضيح وتفصيل الأنواع الحزبية، وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: أحزاب الكوادر والأحزاب الجماهيرية

المطلب الثاني: أحزاب الأيديولوجيا وأحزاب الناخبين

المطلب الثالث: الأحزاب المنظمة والأحزاب غير المنظمة

المطلب الرابع: الحزب الواحد وتعدد الأحزاب

المطلب الأول: أحزاب الكوادر والأحزاب الجماهيرية

يعتبر هذا التصنيف من أهم التصنيفات التي قيلت في تعدد وتنوع الأحزاب السياسية، وسيتم البحث في معطياته على النحو التالي:

أولاً: أحزاب الكوادر: تجدر الإشارة هنا إلى أن الأحزاب السياسية في بداية نشأتها تشكلت بصورة أحزاب الكوادر، إذ كانت على شكل لجان محلية تضم شخصيات ذات نفوذ وسمعة لتولي منصب سياسي، وكانت تلك اللجان تتمتع باستقلال كبير، بحيث كانت الأحزاب السياسية تشبه اتحاد كان يسيطر عليه شخصية معينة هي شخصية النائب **(الجوجو، 1996: 102)**.

وبشكل عام، تتفق أحزاب الكوادر مع مفهوم الليبرالية السائد خلال القرن التاسع عشر، والتي تعتمد في أصولها على الطبقة البرجوازية والتي نشأت عنها الأحزاب الليبرالية، أو تعتمد على الطبقة الأرستقراطية والتي نشأت عنها أحزاب المحافظين، وهي بالإضافة إلى ذلك كانت متوافقة مع مبدأ الاقتراع المقيد وبداية تطبيق الاقتراع العام، حيث كان الناخب يضع ثقته في صفوة مختارة لها مكانتها الاجتماعية **(الشرقاوي، 2007: 214)**.

حيث ازدادت أهمية أحزاب الكوادر منذ تطبيق التصويت المقيد وإلى حين التصويت العام، إذ أن الحياة السياسية كانت تعبر عن وجود اشتراك مجموعة من الوجهاء والمتنفذين في المظاهر السياسية العامة للوصول إلى السلطة، فهي لا تضم إلا عدد قليل من المقتدرين والمؤثرين سياسياً يجعلها في حل عن البحث لتوسيع هيئاتها والتي ينصب عملها في التأثير بهدف الحصول على أصوات الوجهاء والبرجوازية بصورة خاصة للوصول إلى عضوية البرلمان **(العاني، 1986: 265)**.

ويرجع نشوء أحزاب الكوادر إلى القرن التاسع عشر، وهي عبارة عن الأحزاب البرجوازية، والتي ما زالت قائمة حتى هذا الوقت على شكل الأحزاب المحافظة والليبرالية، وهي تعتمد على

لجان قليلة الاتساع ومستقلة إلى حد ما عن بعضها، وغالباً ما تكون غير مرتبطة بالمركز، وهي لا تهتم بالانفتاح على الجماهير وتأطيرها بقدر ما تهتم بتجميع الشخصيات واستقطابها، ويكون نشاطها موجهاً بكامله نحو الانتخابات والترتيبات البرلمانية، وهي بذلك تتسم بطابع فردي ظاهر، بحيث لا تلعب فيها العقائد أو الأيديولوجيات أي دور رئيسي في منظومتها، حتى أن الانتساب إليها يرتكز في الغالب الأعم على المنفعة أو على العرف **(الكيالي، 1990: 312)**.

وفي حقيقة الأمر، أن هذه الأحزاب كانت موزعة إلى لجان محلية تقابل تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية، ونظراً لقلة عدد أعضاء الحزب فإنها لم تكن بحاجة إلى تنظيم قوية، بحيث كان أعضاء الحزب يتمتعون باستقلال كبير عن مركزية الحزب، إذ أن الأجهزة المركزية للحزب لم تكن تمارس بصفة عام سلطات واسعة عليهم، وعلى هذا النحو، عرفت أحزاب الكوادر بأحزاب القلة المختارة، بحيث تهدف إلى جمع الشخصيات البارزة ذات النفوذ، فإما أن تكون هذه الشخصيات ذات نفوذ أدبي يمكنها من ممارسة تأثير معنوي، أو تكون ذات نفوذ بارز بسبب ثرائها والذي يسمح لها بالمساعدة في تغطية نفقات الحملات الانتخابية، فهذا النوع من الأحزاب السياسية –وبشكل عام– يهتم بنوعية الأعضاء ولا تلتفت إلى كثرة عددهم **(الشرقاوي، 2007: 213–214)**.

وعلى الرغم من اتسام هذه الأحزاب بضآلة أعداد أعضائها، إلا أنهم يختارون من النخبة، وتكون قيادة الحزب هي كناية عن هيئة أركان تقوم بتحديد الخيارات السياسية، وتضع البرامج التي تعبر عنها، وتنقلها إلى الرأي العام بواسطة الدعاية السياسية والتي يغلب عليها بشكل عام الطابع الثقافي، وتسعى هذه الأحزاب للنجاح في عملها السياسي عبر الإقناع، ولا تتوجه جدياً للجماهير إلا أثناء الحملات الانتخابية **(سليمان، 1989: 96)**.

وكما تم الإشارة، فإن الأحزاب المحافظة تمثل الشكل الرئيسي لأحزاب الكوادر، كالحزب الراديكالي في فرنسا والحزب المحافظ في بريطانيا، وأيضاً الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية (الجمهوري والديمقراطي)، فهذه الأحزاب لا تتطلع للجماهير لما يتمتع أعضاءها من امتيازات

وارتباطهم بالأفكار التقليدية، فضلا عن افتقارها لأيديولوجية واضحة، أما هيكليتها القاعدية فتعتمد على اللجان المحلية المشكلة من أعضاء معينين أو مرشحين، وتتمتع باستقلالية كبيرة عن الهيئات المركزية **(بوالشعير، 1994: 123)**.

إذ يلاحظ أن هيئات الحزب الراديكالي الفرنسي تتمتع باستقلالية ذاتية عن الفروع المنتشرة في أرجاء فرنسا، وهو ما أدى إلى تحرر نواب الحزب من التصويت على هدى حزبهم عند الاقتراع في البرلمان. أما حزب المحافظين البريطاني، فإنه يمتاز باستقلالية هيئاته الفرعية الذاتية، إلا أن أعضائه البرلمانيون يسيطرون على مقدرات الحزب، بحيث يعود انتخاب رئيس الحزب إلى الأعضاء البرلمانيين في مجلس العموم. وكذلك الأمر بالنسبة للحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري الأمريكيان، فهما لا يبحثان في تحشيد أعداد كبيرة داخل تنظيمهما، كذلك يتسمان باللامركزية باعتباره أداة عمل هيئات الوجهاء في تنظيم شؤونهما السياسية والعامة **(العاني، 1986: 266-267)**.

ثانياً: أحزاب الجماهير: كان لتعاقب الاقتراع العام للانتخاب المقيد والمحدد الأثر في نشوء هذا النوع من الأحزاب، بحيث تم الرجوع إلى أعداد كبيرة من المواطنين لمعرفة أرائهم في انتخاب المرشحين للنيابة، بحيث تعهدت الأحزاب في تحشيد صفوفها بجماعات كثيرة العدد، بحيث توجههم وتعدهم لخوض معترك الحياة السياسية باسم الحزب الذي يمثل معتقداتهم وأهدافهم، وبالتالي توسع نطاق الخلافات السياسية من خلاف بين قلة من الوجهاء إلى خلاف قطاعات كبيرة من الشعب في سبيل تقرير سياسة معينة **(العاني، 1986: 267)**.

وفي حقيقة الأمر، فإن أحزاب الجماهير أنشأت لأسباب ودوافع مالية ملحة، حيث واجهت أحزاب اليسار مشكلة في نقص الأموال، لمواجهة هذه الإشكالية حرصت على جمع أكبر عدد من الأعضاء وجعلهم يدفعون اشتركاً سنوياً أو شهرياً لتمويل خزانة الحزب، خاصة وأن هذه

الأحزاب لم تكن تستطيع الاعتماد على مساندة الأغنياء، كما لم يكن باستطاعة مرشحيها تمويل الدعاية الانتخابية ومواجهة نفقات الحزب، فهي لم تستطع الاعتماد على قلة من الأغنياء، ولجأت إلى جمع اشتراكات بسيطة من جماهير عريضة من المواطنين العاديين. أما الدافع الثاني من وراء نشوء هذه الأحزاب فيتمثل في الرغبة في نشر الثقافة السياسية بين طبقة العمال التي لم تكن لديها معلومات عن الحياة السياسية في أوائل القرن التاسع عشر، ومن هنا دأبت هذه الأحزاب بعقد اجتماعات دورية لأقسام الحزب تأخذ شكل محاضرات سياسية مسائية تهدف إلى نشر الثقافة السياسية بين الجماهير وتسمح لهم بممارسة حقوقهم ممارسة حقيقية (**الشرقاوي، 2007: 216**).

وبذلك، تعتمد هذه الأحزاب على أكبر عدد من الجماهير الشعبية، وهو ما يؤدي إلى وجود تنظيم قوي ودقيق للانتساب، ترافقه عملية دفع اشتراكات فردية يقوم عليها تمويل الحزب، وهي تتشكل من شعب أو جماعات عمل أكثر اتساعاً وأكثر انفتاحاً، حيث يحتل فيها التثقيف السياسي مكاناً بارزاً إلى جانب النشاط الانتخابي البحت (**الكيالي، 1990: 312**).

فهذه الأحزاب تتسم بخاصية الاعتماد في التثقيف الدائم وفي الاعتماد على الاشتراكات في تمويل الحزب، وهو ما نتج عن وجود تنظيم بيروقراطي دائم ومركزية في إدارة تشكيلات الأحزاب الجماهيرية (**العاني، 1986: 268**).

وتقوم هذه الأحزاب بالتوجه مباشرة إلى الرأي العام، فهي تعمل على استقطاب متحزبين من كل الفئات، وبصرف النظر عن مستواهم الاجتماعي والثقافي، ويتم ذلك بواسطة أساليب من شأنها تحريك الجماهير وتعبئتها، كالمهرجانات والاستعراضات والمظاهرات، وهي تتوجه بشكل خاص إلى الفئات الشعبية، وتتبنى مطالبها من أجل ربطها بها (**سليمان، 1989: 96**).

وقد تبنت أغلب الأحزاب الاشتراكية شكل الحزب الجماهيري، حتى أن حزب العمال البريطاني والذي يعود له الفضل في ابتكار صورة من صور أحزاب الكوادر، بدأ ومنذ عام

1927م، بقبول العضوية المباشرة في الحزب، بحيث أصبح الحزب مركباً من تشكيلين أحدهما غير مباشر والذي يقبل أعضاء من الأشخاص البارزين في النقابات والجمعيات، وتشكيل مباشر مكون من جماهير انضمت إلى الحزب دون اشتراط انتمائها إلى نقابات أو جمعيات **(شرقاوي، 2007: 215)**.

ومن أهم الأمثلة على هذه الأحزاب، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، والذي ظهر في عام 1875م، وخلال بداية القرن العشرين دعا الحزب إلى إصلاحات جمهورية واجتماعية، إلا أنه وأثناء حكم (هتلر) مُنع هذا الحزب من العمل السياسي، إلا أنه استعاد نشاطه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واستطاع في عام 1966م أن يتولى الحكم بعد تحالفه مع الحزب الليبرالي **(العاني، 1986: 268)**.

ومما سبق، يلاحظ أن التمييز بين أحزاب الكوادر وأحزاب الجماهير يعتمد في أساسه على الكادر البشري المكون للحزب، والذي يمكن تلخيصه باعتماد حزب الكوادر على أعضاء بارزين في المجتمع ولهم نفوذهم السياسي والاجتماعي، أما أحزاب الجماهير فهي تعتمد بتشكيلها على أكبر عدد ممكن من الجماهير، وهو ما يسهل عملية الوصول إلى البرلمان عن طريق الاقتراع العام، وهو ما أصبحت تعتمد عليه أحزاب الكوادر، إذ لم يقتصر أعضائها فقط على النخبة، بل أصبحت تعمل على زيادة كوادرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى لتوسيع قاعدتها الانتخابية، بغية منافسة الأحزاب الجماهيرية للوصول إلى البرلمان وتشكيل الأغلبية، وإن كان هذا الاتصال بينهم وبين المواطنين يقتصر فقط على فترة العملية الانتخابية.

وسيتم في المطلب الثاني من هذا المبحث توضيح الفرق والتنوع بين أحزاب الأيديولوجيا وأحزاب الناخبين، والتي تشكل أحد أشهر التصنيفات الحزبية، وخصوصاً بعد ظهور النظريات الاشتراكية مع بدايات القرن العشرين.

المطلب الثاني: أحزاب الأيديولوجيا وأحزاب الناخبين

ينطلق هذا التنوع من حيث المبادئ التي تسير عليها الأحزاب السياسية، فهي إما أن تتبع أيديولوجية محددة ومميزة وفقاً للنظام الذي تأسس عليه الحزب، وفي المقابل يلاحظ نوع من الأحزاب تستند إلى مبادئ ومعتقدات معينة إلا أنها قابلة للتغير مع متغيرات الواقع فهي تهدف للوصول إلى السلطة عن طريق إرضاء الناخبين ببرامجها السياسية. بالإضافة إلى نوع من الأحزاب ترتبط فقط بمؤسسها، فيكون الولاء الحزبي أساسه الولاء لهذا الشخص ذاته. وسيتم تناول هذه الأنواع على النحو التالي:

أولاً: الأحزاب الإيديولوجية: تمثل أحزاب اليسار أهم نماذج هذه الأحزاب، ومن جهة أخرى يتبع هذا النوع من الأحزاب تلك المصنفة تحت قائمة أحزاب الجماهير، وهي التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب . ومن أمثلة أحزاب البرامج: الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية، ولكن منذ منتصف القرن الماضي بدأ كثير من الأحزاب غير الأيديولوجية يصدر برامج تعبر عن مواقف، فأصبح هناك أحزاب برامج أيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة والتي تتمثل بالأحزاب البرجماتية. وأحزاب البرامج يتركز عملها على برنامج حزبي محدد، حيث تتم تعبئة الناخبين حول مواضيع منصوص عليها بوضوح في البرنامج السياسي لحزبهم، وتستند السياسات الواردة في البرنامج السياسي إلى قيم أيديولوجية، وبالتالي تتميز بسهولة التعرف إليها، وهو ما يسمح للناخب بفهم أهداف الحزب بطريقة أفضل، فهي تقدم للناخب خيارات واضحة بين برامج متنافسة، تجعل الناخب يشعر بأن لديه خيارات موثوقة **(مجلس النواب اللبناني، 2006: 13)**.

أما الأحزاب البرجماتية، فإن هذا النوع من الأحزاب يتمتع بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقاً لتطور الظروف **(Dickerson, 2010, p362-363)**.

ثانياً: أحزاب الأشخاص: هي من مسماها ترتبط بشخص أو زعيم. فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار، دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له، وهذا الانتماء للزعيم مرده لقدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو العشائري أو العائلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم.

حيث تعرف هذه الأحزاب بأحزاب الكاريزما نظراً للصفة التي يتمتع بها رئيس هذه الأحزاب، وهي بمجملها لا تقدم لناخبيها خيارات واضحة لجهة البرامج والسياسات، فتكون السياسة في إطارها متمحورة حول شخص رئيسها، بحيث يتم اتخاذ الخيارات استناداً إلى تصريح رئيس الحزب وليس على برامج سياسية واضحة **(مجلس النواب اللبناني، 2006: 14)**.

وفي حقيقة الأمر، تمتد أيديولوجيا هذه الأحزاب على خط متواتر من المحافظة إلى الليبرالية، وإن كانت تدعو بوجه عام إلى التغيير المعتدل وتقبل المنافسة الحزبية، وفي الغالب الأعم يتم التجنيد لقيادتها من أبناء الطبقة العليا، وتتسم شعبيتها بالمحدودية، فهي تتركز بين أبناء الطبقة العليا الحضرية مع قليل من الانتشار على مستوى الطبقة الوسطى، كما ينخفض مستوى الالتزام بمبادئها، وتعتمد بشكل رئيسي على الثروة والمراكز الاجتماعية المرموقة لأعضائها. وبشكل عام تظهر هذا النوع من الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ، حيث انتشار البيئة القبلية ، وتدني مستوى التعليم، ومن أهم نماذج هذه الأحزاب حزب السعديين في مصر قبل الثورة، وكذلك بعض الأحزاب اللبنانية **(هلال ومسعد، 2008: 389)**.

المطلب الثالث: الأحزاب المنظمة والأحزاب غير المنظمة

يمكن القول ابتداءً أن هذا التقسيم مرتبط بتقسيم الأحزاب إلى كوادر وجماهير، إذ يلاحظ أن الأحزاب غير المنظمة هي متفرعة عن أحزاب الكوادر، فهي تقتصر على بعض البرلمانيين و على بعض التنظيمات الإقليمية حيث لا انتشار إقليمي للحزب، كما أن أعضاء الحزب مستقلون تماماً عن الهيئة المركزية في الحزب. أما الأحزاب المنظمة فهي تمثل أحزاب الجماهير، وقد تكون

ليبرالية وديمقراطية أو استبدادية، إلا أنها تتميز بوجود قاعدة حزبية شعبية واسعة. وهي بذلك تتميز الأحزاب المنظمة بتوفير مصادر تمويل أكبر من تلك التي توفرها الأحزاب غير المنظمة، أما بالنسبة لأعضاء فهم مرتبطون وتابعون للهيئة المركزية في الحزب. وعليه، فالأحزاب غير المنظمة هي تلك التي لا تمتلك بنية داخلية متماسكة، إما بسبب تباعد الاتجاهات داخل الحزب، وإما بهدف ترك المجال واسعاً أمام المتحزبين للتعبير عن آرائهم ومواقفهم بحرية، بل يتعدى الأمر إلى ترك نواب الحزب في البرلمان حرية التصويت في البرلمان، وهو ما يؤدي إلى انقسام نواب الحزب أثناء التصويت على القضايا الهامة، كما هو الحال بالنسبة للحزب الراديكالي الفرنسي والأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية **(سليمان، 1989: 95)**.

أما الأحزاب المنظمة، فهي تلك التي تمتلك هيكلية داخلية مترابطة ومتماسكة بقوة، وقائمة على تسلسل في الوظائف والمسؤوليات، وهذا التماسك يفترض تنظيم الحزب من القاعدة حتى القمة، على أساس وحدات وخلايا وأقسام محلية، وجهاز قيادي على المستوى الوطني، مترابطة ببعضها البعض بحيث يحيط المسئولون الحزبيون بأعضاء الحزب على كل مستوى من المستويات التنظيمية، ويهدف هذا التماسك إلى التزام المتحزبين بأيديولوجيا الحزب وبرنامجه السياسي، وتقوية سلطة القيادة الحزبية وتشديد قبضتها على الحزب، وتقييد نواب الحزب بالتعليمات والتوجيهات الصادرة عن القيادة الحزبية، ومن الأمثلة على هذه الأحزاب: الأحزاب الشيوعية بشكل عام، وكذلك أحزاب اليسار في فرنسا، والأحزاب في بريطانيا **(سليمان، 1989: 95)**.

المطلب الرابع: الحزب الواحد وتعدد الأحزاب

إن طبيعة النظام السياسي في أي مجتمع تعكس نفسها على النظام الحزبي الموجود فيه، كما أن طبيعة النظام الحزبي في المجتمع تترك أثرا واضحاً على طبيعة النظام السياسي فيه ، وقد جرت هناك العديد من المحاولات لدراسة وتحديد طبيعة الأنظمة الحزبية، وعلى الرغم من

الاختلافات بين كل من هذه المحاولات، إلا انه يمكن القول أن جوهر هذه التصنيفات يقوم على تقسيم الأنظمة الحزبية إلى نوعين من الأنظمة هي **(أنظر: الدجاني، 1993: 301) (Dickerson, 2010, p367-372):**

أولا: النظام الحزبي التنافسي: هذا النوع من الأنظمة الحزبية موجود في البلدان التي يوجد فيها حزبين على الأقل، ويتنافسان فيما بينهما للسيطرة على السلطة السياسية. ويمكن أيضاً تصنيفه إلى نوعين هما:

1- النظام ثنائي الحزب: هذا النظام هو الذي يدور فيه النشاط السياسي بين حزبين أساسيين، يستقطبان الرأي العام، وقد يوجد إلى جانبهما أحزاب أخرى، ولكن تأثيرهما يكون شبه معدوم في الحياة السياسية **(سليمان، 1989: 97)**.

وعليه فإن هذا النظام موجود في الدول التي يوجد فيها حزبين وحيدين، أو على الأقل حزبين رئيسيين، وهنا يمكن الإشارة إلى نموذج الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها عدة أحزاب، ولكن هناك حزبين رئيسيين هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا التي يوجد فيها حزب العمال وحزب المحافظين.

ويتميز هذا النظام الحزبي بتسهيله لعملية جمع المصالح لتقديمها إلى النظام السياسي على شكل مطالب. كما يقلل أو يلغي دور الوسطاء، باعتبار أن الناخب يستطيع وبصورة مباشرة أن يدلي بصوته حسبما يراه مناسباً في اتخاذ رأي، وينتخب بذلك ممثله الذي بدوره يراعي ما كلف به من قبل الناخبين في القضايا الهامة، كما ويضمن هذا النظام وجود حكومة تتمتع بثقة البرلمان باعتبار أن الحزب في الحكم يكون بالضرورة قد حصل على غالبية المقاعد البرلمانية **(العاني، 1986: 276)**.

2- نظام التعددية الحزبية: إن القاعدة العامة في الدول الأوروبية تستند في أنظمتها السياسية والحزبية على التعددية الحزبية، حيث تقوم على أساس حرية إنشاء الأحزاب السياسة، وذلك انطلاقاً من اعتبارها مبدأ من مبادئ الحكم الديمقراطي في أفضل صوره **(الجوجو، 1996: 109)**.

وطبقاً لهذه الصورة، فإنه يوجد في الدولة على الأقل ثلاثة أحزاب سياسية، تتنافس فيما بينها للسيطرة على السلطة السياسية، وقد يحصل كل منها على عدد معين من المقاعد في السلطة التشريعية، لكنه من الصعب لأي منها أن يقوم بمفرده بالحصول على الأغلبية اللازمة لتشكيل السلطة التنفيذية (الحكومة أو الوزارة) . ولهذا السبب عادة ما يكون هناك تحالفات واتفاقيات بين أكثر من حزب منها لتشكيل السلطة التنفيذية. ومن الأمثلة على هذا النظام ألمانيا، فرنسا، سويسرا وغيرها من الدول. **(الدجاني، 1993: 301)** .

ويقوم نظام التعددية الحزبية إلى فسح المجال أمام المواطنين لانتقاء الأفضل، وعن طريقها تجد فئات الشعب وسيلة للتعبير عن تطلعاتها ومصالحها، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا النظام يحول دون نشوء كتل برلمانية قوية، وهو ما يؤدي إلى عدم استقرار المؤسسات الدستورية، فالحكومة المشكلة وفق هذا النظام إما أن تكون حكومة ائتلافية ناتجة عن تحالف بين عدة أحزاب، وقد تتعرض في هذه الحالة إلى التفكك تحت تأثير أي أزمة سياسية، وإما أن حكومة تدعمها غالبية ضئيلة في البرلمان باعتبار أن الكتل البرلمانية الداعمة لها لا تشكل أكثرية كبيرة، وقد يمتد التأثير السلبي للتعددية الحزبية على البرلمان نفسه، والذي يتعرض للحل في النظام البرلماني على أساس أن الانتخابات التشريعية الجديدة قد تأتي بأكثرية نيابية بارزة تنبثق منها حكومة قوية ومستقرة **(سليمان، 1989: 98)**.

ثانيا: النظام الحزبي غير التنافسي: وهو يطلق على نظام الحزب الواحد أو دكتاتورية الحزب الواحد، فهو الحزب الحاكم والذي يسير الأمور العامة في الدولة بواسطة أعضائه أو مسئوليه،

ويعتبر نفسه ممثلاً للأمة، ولا يقبل بوجود معارضة، كما وأنه يعتبر نفسه مصدر السلطات والموجه العام لسياسة الدولة (**الجوجو، 1996: 107**).

وعليه، فإن نظام الأحزاب غير التنافسية يوجد في الأنظمة السياسية التي يسيطر على السلطة السياسية فيها حزب واحد (الأحزاب الشمولية). وفي الغالب يمارس الحزب الحاكم سيطرته على جميع مرافق الدولة المدنية والعسكرية ، وقد يوجد أحزاب أخرى في هذا النظام ولكنها تكون خارجة عن إطار الشرعية وتمارس دورها بصورة سرية. ومن الأمثلة على الأحزاب غير التنافسية: الحزب الشيوعي السوفيتي، والأحزاب الشيوعية الأخرى، مثل الصين، كوبا وغيرها من الدول.

وفي نطاق النظام الحزبي غير التنافسي، يلاحظ وجود حزب قائد في الدولة إلى جانب أحزاب أخرى تعمل وبصورة شرعية إلا أنها لا تشكل قوة سياسية في الدولة، وهو ما يطلق عليه بنظام تعدد الأحزاب في ظل حزب مهيمن، حيث يتمكن أحد الأحزاب من استقطاب جزء كبير من الرأي العام قياساً على الأحزاب الأخرى، وبالتالي الحصول على الأكثرية المطلقة بالبرلمان، وإن ووجود الحزب المهيمن لا يلغي الأحزاب الأخرى ولكنه يستطيع لوحده ممارسة الحكم دون اللجوء إلى تحالفات مع أحزاب أخرى، وهو بذلك يحقق استقراراً في المؤسسات الدستورية، إلا أنه وفي ذات الوقت يشكل عقبة أمام مبدأ تداول السلطة بسبب تشرذم المعارضة بين عدة أحزاب ضعيفة نسبياً (**سليمان، 1989: 100**).

وبالرغم من التشابه بين هذا النظام والنظام الحزبي غير التنافسي وذلك من حيث تفرد حزب واحد في السلطة بشكل مطلق، إلا أنه يتميز عنه بأن الأحزاب السياسية الأخرى ليست ممنوعة، بل إنها مشروعة ويمكنها ممارسة نشاطها بحرية، وبل وقد تحظى بثقة عدد لا بأس به من الناخبين، ولذلك فإن الحزب المسيطر قد يواجه انتقادات ومعارضات على العكس من الحزب الواحد غير التنافسي والذي لا يسمح لأصوات أخرى أن ترتفع، أي أنه في ظل نظام الحزب الواحد

التنافسي يوجد حوار ورقابة حزبية، وهو ما يقرب هذا النظام من نظام التعددية الحزبية (**الشرقاوي، 2007: 235**).

ومما سبق، يلاحظ أن أنظمة الحزب الواحد تهدف إقامة دكتاتورية مطلقة و يبرر ذلك إما باعتباره يمثل الأمة أو الأكثرية الساحقة من الشعب، وهو بذات الوقت يمنع الأحزاب الأخرى من ممارسة الحياة السياسية فيها، بخلاف ما هو الحال عليه بنظام الحزب المهيمن في ظل التعددية الحزبية، فهو قد يبسط سيطرته على أصوات الناخبين وبالتالي سيطرته المطلقة على البرلمان، وما يستتبعه من استئثاره بالسلطة لوحده دون أدنى حد من المشاركة من قبل الأحزاب الأخرى. وهو ما يجعله أحد أنواع أو صور أنظمة الأحزاب التنافسية، والتي تقوم على مبدأ التعددية الحزبية، سواء أكان عدد الأحزاب في الدولة اثنين أو أكثر.

المبحث الثالث

وظائف ومهام الأحزاب السياسية

لا يقتصر مضمون الأحزاب على مجموعة من الأشخاص متفقين في بعض المعتقدات، وكذلك لا يقتصر دورها على الوصول إلى السلطة في الدولة، إذ أن الأحزاب السياسة لها دور فعال في تنمية المجتمع سياسياً باعتبارها أحد أدوات التنمية السياسية، وأيضاً لها دور في تنمية المجتمع مدنياً من حيث التعليم والثقافة والحياة الاجتماعية، ، ولما كان من أهدافها الوصول إلى السلطة فهي تمثل أداة مراقبة للحكومة والأحزاب الحاكمة.

وعلى ذلك، تمارس الأحزاب السياسية نشاطا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً متنوعاً ومتعدد الأوجه والأشكال، وعلى الرغم من أن مجمل نشاط الأحزاب السياسية يتمحور حول السعي إلى الوصول إلى السلطة السياسية من اجل تحقيق برامجه وغاياته، إلا انه لا يمكن عزل هذا الهدف عن الأهمية والفوائد التي تتحقق من خلال الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية، وعموماً يتمثل دور الأحزاب السياسية في الأمور التالية **(الجوجو، 1996: 13-15)**:

1- التجنيد السياسي والمشاركة في الحياة السياسية: توفر الأحزاب فرصة مناسبة لكل أفراد المجتمع فرصة المساهمة والمشاركة بعملية صنع القرار السياسي فيه.

2- التنشئة السياسية ورفع مستوى الوعي السياسي: حيث أن قيام الأحزاب بالتعبئة والتثقيف السياسي لأعضائها تساهم في رفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع بشكل عام.

3- تمثيل الآراء المختلفة والتعبير عنها: حيث تقوم الأحزاب ببلورة وجهة نظر سياسية واحدة على مستوى الحزب، والتعبير عنها أمام الهيئات السياسية.

4- المراقبة والمحاسبة: حيث تقوم الأحزاب بدور المراقبة والمحاسبة للحكومة على أعمالها، سواء كانت هذه الأحزاب داخل إطار الحكومة أو خارجها. وهذا من دون شك يلعب دوراً هاماً في التأثير على السلطة السياسية.

5- إعطاء الشرعية : تلعب الأحزاب دوراً هاماً في إعطاء الشرعية للنظام السياسي القائم، من خلال مشاركتها في العملية السياسية، سواء كانت هذه الأحزاب داخل إطار الحكومة والسلطة التنفيذية أو خارجها. وفي الدول ذات الحزب الواحد تزداد أهمية الحزب في إعطاء الشرعية للنظام السياسي، ويستخدم خاصة في تثبيت الحكومة ونشر أيديولوجيتها وكسب التأييد لها.

6- تجميع المصالح والتعبير عنها: تقوم الأحزاب بتجميع القضايا والمصالح المشتركة لأعضائها ومؤيديها من اجل صياغتها في برنامجها السياسي إلى جانب القضايا العامة التي تهم عامة أفراد المجتمع **(الطعان، 1990: 29)**.

7- تنمية وتعزيز الشعور الوطني والقومي والمساهمة في عملية التحرر الوطني: حيث تلعب الأحزاب السياسية في المجتمعات الخاضعة لاستعمار خارجي دوراً هاماً في قيادة نضال المجتمع من اجل التحرر والاستقلال.

ومما سبق، يلاحظ أن أهم وظائف الأحزاب السياسية وأهدافها تنصب في نطاقين وهما المشاركة في الحياة السياسية وخاصة هدفها بالوصول إلى السلطة، وكذلك حماية الحقوق والحريات العامة في الدولة، وهو ما سيتم تناوله في المطلبين التالين:

المطلب الأول: المشاركة في الحياة السياسية

إن طبيعة المشاركة السياسية للأحزاب تنطلق في أساسها من علاقتها مع فئة الناخبين بشكل عام، ومن ثم ترتكز في أعمالها في البرلمان من حيث علاقتها من نوابها، وتمتد هذه المشاركة لتصل إلى دور رقابي تقوم بها على أعمال الحكومة والسلطة العامة في الدولة، وسيتم توضيح ذلك في النقاط التالية:

أولاً: علاقة الأحزاب السياسية بالناخبين

مما لا شك فيه أن استمرار بقاء الحزب السياسي مرتبط بوجوب أن تكون معتقداته وأيديولوجياته معبرة عن مشاعر وآمال طبقة أو فئة أو مجموعة من الفئات، مما يعزز قاعدته ويضمن بقائه ويدعم نجاحه وينمي ويطور أيديولوجياته بما يتماشى والتطور وبالتالي النجاح في العملية الانتخابية، لذا تقوم الأحزاب السياسية بمهمة التوعية حول السياسية المتبعة من قبل السلطة وموقفها منها، بالإضافة إلى توضيح أيديولوجياته وبرامجه للشعب بغية زيادة عدد المنخرطين فيه، وبالتالي الفوز بالبرلمان **(بوالشعير، 1994: 126-127)**.

واستكمالاً لذلك تقوم الأحزاب السياسية بالمساعدة على تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين بشكل عام، وهو ما يساعد الناخبين ويسهل عليهم فرصة الاختيار بوضوح أثناء عملية الاقتراع، وبخلاف ذلك تكون فئة الناخبين مغيبة وغير قادرة على التمييز بين اتجاهات المرشحين، ومن ثم تجد نفسها مضطرة إلى اختيار الشخصيات البارزة في المجتمع دون التركيز على أيديولوجيا أو معتقد يلبي طموحاتهم وآمالهم **(الشرقاوي، 2007: 209)**.

وبذلك، تلعب الأحزاب السياسية دوراً في إيجاد وصياغة وحفظ الشعور السياسي، إذ تقوم في تزويد الأفراد بالمعلومات وكشفها لهم من خلال الصحف والنشرات والاجتماعات وتنشيط فعاليات الأحزاب في أوقات الانتخابات، وذلك بكسب أكثر الأصوات لمرشحيها **(العاني، 1986: 258)**.

وفي هذا الخصوص، تعمد الأحزاب السياسية بالقيام بنشاطات إعلامية بواسطة الصحف الصادرة عنها، والتي تشكل أهمية قصوى للحزب السياسي، باعتبارها تمثل اللسان المعبر وأدائه لمباشرة وظائفه وأنشطته، إذ أن الكلمة المكتوبة تتيح لقارئها فرصة التمعن بها والتفكر بمدلولها **(السفياني، 2002: 65)**.

ونشير هنا إلى أن البادرة الأولى للحملات الانتخابية في إطار حزب معين تجلت وبوضوح عند قيام الأحزاب الاشتراكية في القرن التاسع عشر بتبني حملات ضد الطبقة الارستقراطية مبينة فيها عيوبها ومساوئها **(بوالشعير، 1994: 127)**.

ثانياً: علاقة الأحزاب السياسية بالمرشحين

بداية لا بد من الإشارة إلى مسألة التزام النائب بمواقف الحزب داخل البرلمان، إذ تختلف الأحزاب في تنظيمها –كما ذكر سابقاً– بين منح الحرية المطلقة للنائب في التصويت وطرح الأفكار والمواقف داخل البرلمان وإن كان فيه خروجاً على برنامج الحزب السياسي كما هو الحال بالنسبة للأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية، وبين تلك الأحزاب التي تشدد على نائبها بالالتزام ببرنامج الحزب السياسي كما هو الحال بالنسبة لأحزاب الجماهير بشكل عام.

ومهما يكن من أمر، فإنه وانطلاقاً من غاية الأحزاب السياسية والتي تتمثل في الوصول إلى السلطة، فإن الأحزاب تعمل على استقطاب مجموعات الجماهير وإعدادها لإبراز المرشحين، أو المساهمة في اختيار مرشحين للانتخابات من أجل المناصب المختلفة، إذ يعمل الحزب السياسي على تأطير ممثلي الحزب في البرلمان أو في السلطة، وإبقائهم على صلة بالقيادة الحزبية **(هاشم، 2001**: 114).

حيث تقوم الأحزاب السياسية في تهيئة الأفراد للترشح باسمها، كما تقوم بدور سياسي في تنسيب بعض الأفراد لشغر وظائف معينة عند فوز الحزب في الانتخابات، وبذلك يتحقق له دور في الحياة الوطنية للمجتمع **(العاني، 1986: 258)**.

ومن هنا، فإن الأحزاب عند قيامها باختيار مرشحيها لاستلام السلطة، فإنها تبحث عن شخص ذو مواصفات خاصة من حيث التكوين والتفكير والرؤية السياسية، بحيث يكون صالحاً لتمثيل الحزب، لذا تحرص الأحزاب على إقامة نوع من التدرج الرئاسي داخل الهيئة السياسية

الحاكمة، ولا يتسنى للحزب تحقيق ذلك إلا عن طريق تحكم أجهزته العليا في توزيع المناصب الحكومية التي يدعى الحزب لإشغالها، وبالتالي فإن مسألة اختيار الحكام من حيث مدى اتساقها بالمبدأ الديمقراطي يتوقف على نوع المنصب وطبيعة النظام السياسي الذي يتم الاختيار داخله، بحيث يتم اختيار من يشغل هذا المنصب وتحديده داخل الحزب عن طريق القاعدة العريضة لأعضاء الحزب والناخبين **(السفياني، 2002: 63)**.

ونشير هنا إلى الأحزاب السياسية في الواقع العملي تختلف في طريقة اختيار مرشحيها للانتخابات، إذ تقوم أحزاب الكوادر بعملية انتقاء المرشحين عن طريق لجان من الشخصيات البارزة في الحزب، ومع التطورات السياسية في هذه الأحزاب أصبحت تعمد إلى انتخابات تمهيدية داخل الحزب لتحديد مرشحي الحزب في الانتخابات العامة. أما الأحزاب الجماهيرية، فإنها تقوم باختيار مرشحيها بعد عقد مؤتمرات قومية ومحلية يساهم فيها جميع أعضاء الحزب، والذي يتم فيها اختيار مرشحي الحزب عن طريق الانتخاب **(الشرقاوي، 2007، 210)**.

وفي سبيل تحقيق أهداف ومبادئها، تعمل الأحزاب السياسية على المحافظة على العلاقة المتينة بينها وبين نوابها في البرلمان، سعيا للحفاظ على مصالحها وسمعتها وتأكيد حسن اختيارها وبالتالي إمكانية تجديد انتخاب النائب، وقد جرت العادة لدى الأحزاب بإنشاء مجموعات برلمانية توزع أعضائها داخلها، بهدف الإحاطة بكل ما يجري من مناقشات وآراء المعارضة بغية وضع الخطط المناسبة **(بوالشعير، 1994 : 127)** .

ومن جهة أخرى، تعمل الأحزاب السياسية في الاستمرار في التنظيم، وذلك بإيجاد علاقة مستمرة بين الحزب والأفراد، حيث يسعى أعضاء الحزب إلى استمرار نشاط الحزب عن طريق إيصال مطالب الأفراد على شكل كتل برلمانية ذات اتجاه خاص بها والمرسومة مسبقاً من قبل الحزب **(العاني، 1986: 258)**.

ومن أوجه العلاقة بين الحزب والأفراد، تلك العلاقة بين النائب والناخبين إذ ترعى الأحزاب هذه العلاقة من حيث قيامها بشرح النشاط البرلماني من قبل النائب وتوضيحه للناخبين، وبذات الوقت تدافع عن قراراته وتقوم بعمل الدعاية له، وفي المقابل تشد انتباه النائب لردود أفعال ورغبات واختيارات الناخبين، ومن هنا فإن علاقة الحزب بنوابه يجب أن تقوم على اعتبارات التوازن الدقيق بين حرية النائب ومصالح الحزب وبالقدر الذي يستطيع الحزب معه تأمين مقومات وصوله إلى الحكم، وبذات الوقت يتوجب عليه المحافظة على الحكم والنجاح والاستمرار **(السفياني، 2002: 64)**.

وبهذه الصورة فإن الأحزاب تلعب دور الوسيط بين النواب والناخبين بواسطة وسائلها ومناضليها في الدائرة الانتخابية، إذ تحيط النائب علماً بكل ما يجري داخل الدائرة الانتخابية ومطامح وشعور المواطنين فيها، وأمالهم ومصالحهم، وبذات الوقت تقوم بتعزيز العلاقة بين النائب وناخبيه بإخبارهم بنشاطات النائب البرلمانية، وقد تعمد الأحزاب إلى عقد اجتماعات ومؤتمرات تدعو فيها ممثليها في البرلمان لتزويدهم بمعلومات الناخبين واحتياجاتهم. **(بوالشعير، 1994: 127)**.

ثالثاً: دور الأحزاب السياسية في مراقبة السلطة

إن وجود الأحزاب السياسية يمثل في طبيعته وجوداً لمعارضة منظمة تراقب الحكومة، وتنتقدها عندما تنحرف، وتسعى الطرق المشروعة لكي تكسب أغلبية الرأي العام. وكل ذلك يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة. كذلك تساعد الأحزاب على تحديد المسؤوليات السياسية للحكومات المتعاقبة، حيث تكون كل حكومة مسؤلة مسؤولية سياسية أمام الشعب، هي والحزب الذي تنتمي إليه ، عما تقوم به من أعمال خلال فترة توليها الحكم . ويكون للشعب تجديد الثقة بالحزب الذي شكلت منه أو عدم تجديدها في الانتخابات العامة، على ضوء ما حققته تلك الحكومة

من سياسات، وما التزمت به من رعاية مصالح الشعب . فالرقابة على هذا النحو لا يمكن أن تنجز بشكل مثمر إلا في ظل تعدد الأحزاب. كذلك فإن وجود أحزاب يراقب بعضها بعضاً ويكشف بعضها أخطاء الآخر يؤدي إلى أن تكون حقيقة الأمور العامة مطروحة على الشعب، غير خافية عليه، ومن ثم يستطيع أن يشكل رأيه، ويحدد موقفه واتجاهه، ومحصلة ذلك أن وجود تعدد الأحزاب أمر ضروري لتحقيق رقابة شعبية (**مصطفى، 2001: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN32.HTM**).

على ذلك، فإن وجود الأحزاب يحول بين الحكومة والاستبداد، حيث يقوم الحزب السياسي بدور الرقابة على ممارسة الحكم، سواء أكان من خلال وجوده في السلطة أو حتى خارج السلطة، فهو في ظل التعددية الحزبية وإن كان خارج السلطة فإنه يعد من أحزاب المعارضة والتي تعد من شروط الحرية السياسية، والمعارضة بهذه الصورة تسهل عملية تحقيق التوازن السياسية، وهذا التوازن يحول دون هيمنة قوى أو تيار سياسي واحد على الأمور العامة في الدولة، ويقف حاجزاً منيعاً بوجه التسلط واغتصاب حقوق وحريات المواطنين (**هاشم، 2001: 113-114**).

حيث تلعب الأحزاب السياسية دوراً رقابياً من خلال تمثيلها في المجالس النيابية بما يعني التأثير في السياسيات العامة والمشاركة في عملية صياغة القرار ، ومن جهة أخرى تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في إظهار قيادات جديدة وترشيحها لشغل المناصب العامة (**السفياني، 2002: 68**).

ومن جهة أخرى، يقدم تعدد الأحزاب طريقة سلمية لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة. وبذلك يمكن ضمان الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة، بالطريق الديمقراطي إلى الحكومة والبرلمان المشكلين من الحزب الذي يحوز ثقة جماهير الناخبين. ويحدث ذلك في حالة تغير اتجاه الرأي العام وفقا للمتغيرات المختلفة من آراء وأوضاع ومصالح اجتماعية وسياسية .

وكذلك يضمن تعدد الأحزاب استيعاب كل أو معظم الاتجاهات في إطار النظام السياسي. أما من حيث لا توجد تنظيمات سياسية تضم المعارضين للحكومة. عندئذ لا يكون ثمة خيار لهؤلاء المعارضين سوي الطاعة أو التمرد والخروج علي النظام **(مصطفى، 2001: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN32.HTM)**.

المطلب الثاني: حماية الحقوق والحريات العامة

بادئ ذي بدء لا بد من الإشارة إلى أن الأحزاب تساهم في تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة وخصوصاً في المجال السياسي، حيث تساهم في تدريب المواطنين على العمل السياسي، والمشاركة في شؤون بلادهم، وتشجيع الفرد على الإقدام على هذه المشاركة بالانتماء إلى جماعة سياسية منظمة في حزب من الأحزاب، ومن ثم شعوره بالأمن السياسي، مما تتحقق معه الشجاعة الأدبية في إبداء الرأي في المسائل العامة . وكما هو ثابت في مجالات حقوق الإنسان، يمثل حق التعبير عن الرأي حقاً سياسياً للإنسان، وقد أكملت ذلك مبادئ الديمقراطية حين أفسحت المجال لجميع المواطنين للتعبير عن آرائهم بحرية في مختلف المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا كان للأحزاب السياسية دوراً رئيساً في تنظيم صفوف الجماهير، إذ أن الرأي العام بحاجة لمناهجه ليعي حقيقة نفسه ولتكوين ثقافة سياسية تمكنه من المشاركة في المسائل العامة **(هاشم، 2001: 113)**.

حيث أن تنظيم الرأي العام في إطار أحزاب سياسية يوضح صورة الصراع السياسي في المجتمع، ويضع حداً للصراعات الضيقة المتنوعة، ويأتي دور التعددية الحزبية والتي تمثل ركن أساسي في الديمقراطية الليبرالية في الحفاظ على تنوع الآراء والمواقف، فبشكل عام تؤثر الأحزاب السياسية في اتجاهات الرأي العام، فهي تعمل على توضيح شعور الرأي العام وتحويله إلى برنامج سياسي ومن ثم إلى سياسة عامة **(سليمان: 353-254)**.

وفـي حقيقـة الأمـر، يعتبـر تعـدد الأحـزاب أمـراً ضـرورياً لـصيانة حريـة الـرأي والتعبيـر والاجتماع . حيث لا يوجد أحد أو جماعة من الناس تستطيع أن تستأثر بالحقيقة الكاملة دون سائر النـاس. وفـي هـذا الـسياق فـإن تعـدد الأحـزاب وحريـة تكـوين المؤسـسات والجمعيـات والمنظمـات الـسياسية يكفل مبدأً حيوياً فـي الحيـاة الـسياسية الديمقراطيـة ، وهـو حريـة المعارضـة لكونهـا تمثل ظـاهرة صـحية فـي الحيـاة الـسياسية . فالديمقراطيـة لا تقوم فحسب علـى أن للأغلبيـة حـق الحكم، ولكن كذلك علـى أن للأقلية حق المعارضـة. وتبدو أهميـة تعدد الأحزاب في جعل هذه المعارضـة منظمة.

(مصطفى، 2001، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN32.HTM).

ومما سبق نجد بأن الأحزاب السياسة تلعب دوراً رئيساً فـي الحياة السياسية والمدنية بشكل عام، وهو ما يتطلب منها تحقيق مجموعة من العناصر للوصول إلى النجاح المتوافق والمتناسق بين مبادئها وأيديولوجياتها وبين طموحات وأمال المواطنين، ومن أهم هذه العوامل:

1- صدق العمل والوفاء وبث الإخلاص في أذهان الجماهير وتثبيت دعائم وأسس العمل السياسي.

2- تقوية النفوس في تحمل المسؤولية السياسية عند الجماهير فيما يتعلق بالعمل السياسي وتأدية الأحزاب لرسالتها السياسية كذلك .

3- التخطيط الواضـح لتنفيذ بـرامج الأحـزاب الـسياسية فـي المجـالات المختلفـة وسـهولة وضـع هذه البرامج وسهولة فهمها على كافة المستويات الثقافية .

4- الإسهام في المناقشات العامة للحصول على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين .

5- العمـل الجـاد فـي اختيـار مرشـحي الحـزب واختيـار الأشـخاص ذات الكفـاءة للأمـاكن المناسـبة والمقاعد البرلمانية والمؤسسية التنفيذية .

6- إظهار قدرة الحزب على تحمل المسؤولية السياسية بأمانة ووضوح فيما يتعلق بالعمليات السياسية والحكومية ودقة تنظيم العمل التشريعي والتنفيذي بما يخدم مصالح الأمة. **(الجوجو، 1996: 114-115)**.

وبناءً على ما تقدم ترى الباحثة أن من أهم أسس تقييم الحزب السياسي يتمثل بمدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة بالأحزاب، والمتعارف عليها في الأدبيات السياسية المختلفة والتي تتضمن سواء كان حزباً في السلطة أو المعارضة، مجموعة وظائف أساسية هي التجنيد السياسي والمشاركة في الحياة السياسية، والتنشئة السياسية ورفع مستوى الوعي السياسي، وتمثيل الآراء المختلفة والتعبير عنها، والمراقبة والمحاسبة، وإعطاء الشرعية، وتجميع المصالح والتعبير عنها، وتنمية وتعزيز الشعور الوطني والقومي والمساهمة في عملية التحرر الوطني. والمعروف أن تلك الوظائف يقوم بها الحزب في ظل البيئة التي ينشأ فيها والتي يعبر من خلالها عن جملة من المصالح في المجتمع، وهو في هذا الشأن يسعى إلى تمثيل تلك المصالح في البيئة السياسية داخل النظام السياسي.

وفي حقيقة الأمر، فإن أهداف ومهام الأحزاب السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بترسيخ مبادئ الديمقراطية وبناء المجتمع الديمقراطي الحقيقي، وخاصة فيما يتعلق بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وكذلك بالنسبة لدورها في حماية الحقوق والحريات العامة والتعبير عنها ونقل طموحات وأهداف المواطنين إلى أعلى قمة الهرم السياسي في الدولة، إضافة بالطبع إلى ارتباطها بأسس إدارة عملية الخلاف والحوار داخل النظام السياسي بمختلف مؤسساته سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطة السياسية والمعارضة، أو فيما يتعلق بالعلاقات البينية بين الاتجاهات السياسية المختلفة داخل المجتمع وضمان وحدة المجتمع واجتماعه حول العملية الديمقراطية وتطويرها. وسيتم التطرق إلى دور الأحزاب السياسية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية في المبحث الرابع من هذا الفصل.

المبحث الرابع

دور الأحزاب السياسية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية

إن الديمقراطية الحديثة هي ديمقراطية الأحزاب، حيث أن المؤسسات والممارسات السياسية التي تعتبر أساس الحكومة الديمقراطية الغربية، هي التي صنعت الأحزاب السياسية، ولا يمكن تصورها من دونها، بحيث يرتبط مفهوم الديمقراطية الغربية بوجود الأحزاب، وذلك بالقول أن الديمقراطية الغربية هي اختيار صانعي القرار السياسي عن طريق الانتخابات الحرة من بين المرشحين في الأحزاب السياسية المتنافسة **(جمال، 2004: 68)**.

حيث تتمسك الأحزاب السياسية في المجتمع الحر بالمفاهيم الديمقراطية وبسيادة الأحزاب وحكم الأغلبية والمساواة السياسية والمبادئ الأخرى التي تستجيب للرأي العام، والتي تعمل على بناء رأي الأغلبية، وبالتالي فإن الأحزاب السياسية تمثل إحدى الهيئات الرئيسة المعبرة عن الرأي العام والديمقراطية العاملة على تكوينه، وأنها قادرة على تحمل مسؤولية الحكم بأكبر قدر من الكفاءة والأداء، وبالتالي تؤدي إلى تطوير المجتمع والنهوض به **(ربابعة، 2001: 171)**.

ويوجد شبه إجماع بين المفكرين السياسيين المعاصرين على أن التعددية الحزبية تعد ركناً أساسياً لا غنى عنه لبناء الأنظمة الديمقراطية، وأنه لا حرية ولا ديمقراطية ولا تنمية سياسية في أي مجتمع كان، إلا بوجود الأحزاب السياسية، وتُنعت الأنظمة السياسية التي لا يوجد فيها أحزاب سياسية، وتلك ذات الحزب الواحد، بأنها أنظمة ديكتاتورية متسلطة، وهذا يشير إلى أن وجود الأحزاب السياسية ضروري لأي حياة سياسية ديمقراطية، فالأحزاب السياسية تعتبر وسيلة هامة وضرورية لتفعيل المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع وقد تجنبهم الشعور بالعزلة والاغتراب السياسي **(العزام، 2003: 244)** .

ومن خلال الاستعراض السابق يتضح لنا مدى أهمية والدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في المجتمعات المختلفة، فهذه المجتمعات تتصف بدرجة عالية من التعقيد والتداخل، ويتواجد فيها العديد من التقسيمات والاختلافات الطبقية والعرقية والجنسية وغيرها من التقسيمات التي نعرفها اليوم **(دالتون، 1996: 72)**.

ومن هنا يلاحظ أن التعددية الحزبية ووجود الأحزاب السياسية، هو دليل على حيوية المجتمع وصحة توجهه نحو التطور والتقدم، وبناء دولة عصرية يسودها النظام والقانون، الذي يعتبر أهم الركائز لبناء مجتمع مدني. حيث أن وجود الأحزاب السياسية من شأنه التفرقة بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، علاوة على أن شخصية الأحزاب السياسية في النظام السياسي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنوعية الديمقراطية السائدة، وبهيكل وممارسات مؤسساتها السياسية، وبطبيعة المصالح التي تمتلكها أو التي لا تمثلها، وبتوزيع النفوذ فيما بينها، وبقدرة النظام على حل مشاكل المجتمع، وبالمدة الزمنية للنظام الديمقراطي ذاته **(جمال، 2004: 69)**.

ولذلك يلاحظ الكثير من التنوع والاختلافات وتنتشر العديد من الاتجاهات الفكرية والفلسفية والدينية... الخ من الاتجاهات التي تعود في أسبابها إلى تنوع واختلاف المصالح بين مختلف الجماعات. ومن اجل بناء مجتمع ديمقراطي يستوعب كل هذه الاختلافات فانه لا بد من توفر أهم عناصره وهي **(دالتون، 1996: 73)**:

1- التعددية السياسية والحزبية.

2- توفير الحقوق الأساسية للمواطنين وعلى رأسها حقهم وحريتهم في الاعتقاد والتعبير والتنظيم.

3- تداول السلطة السياسية : وهذا يعني حق الأفراد والجماعات والأحزاب السياسية المختلفة في الوصول إلى السلطة السياسية بصورة سلمية وديمقراطية إذا تمكنوا من الحصول على الأغلبية اللازمة التي تتيح لهم ذلك.

4- وجود الأنظمة والتشريعات التي تكفل الحق بتشكيل الأحزاب السياسية والانتماء إليها، وضمان حقوقها في العمل والنشاط داخل المجتمع.

5- توفير الضمانات التي تحول دون تمركز السلطة أو احتكارها من قبل شخص أو فئة معينه، وهذا يؤدي إلى ضمان مشاركة أوسع من قبل المواطنين في الحياة السياسية في مجتمعهم، ويضمن مساهمتهم بصورة فعلية في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي فيه.

ويرتبط الحزب بعملية التنمية السياسية على نحو وثيق ومؤثر من عدة نواح ولعدة أسباب أيضاً، فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ، ومن ثم يعتبر متغيراً تابعاً لها ، وهو من ناحية أخرى يمثل أحد الآليات الأساسية والمؤثرة فيها ، وبالتالي يعد متغيراً مستقلاً عنها ، ومن هنا كان الارتباط والتأثير المتبادل بين الحزب والتنمية السياسية أمراً مؤكداً ولا شك فيه ، أياً كانت الزاوية التي ينظر إليها منها. ويرى البعض أن التنمية السياسية تعني أن يتم تحليل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحديد الإمكانيات المتاحة، وفي ضوء الأولويات التي يجب أن تحدث ، وكيف يجب أن يتم البدء بالعمل من أجل التنمية، وهذه الرؤى متفاوتة، وفي ضوء ذلك تبدأ هذه الأفكار بالتفاعل داخل المجتمع سواء أفكار الأحزاب أو أفكار الجهات الرسمية. وتأتي هذه الأفكار بناءً على موقف هذه الأحزاب من القضايا الراهنة المطروحة ، وأحياناً يكون التفاوت في الرؤى ظاهرة صحية لأن رؤية واحدة قد تصبح بعد فترة من الزمن ذات طابع إيماني ممنوع الخروج عليها ، ولذلك إذا فقد الحوار الداخلي في التفكير عندئذ يفقد الحوار الداخلي في المجتمع كله ، ويصبح هناك حالة من الجمود **(حمارنة، 1997: 49)**.

هذا لما كان الارتباط وثيقاً بين الأيدلوجيات وعملية التعبئة الاجتماعية، فإن توافر العنصر البشري المتبني لهذه الأيديولوجيات والقادر على الاستجابة لمتطلبات عملية التعبئة يعد شرطاً ضرورياً وضمانة أساسية لبناء التنمية السياسية وتحقيق غاياتها وأهدافها النهائية أيضاً . ولا يمكن

توفير هذا العنصر البشري بالطبع إلا عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يمكن من خلالها تأهيل المواطنين لممارسة العمل السياسي وتجنيد العناصر القيادية اللازمة لقيادة العمل السياسي والتنموي في المجتمع بوجه عام . وفي هذا الصدد يعتبر الحزب من المؤسسات التربوية الرئيسية التي يمكن أن يعول عليها كثيراً في مجال التنشئة السياسية ، والتي بمقدورها القيام بأدوار هامة ومؤثرة في هذه العملية أيضاً. وهو يباشر هذه المهمة إما عبر مستوياتها التنظيمية المختلفة ، أو داخل تنظيماتها المساعدة – كمنظمات الشباب والطلائع وغيرها – أو عن طريق دورات التثقيف السياسي التي يعقدها بين وقت وآخر ، أو بواسطة معاهد التدريب السياسي أو مدارس الكادر التي ينشئها لهذا الغرض ، أو من خلال صحفه ومطبوعاته والنشرات التي يُضمنها تحليلاتها وتعميقاته السياسية ... الخ **(بهاء، 1968: 247 وما بعدها)**.

ولا يقتصر دور الحزب في عملية التنشئة السياسية على التعريف بمختلف النظريات والاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية فقط ، ولا يقتصر أيضاً على شرح برنامجه السياسي وتفسير أساليب عمله التنظيمي ، أو تلقين أعضائه الأيديولوجيا السياسية التي يلتزمها في تحركاته وفي تحليل وتقييم حركة العمل السياسي الداخلي والخارجية وحدها ، بل إن هذا الدور يمتد إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسي الواقعية – المحلية والدولية – أيضاً ، ولذلك تحتل الدراسات النظرية والميدانية لهذه المشكلات مكانة خاصة ومميزة في برامج التنشئة السياسية التي ينظمها الحزب لأعضائه ، كما تتعدد الغايات والأهداف الكامنة وراء دراسة هذه المشكلات أيضاً ، فهي لا تقتصر فقط على التعريف بهذه المشكلات ، ولا تقنع كذلك بالتدريب على كيفية تحديدها ، أو البحث عن العوامل والأسباب الكامنة وراءها ، أو السعي إلى إيجاد الحلول الملائمة لها ، ولا تتوقف أيضاً عند اختبار هذه الحلول وتقييمها وقياس جدواها ومعرفة رأي المواطنين فيها ، بل إنها تضع كل هذه الغايات في حساباتها ، وتعمل على تحقيقها معاً في آن واحد كذلك ، ولا يصدر

الحزب في كل ذلك عن فراغ ، بل ينطلق في واقع الأمر من مقولة أساسية مؤداها أن الدراسة النظرية للاتجاهات في مشكلات هذا الواقع، والمشاركة العملية في حل هذه المشكلات هي المحاور الأساسية التي تحدد برامج وأساليب التنشئة السياسية ، والتي تكتسب عملية التنشئة السياسية أهميتها الوظيفية أيضاً ، وبقدر ما تتفاعل وتتكامل هذه المحاور مع بعضها يرتبط الفكر بالممارسة ، وترتبط النظرية بالتطبيق في إطار عملية نضالية جدلية واحدة ، تساعد على بناء وتطوير الوعي السياسي للمواطنين ، وتزيد من قدرتهم على مباشرة العمل السياسي وتحمل تبعاته بشكل إيجابي وفعال، يخدم قضايا المجتمع بعامة ، ويؤثر في عمليات التنمية السياسية بوجه خاص **(الزيات، 2002: 154)**.

ومن الجدير بالذكر أن دور الحزب في عملية التنشئة السياسية وإن كان هاماً وخطيراً في مختلف المجتمعات، وفي كل من الدول المتقدمة والنامية الآخذة في التحديث على حد سواء إلا أن الهدف الذي يتوخاه الحزب من وراء هذه العملية ليس واحداً في أغلب الأحوال، بل يتراوح عادة بين دعم وتعزيز الثقافة السياسية السائدة ، وبين خلق أو تطوير ثقافة سياسية جديدة. ففي النظم الليبرالية مثلاً ، حيث يسود نظام تعدد الأحزاب ، ويمثل كل حزب طبقة أو جماعة اجتماعية معينة لهذا ثقافتها المميزة وتتناقض مصالحها مع مصالح غيرها من الطبقات أو الجماعات الأخرى، تميل الأحزاب المحافظة أو تلك التي تمثل الطبقة أو الطبقات المسيطرة في هذه النظم إلى تعزيز وتدعيم الثقافات التقليدية أو الثقافات الفرعية المتعارضة ، وذلك بهدف استمرار هذه الثقافات ومباشرة تأثيرها في الأوضاع المجتمعية وما تتسم من انقسامات وصراعات ، بما يخدم في النهاية مصالح الطبقات أو الجماعات التي تمثلها هذه الأحزاب . في حين تعمل الأحزاب الثورية أو الراديكالية – في هذه النظم أيضاً – على تعديل أو تطوير النسق الثقافي السائد أو استحداث نسق آخر بديل

أكثر تقدمية واتساقاً مع التغيرات التي تصيب المجتمع ، ويعبر في الوقت نفسه عن مصالح وقيم الطبقات الكادحة المستغلة المقهورة **(المنوفي، 1979: 21)**.

ونظراً لأن الاتصال السياسي يمثل عملية هامة وضرورية بالنسبة لكافة أوجه النشاط الحزبي فإن دور الحزب في هذه العملية يزداد ويتعاظم في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة إلى حد كبير ، ويرجع ذلك عادة إلى غياب أو تخلف وسائل الاتصال الجماهيري في هذه الدول، أو عدم كفاية وفعالية شبكات ونظم الاتصال السائدة فيها ، وفي مواجهة هذا القصور يعمل الحزب الحاكم في هذه الدول عادة على تطوير شبكة اتصال جماهيري قوية وفعالة يمكن عن طريقها تحقيق الاتصال السياسي المطلوب، داخل بناء الحزب وبين أعضائه، وبين الحزب وجموع المواطنين . وهناك ارتباط مماثل بين الحزب والمشاركة السياسية، حيث يتمثل دور الحزب في عملية المشاركة في عدة مظاهر لا ينعدم وجودها في أي من النظم السياسية المعاصرة، كما يتوقف هذا الدور أيضاً على عدة اعتبارات تشكل ضوابط تنظيم لعملية المشاركة، وتحدد في الوقت نفسه صيغة المشاركة المعترف بها أو المسموح بها داخل المجتمع **(الزيات ، 2002 : ص156-157)** .

وهنا يقوم الحزب بعدد من الوظائف والأدوار ، تتمثل عادة في تمكين الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحها ورغباتها ومعتقداتها من ناحية ، وتهيئة الفرصة أمامها كي تبدي رأيها فيما تتخذه الحكومة من قرارات أو فيما يطرحه الحزب نفسه من برامج وسياسات . والمشاركة السياسية من خلال الحزب تختلف من مجتمع لآخر ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة النظام الحزبي السائد في المجتمع ، أو إلى نسق القيم السياسية الذي تعتنقه الصفوة الحاكمة . وبوجه عام ، فإن المشاركة السياسية من خلال الحزب تتخذ في أغلب الأحوال أحد صيغتين رئيسيتين ، وهما :

الصيغة الأولى: هي التي تشيع في النظم الليبرالية ، والتي يمكن وصفها بـ(المشاركة الديمقراطية). وهي التي تتمثل عادة في كافة أساليب الممارسة الديمقراطية التي يمكن للأفراد والجماعات أن تشارك من خلالها في الحياة السياسية في ظل تعدد الأحزاب .

الصيغة الثانية : فهي التي تشيع في النظم الشمولية ، وتوصف عادة بـ(مشاركة التعبئة) أو (مشاركة التأييد) .

وتتضح أهمية دور الحزب في عملية التنمية السياسية في عملية التكامل الاجتماعي والسياسي والتي ترتبط بعملية المشاركة ، وذلك من خلال التأكيد على قيمة المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع ، ويتوقف تحقيقها على نجاح النظام السياسي في إنجاز مجموعة من العمليات المترابطة والمتداخلة معاً في آن واحد أيضاً . ويظهر دور الحزب في عملية التكامل الاجتماعي والسياسي في صور عديدة ومتنوعة، كما أن ثمة شواهد تاريخية ومعاصرة كثيرة تؤكد على دور الحزب في هذه العملية أيضاً **(الزيات 2002: 159)**.

وأخيراً فإن الحزب إن كان يكتسب أهميته الخاصة بالنسبة للحياة السياسية بعامة وعمليات التنمية السياسية بوجه خاص من خلال الوظائف والأدوار التي يؤديها في هذه المجالات ، فإن قدرته على مباشرة كل هذه المهمات إنما ترتبط وتتوقف – إلى حد كبير – على الركائز الفكرية والبنائية التي يستند إليها ، وتتأثر كذلك بمعطيات البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعمل خلالها ، وما تفرضه هذه البيئة من ضوابط والتزامات ، فقدرة الحزب مثلاً ترتبط بطبيعة النسق الأيديولوجي الذي يلتزمه، وما ينطوي عليه هذا النسق من قيم وتوجهات فكرية واجتماعية وسلوكية – تقدمية أو رجعية أو محافظة – تحدد مسار العملية السياسية والعملية التنموية وغاياتها النهائية . كما تتوقف هذه القدرة أيضاً على مستوى التكوين المؤسساتي للحزب نفسه ، ومدى تغلغل تشكيلاته إلى مختلف أرجاء المجتمع ، ومقدار استيعاب الحزب أو تمثيله مختلف القوى والطبقات والجماعات الاجتماعية وصدق تعبيره عن مصالحها المتباينة.

خاتمة الفصل:

حاولت الباحثة من خلال هذا الفصل توضيح وتفصيل أحد أهم أدوات الحراك الديمقراطي في المجتمعات الحديثة، ألا وهي الأحزاب السياسية، فهي تلعب دوراً تعبوياً أو برامجياً في عملية الحراك الديمقراطي والتنمية السياسية للمجتمع، بالإضافة إلى أنها تمثل الركيزة الأساسية لمبدأ تداول السلطة والذي بدوره يعد أهم مبادئ الحكم الديمقراطي.

ومن خلال مناقشة مضمون الأحزاب السياسية والبحث حول مفهومها ونشأتها التاريخية وتطورها، يلاحظ أن الأحزاب السياسية في مفهومها العام ترتبط بعناصر وأسس يجب توافرها للإشارة إلى مدلول الأحزاب السياسية في التنظيم أو الاجتماع، إذ يجب أن يكون الحزب منظماً داخلياً، ويحمل في طياته برنامجاً سياسياً معيناً أو أيديولوجية معينة، تعمل من خلالها على استقطاب المواطنين سعياً منها للفوز في الانتخابات العامة، وهنا يجب أن يكون البرنامج السياسي متفقاً ومتماشياً مع آمال المواطنين وطموحاتهم.

وسواء أكانت الأحزاب السياسية برلمانية أو غير برلمانية المنشأ، إلا أنها في العالم المعاصر تتشكل بصورة منفردة عن البرلمان، وتتنوع أساس نشأتها والغاية منها، وهو ما يظهر جلياً في أحزاب التحرر الوطنية أو تلك التي نشأت لمقاومة الاستعمار، أو أحزاب أنشأت لمساندة السلطة الحاكمة في الدول حديثة الاستقلال، إلا أن هذه الأحزاب في نهاية المطاف تحمل برنامجاً سياسياً واضحاً ومقروء أمام المواطنين.

وهذا التنوع في الأحزاب لا يقتصر على أساس نشأتها، وإنما يمتد ليصل إلى تنوعها من حيث التنظيم الداخلي لها، وكذلك من حيث البرنامج السياسي والأيديولوجي الذي يرتكز عليه الحزب، ويعتبر تقسيم الأحزاب إلى أحزاب كوادر وأحزاب جماهير من أهم هذه التقسيمات، حيث أن مختلف التقسيمات التي قيلت في أنواع الأحزاب ترتكز في أساسها على هذين النوعين،

حيث يلاحظ أن أحزاب الكوادر تعتمد في عضويتها على النخبة من أبناء الشعب والتي لها تأثير ونفذ على السياسة العامة في الدولة، بينما تذهب أحزاب الجماهير إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب ليكون بمثابة داعم له في الانتخابات النيابية، هذا بالإضافة إلى اختلاف حرية نواب الحزب في كل منهما في التصويت واتخاذ المواقف في البرلمان، ففي الوقت الذي يكون فيه نواب حزب الكوادر متفرد في أرائه ومواقفه عن مبادئ حزب الكوادر باعتباره يتبع النظام اللامركزي بين هيئاته، فإن نواب الحزب الجماهيري يلتزمون ببرنامج الحزب السياسي.

وبطبيعة الحال يدخل من ضمن قائمة أحزاب الكوادر تلك الأحزاب غير المنظمة داخلياً، أما الأحزاب المنظمة وكذلك أحزاب الأيديولوجيا فهي من ضمن قائمة الأحزاب الجماهيرية باعتبارها أحزاب تمتلك برنامجاً سياسياً واضحاً، وتستند عليه في مشاركتها السياسية والمدنية في الدولة، والتي أيضاً تستند عليه كشرط عضوية في الحزب.

أما عن الوجهة الأخرى لأنواع الأحزاب، فتلك التي تتعلق بطبيعة العلاقة بينها وبين النظام السياسي للدولة، حيث نجد هنالك أحزاب تنافسية فتظهر فيها أنظمة التعددية الحزبية والتي تعتبر من أكثر الأنظمة الحزبية التي تتماشى مع مبادئ الديمقراطية بالرغم من بعض سيئاتها والمتعلقة بعدم استقرار الحكومة داخل الدولة. وقد يكون التعددية الحزبية يقتصر على حزبين في الدولة ويقتصر التنافس على السلطة بينهما.

كذلك يظهر في هذه الأنظمة نظام الحزب المهيمن في ظل وجود أحزاب أخرى في الدولة إلا أنها بعيدة كل البعد عن المشاركة السياسية نظراً لعدم حصولها على ثقة الناخبين بصورة تمكنها من المنافسة على الحكم، فهي تمتلك الشرعية في المشاركة السياسية، إلا أن الأغلبية المطلقة للناخبين تذهب إلى الحزب المهيمن. أما الأحزاب غير التنافسية، فهي تتمثل بوجود حزب واحد على رأس الدولة، يقوم بإدارة الأمور العامة فيها، ودون وجود فعلي لأي حزب أخر منافس له،

بحيث لا شرعية لغيره من الأحزاب، وفي حال وجودها تكون خارجة عن إطار الشرعية وتمارس دورها بصورة سرية.

أما فيما يتعلق بوظائف الأحزاب السياسية، ودورها في ترسيخ مبادئ الديمقراطية، نشير إلى أن الأحزاب السياسية حين تلعب دورها بالصورة المنشودة منها والتي أنشأت من أجلها فإنها تعد من ركائز الديمقراطية، وخاصة في ظل التعددية الحزبية والتي ترسخ مبدأ تداول السلطة. فالأحزاب السياسية يمتد دورها ووظائفها بداية من التوعية السياسية وما يستتبعه من دور في التنشئة السياسية للمواطنين، إلى توطيد علاقة الناخبين بمرشحيهم بهدف تحقيق طموحات وآمال المواطنين عن طريق نوابهم في البرلمان، بالإضافة إلى دورهم في توجيه الرأي العام والتأثير عليه وحماية الحقوق والحريات العامة للمواطنين، فاستكمالاً لذلك تشكل الأحزاب السياسية دوراً رقابياً على الحكومة، والتي تظهر بصورة جلية في نظام تعددية الأحزاب في ظل وجود أحزاب حاكمة وأحزاب معارضة تمتلك الشرعية في أعمالها ومشاركاتها السياسية، وهو ما يسهل عملية تبادل السلطة بالطرق السلمية والديمقراطية.

ويؤدي ذلك بالضرورة أن تمثل الأحزاب السياسية دور المدافع عن مبادئ الديمقراطية حيث تتمسك الأحزاب السياسية في المجتمع الحر بالمفاهيم الديمقراطية وبسيادة الأحزاب وحكم الأغلبية والمساواة السياسية والمبادئ الأخرى التي تستجيب للرأي العام، ونخصص هنا هذا الدور للأحزاب السياسية عند تطبيقها لنظام التعددية الحزبية، بحيث تنتفي معها أنظمة الحكم الدكتاتورية والاستبدادية.

الفصل الثالث

تطور العمل السياسي التنظيمي في الكويت قبل التحرير عام 1990

تمهيد:

تمثل فترة العشرينيات من القرن العشرين النشأة الحقيقية لدولة الكويت ككيان سياسي مؤسسي، وبالتحديد بعد انتصار الشعب الكويتي في معركة الجهراء ضد السعودية عام 1920، إذ اعتبرت هذه المعركة حداً فاصلاً بين الولاء الجديد للدولة والولاء القديم للقبيلة، والتأكيد على الهوية الكويتية الموحدة، واعتبرت معركة الجهراء الحدث الذي أبرز استقلال الكويت عن تأثيرات جيرانها، واختيارها لمفهوم الوطنية والحكومة المحلية في مدلولها الحديث (أسيري، 2010: 34).

وجاء تولي الشيخ أحمد الجابر الصباح للحكم في الكويت عام 1921 ليعلن بداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية الكويتية على جميع الأصعدة، فكان بناء مؤسسات الحكم وترسيخ أسس الدولة والنظام السياسي لها، إلا أن ذلك لم يتأتى إلا نتيجة لضغوط ومطالبات شعبية كويتية قادتها النخب التجارية الكويتية بداية ثم شاركتها النخب السياسية الشابة والمثقفة التي تلقت تعليمها في الخارج في العقود اللاحقة.

وكان لتنامي الوعي السياسي للمواطنين الكويتيين دوراً في بروز العديد من التنظيمات السياسية بمختلف اتجاهاتها ومرتكزاتها الأيديولوجية، فظهرت التنظيمات الليبرالية واليسارية والقومية والدينية سواء في مرحلة ما قبل استقلال الكويت عام 1961 أو في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ويلقي هذا الفصل الضوء على هذه التنظيمات السياسية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التنظيمات السياسية الكويتية قبل الاستقلال 1961

المبحث الثاني: التنظيمات السياسية الكويتية في مرحلة ما بعد الاستقلال

المبحث الأول

التنظيمات السياسية الكويتية قبل الاستقلال 1961

عرفت الكويت منذ نشأتها الأولى أشكالاً متعددة من النشاط التنظيمي السياسي الشعبي، وخصوصاً من قبل مجموعات التجار التي شكلت على الدوام عنصراً أساسياً من عناصر التوازن بين الشعب والسلطة السياسية، وبدأ ذلك يتضح جلياً مع بداية العشرينيات من القرن الماضي، وخصوصاً بعد انتهاء عصر مبارك الكبير الذي امتد من عام 1896 وحتى عام 1915 والذي اتسم بطابع السلطة المطلقة وهيمنة الحاكم الشيخ مبارك الصباح على جميع أمور البلاد وتخليه عن الطابع الشوري للحكم الذي انتهجه حكام الكويت منذ نشأة المجتمع الكويتي منتصف القرن الثامن عشر **(الشملان، 1986: 116)** **(الصالح، 1989: 50)** **(النجار، 2000: 11)**.

وقد كانت الكويت تعتمد ومنذ سنين طويلة وبدرجة كبيرة في اقتصادها ومواردها على التجار الكويتيين الذي يدفعون الضرائب للدولة على تجارتهم، إلا أن دور التجار في الحياة السياسية الكويتية قد تنامى وتعاظم مع نهاية عهد الشيخ مبارك الصباح الذي خاض العديد من الحروب، وهو الأمر الذي تطلب أموالاً كبيرة لتجهيز الجيوش رغم بساطة موارد الدولة، فكان المصدر الأول لهذا التمويل هو التجار **(الغزالي، 2007: 15)**.

وبعد وفاة الشيخ مبارك عام 1915، بدأ التجار الكويتيون بالمطالبة بتغيير أسلوب الحكم والتخلي عن السلطة المطلقة للحاكم الذي رسخها الشيخ مبارك الكبير باتجاه إشراك الشعب في قيادة أمور البلاد والمشاركة في الحكم، وقد تنامت هذه المطالب خلال عهد الشيخ جابر مبارك الصباح الذي توفي عام 1917، وكذلك خلال عهد الشيخ سالم مبارك الصباح الذي توفي عام 1921، حيث شهد هذين العهدين الكثير من المطالبات الشعبية الكويتية المطالبة بالإصلاح السياسي والعودة إلى الحكم المستند إلى الشورى **(الجاسم، 2007: 29)**.

وقد قادت مجموعات التجار الكويتيون هذه المطالبات الساعية إلى إدخال إصلاحات على هيكلية الحكم في الكويت، انطلاقاً من مصالحهم التجارية بدايةً، والتي شكلت دافعاً قوياً لهم للمطالبة بدور فاعل في حكم البلاد كي لا يدخلوا في صراع مع أي من دول الجوار، كما حصل في عهد الشيخ مبارك الصباح **(جمال، 2004: 93)**.

وعلى إثر وفاة الشيخ سالم مبارك الصباح في 1921 /2/22 اجتمع رجالات الكويت من أعيان وتجار بآل الصباح وأبلغوا الحاكم الجديد الشيخ أحمد الجابر الصباح رغبتهم في أن تكون لهم كلمة مسموعة لدى الحكومة، وأن تكون لهم يد في إدارة شؤون البلاد، وأنهم يريدون مجلساً استشارياً يعبرون من خلاله عن وجهة نظرهم ويشاركون في إدارة البلاد والحكم **(المزروعي، 2004: 16)**.

وقد أسفرت هذه الجهود عن إنشاء أول مجلس استشاري في الكويت عام 1921، وتكون المجلس من اثني عشر عضواً، وعلى الرغم من أن هذا المجلس كان استشارياً، ولم يتم اختيار أعضائه وفق أسس الانتخاب الحر بل بالتعيين على أسس الوجاهة والثروة، وكذلك لم يكن يمتلك فعالية حقيقية في المشاركة السياسية، إضافة إلى عمره القصير الذي لم يتجاوز الشهرين؛ فإنه أوجد لأول مرة في تاريخ الكويت نوعا من المشاركة الشعبية في شئون الحكم الأمر الذي كان له أثره البعيد فيما بعد في مجمل الأحداث السياسية والدستورية في الكويت **(العيدروس: 1997، 164)**.

ورغم أن مجموعات التجار آنذاك لم تشكل نمط من أنماط التنظيم السياسي بالمعنى المعروف، إلا أنها عكست تزايد الوعي السياسي لدى نخبة المجتمع الكويتي آنذاك، فقد تميز قطاع التجار في الكويت بوعي سياسي واجتماعي نتيجة احتكاكهم بالدول المجاورة وخصوصاً الهند، وقد ساعدهم هذا التواصل إلى إدراك أن إدارة الدولة تحتاج إلى الرأي الجماعي وليس الرأي الواحد الذي يمثل رأي الحاكم. وقد ساعد هذا الوعي المبكر في وقت لاحق في خلق طبقة شعبية قادرة على

تفعيل العمل الشعبي وتنوير الجماهير بحقها في المشاركة في اتخاذ وتنفيذ القرار السياسي **(جمال، 2004: 92)**.

ويرى سامي الخالدي أن الصحوة الشعبية الكويتية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين جاءت لمواكبة المتغيرات التي هبت على منطقة الخليج وبينها الكويت في تلك الفترة، حيث أدت إلى طفرة في حالة الوعي السياسي عند الشعب الكويتي، وكان من هذه المتغيرات **(الخالدي، 1999: 19-20)**:

أولاً: اكتشاف اللؤلؤ الصناعي، الذي توصل إليه اليابانيون، قتل تجارة اللؤلؤ الطبيعي التي كانت تعتمد عليها الكويت كمورد اقتصادي رئيسي، مما ساهم في حالة الكساد التي عانى منها تجار اللؤلؤ في البلاد، حيث أصبحت سفنهم وجهودهم تتحول لتصب في نقل السلع التجارية بين الكويت وبقية موانئ المنطقة كالهند والزنجبار مقابل مبالغ مالية قليلة.

ثانياً: حالة المد الوطني التي ظهرت في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، كامتداد لتطور حركة شعوب العالم نحو التحرر والاستقلال السياسي في تلك الفترة. فقد شهدت فلسطين انتفاضات واسعة تزامنت مع بدايات الغزو الصهيوني الذي تصاعد تحت ظل الانتداب البريطاني. كما شهدت مصر ثورة عام 1919، وشهد العراق ثورة عام 1920 ضد الاحتلال البريطاني، فضلاً عن حالات الغليان والانتفاضات التي شهدتها الدول العربية الأخرى في العقود الثاني والثالث والرابع من القرن العشرين ضد القوى الاستعمارية في المنطقة.

ثالثاً: اكتشاف النفط في منطقة الخليج بكميات هائلة أدى على الصعيد المحلي إلى امتلاك الحكام في الخليج ثروة مالية كبيرة استطاعوا تجييرها لتعزيز سلطتهم وبسط نفوذهم عبر إخضاع الناس بالمال وسحب البساط من التجار الذين فقدوا الكثير من جرَّاء التطور.

رابعاً: الهجرة الكبيرة من الخارج إلى الكويت منذ اكتشاف النفط والارتفاع النسبي في معدلات الأجور المدفوعة للعمال والموظفين، حيث هاجرت مجموعات رئيسة ثلاثة من الوافدين بهدف الإقامة والعمل في البلاد وعلى دفعات امتدت منذ الثلاثينيات إلى الستينيات من القرن العشرين، وهي"العرب، الهنود والباكستانيون، الإيرانيون".

وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على التنظيمات السياسية الكويتية قبل الاستقلال من خلال أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: التيار الوطني

المطلب الثاني: التيار الإسلامي.

المطلب الثالث: التيار القومي العربي.

المطلب الرابع: التيارات اليسارية.

المطلب الأول: التيار الوطني:

عرف الكويتيون كما ذكر نوعاً من النشاط السياسي الوطني منذ الربع الأول من القرن العشرين ، وقامت مجموعة من الشخصيات السياسية والتجار بقيادة ما يمكن أن نطلق عليه حراك سياسي وطني مبكر في الكويت مقارنة بالعديد من دول المنطقة، وسعى هذا التيار الوطني إلى تشكيل تنظيمات سياسية تسعى إلى تقديم تمثيل حقيقي لمطالب المواطنين وتنظيم جهود الحركة الوطنية الكويتية، وأهم هذه التنظيمات الوطنية:

أ- الكتلة الوطنية 1938

مثلت الكتلة الوطنية الكويتية التي ظهرت عام 1938 أول تحرك شعبي كويتي لإنشاء نوع من التنظيم أو التجمع السياسي الهادف إلى المطالبة بالديمقراطية وتحدي الإدارة الفردية للدولة، وتكونت هذه الحركة من مجموعة من الشخصيات السياسية الكويتية يغلب عليها التجار ورجال

الدين المستقلين سواء من السنة أو الشيعة. وقد اتخذت هذه الكتلة طابع الجمعية السرية في البداية، ثم انتقلت إلى العلن باسم "الكتلة الوطنية" **(الغزالي، 2007: 25)**.

وجاءت هذه الكتلة تتويجاً لجهود حركة المطالبة بالإصلاح في الكويت التي استمرت خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، وعبرت عن رغبة الفئات الاجتماعية المختلفة وليس التجار والأعيان فقط، والتي تمحورت باتجاه إقامة مجلس تشريعي يتم انتخابه على أسس ديمقراطية لتحقيق المشاركة في الحكم. وذلك نتيجة لظروف داخلية وخارجية عملت على بلورة هذه المطالب الإصلاحية **(Crystal, 1995: 47)**.

فالعوامل الداخلية تفاعلت نتيجة لنمو الوعي السياسي والثقافي لدى الفئتين التجار والوسطى، ورغبتهما في تحقيق قدر من المشاركة في الحكم والإدارة، وظهور استياء في صفوفهما جرَّاء سوء الإدارة في الجمارك والضرائب، والتلاعب في الانتخابات البلدية، والخلاف مع السلطة بشأن إقامة مجلس للمعارف، وتقييد الحريات، وعدم الرضا عن سياسة الحكومة تجاه مجلسي البلدية والمعارف. ونتيجة لهذه الضغوط عملت الحكومة على اتباع سياسة أكثر ليبرالية حينما قررت إنشاء أول مجلس للبلدية عام 1934، وإجراء أسلوب الانتخاب في اختيار أعضائه، ولكن المجلس فشل في أن يكون نواة للتجربة الديمقراطية بعد أن تم اختيار أكثر أعضائه من دون انتخاب حقيقي، بل من المتنفذين والوجهاء، وتعيين الشيخ لرئاسة المجلس من دون اختياره من بين أعضائه **(الزيدي، 2000: 101)**.

أما على الصعيد الخارجي، فقد لعبت التأثيرات الخارجية دوراً في إثارة المعارضة بالكويت وتشجيع المطالبين بالإصلاح وحثهم على الدعوة إلى قيام نظام نيابي في الكويت، فقد كان للتيارات القومية والأحداث الوطنية التي قامت في المنطقة العربية أثرها في الكويت مثل حركة الشبيبة التي انبعثت في سوريا ثم انتقلت إلى العراق وأسست لها فروعاً في الأقطار المجاورة كالبحرين، حيث

لقيت تجاوباً كبيراً في الكويت، وذلك إلى جانب تأثر الرأي العام الكويتي بالنشاط الفكري والقومي. كما تأثرت الحركة الإصلاحية في الكويت بالحركات الوطنية والمطالب الإصلاحية التي قامت في المناطق المجاورة مثل تلك التي قامت في "دبي" و"البحرين" (**العيدروس، 1997: 166**).

وقد حددت الكتلة الوطنية لنفسها مطالب عديدة تم إعلانها بالصحف الصادرة في مدينة البصرة العراقية في تلك الفترة وتتلخص بما يلي (**الغزالي،2007: 26-27**):

- تنظيم حالة البلاد الاقتصادية.
- اتصال الأمير بكل طبقات الشعب.
- فتح المجال لزيارات العرب مع إقفالها عن غير العرب (الفرس).
- التعاون مع العراق لتحقيق المشروعات الاقتصادية.
- فتح المدارس لكافة فئات الشعب.
- توفير العلاج للمواطنين كافة على نفقة الحكومة.

وكان من أهم أهداف الكتلة الوطنية المطالبة بقيام مجلس تشريعي من خلال انتخابات حرة وأن يقوم هذا المجلس بجميع الصلاحيات للإشراف على تنظيم كافة شؤون الإمارة. وقد بلغ عدد أعضاء الكتلة الوطنية 12 عضواً يمثلون الشخصيات التجارية من المتنورين وأصحاب الرأي، وهم: مشعان الخالد، السيد علي الرفاعي، سليمان العدساني، عبد الله الصقر، عبد اللطيف الغانم، يوسف الحميضي، سلطان الكليب، عبد العزيز الصقر، حمد الحميضي، يوسف المرزوق، خالد العدساني، ومحمد الغانم الذي ترأس الكتلة، واستمرت الكتلة بالعمل بشكل سري سواء على صعيد توزيع المنشورات والقيام بالتوعية الجماهيرية داخل الكويت أو من خلال الحملة الصحفية التي شنها أعضاء الكتلة من خلال المقالات التي ظهرت في الصحافة العراقية مثل صحيفة "السجل" و "الزمان" وغيرها من الصحف العراقية (**المديرس، 1994: 6**).

وبدأ النشاط الوطني يزداد تدريجياً، وقررت "الكتلة الوطنية" تكوين وفد لمقابلة الأمير الشيخ أحمد الجابر، وتضمنت المقابلة تقديم كتاب إلى الأمير تطالب بتشكيل مجلس تشريعي منتخب للإشراف على تنظيم أمور البلاد. كما قام الوكيل السياسي البريطاني بتقديم النصيحة للشيخ أحمد الجابر بضرورة تلبية مطالب "الكتلة الوطنية" التي بدأت تلقى تجاوباً مع قاعدة عريضة من الكويتيين نتيجة نشاطها بينهم، وكذلك تجاوب الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي كان ولياً للعهد مع مطالب الكتلة، بغية امتصاص نقمتها واحتوائها قبل أن تتحول إلى حركة انقلابية، ووافق الشيخ أحمد الجابر على إجراء الانتخابات لاختيار المجلس التأسيسي **(جمال، 2004: 104)**.

وقد تم إجراء الانتخابات من خلال قيام 320 شخصاً يمثلون المجمع الانتخابي المحدود انتخاب 14 عضوا للمجلس التشريعي الكويتي. إلا أن هذا المجلس التي ضم نخبة من المعارضين الكويتيين سرعان ما اصطدم مع السلطة الحاكمة، فقد كان بعض الذين سافروا لتلقي العلم خارج الكويت قد تركوا بصماتهم على اختصاصات المجلس وربما بدرجة كانت تتخطى الوعي المجتمعي ليس في الكويت وحدها ولكن ربما في المنطقة بأسرها، ما عجل بإنهاء وجوده حيث تم حل المجلس اعتبارا من يوم 21 ديسمبر 1938 **(الشطي، 2003: 117)**.

ودعا الشيخ أحمد الجابر إلى انتخابات جديدة لمجلس الأمة التشريعي الثاني على أمل سقوط أعضاء "الكتلة الوطنية" وأنصارهم حيث تمت زيادة عدد مقاعد المجلس إلى 20 مقعداً، وأسفرت الانتخابات عن انتصار ساحق لأعضاء "الكتلة الوطنية" وأنصارهم. ولكن هذا المجلس لم يحظ بالاختصاصات نفسها التي حظي بها المجلس الأول، حيث قدم الحاكم مشروع دستور جديد للمجلس تضمن إلغاء الدستور القديم (الوثيقة الأساسية)، وإثبات حق الحاكم في الاعتراض على قرارات المجلس مما أدى إلى تحويل المجلس من سلطة تشريعية إلى مجرد مجلس شوري، بينما تمسك الأعضاء بحقهم في إعداد دستور جديد يحتفظ باختصاصات المجلس نفسها حسب الدستور

القديم. ولم يحظ مشروع الحاكم المقترح بتأييد من الأعضاء، مما دفعه إلى التفكير الجدي في حل المجلس نهائياً، وفي 7 مارس 1939، أعلن الحاكم حل المجلس (**أسيري، 2010: 128**).

ب- كتلة الشباب الوطني

تُعد كتلة "الشباب الوطني" أول تنظيم سياسي عرفه الكويتيون، وتأسس في يوليو عام 1938 مباشرة بعد تشكيل المجلس التشريعي الأول، ويعد هذا التنظيم بمثابة واجهة سياسية "للكتلة الوطنية" التي قادت الحركة الإصلاحية عام 1938 (**الغزالي، 2007: 28**).

وقد تبنت هذه الكتلة مجموعة مبادئ هي (**المديرس، 1994: 9**):

1- الإيمان بأن الأمة العربية واحدة، وأن الوطن العربي وطن واحد، ومن حق الأمة العربية ممارسة سيادتها واستقلالها.

2 - اعتبار الكويت بلداً عربياً، وأنه جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير.

3 - توثيق الروابط والصلات بين الأقطار العربية، وتشجيع المصنوعات العربية، وبث الروح الوطنية، والسعي إلى كل ما يفيد العرب وينهضهم اجتماعياً واقتصادياً.

4 - إحياء الروح القومية في نفوس الأفراد.

5 - السعي لنشر روح الثقافة العربية في المجتمع الكويتي.

6 - السعي بكل القوة لمؤازرة الأحرار المخلصين من العرب.

7- لَمّ شمل الشباب الكويتي.

وحرصت الكتلة على الدفاع عن الإنجازات الديمقراطية التي حققتها "الكتلة الوطنية" في حركتها الإصلاحية في عامي 1938-1939 حين كان أعضاء كتلة الشباب الوطني يشرفون على تنظيم المظاهرات والمهرجانات الخطابية المؤيدة لأعضاء المجلس التشريعي، وتحَّول نادي "كتلة الشباب الوطني" إلى موقع رئيسي من مواقع العمل الوطني في تلك الفترة، وشاركت في إعلان

العصيان المدني عندما احتدم الصراع بين المعارضة الوطنية من جهة، والسلطة والإنجليز من جهة ثانية، كما حمل أعضاء "كتلة الشباب الوطني" السلاح دفاعاً عن المجلس التشريعي والإنجازات الديمقراطية التي تحققت في عهد "الكتلة الوطنية" عندما قام حاكم الكويت بحلِّ المجلس، وكان أول قرار يتخذه بعد القضاء على الحركة الإصلاحية متمثلة بمجلس الأمة، إغلاق "نادي كتلة الشباب الوطني" وحظر أي نشاط، ومطاردة واعتقال المنتمين للكتلة **(الغزالي، 2007: 29)**.

وقد بلغ عدد الأعضاء العاملين في "كتلة الشباب الوطني" أكثر من 300 عضو، وتم انتخاب أحمد زيد السرحان سكرتيراً للكتلة، واختيار عبد اللطيف ثنيان الغانم رئيساً فخرياً لها، وكان من أبرز أعضاء كتلة الشباب الوطني؛ محمد البراك، جاسم الصقر، عبد اللطيف صالح العثمان، مشاري هلال المطيري، وأحمد بشر الرومي **(المديرس، 1994: 9)**.

ج- الحزب الوطني الديمقراطي الكويتي

ظهرت منشورات باسم هذا الحزب للمرة الأولى في يوليو عام 1954، وزعت في داخل الكويت وخارجها، ونددت بالسياسة البريطانية في الخليج العربي، واحتكار شركات النفط الأجنبية، واستنزاف الثروات النفطية لمصلحة الإمبريالية والصهيونية. وعرض الحزب برنامجه الذي أكد ضرورة التخلص من الحماية البريطانية على الكويت، وإقامة إدارة وطنية تنفيذية مستقلة، وتأسيس مجلس تشريعي، ووضع دستور للبلاد، وسَنِّ القوانين والأنظمة الإدارية، وتقييد الرأسمالية الأجنبية، وخفض أسعار المواد الغذائية، وقيمة الإيجارات على المحال والدكاكين، وإنشاء مجلس وطني يشرف على إدارة الدولة. ولم يعرف الكثير عن تنظيم الحزب، وعن أعضائه البارزين **(الزيدي، 2000: 116)**.

د- الهيئة التنظيمية الأهلية

في عام 1955 دعا "النادي الثقافي القومي" في الكويت الشعب إلى استلام مقدراته عن طريق انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد، وتم توجيه نداء للمواطنين تم نشره في صحيفة "صدى الإيمان" يدعوهم فيه للاجتماع لانتخاب ""الهيئة التنظيمية الأهلية" التي سوف تحقق المطالب التالية **(المديرس، 2006: وكالة الأنباء الكويتية):**

1- إصلاح أوضاع الدوائر الحكومية وتحديد اختصاصاتها ومنع التضارب بينها.

2- الإشراف على وضع دستور عام للبلاد.

3- وضع قانون للجنايات لتكون الأحكام مستندة إلى أمور قانونية واضحة وليس حسب اجتهاد شخص واحد.

4- تطبيق العدالة الاجتماعية.

5- وضع قانون للانتخاب من خلال إحصاء للسكان من أجل تحديد من لهم حق الترشيح والانتخاب.

في 30 مايو 1955 عقد اجتماع عام في مسجد السوق لانتخاب 27 شخصا كأعضاء في "الهيئة التنظيمية الأهلية"، التي من مهامها التحضير للدستور وإجراء انتخابات المجلس التشريعي. واعتبرت الحكومة البريطانية تشكيل "الهيئة التنظيمية الأهلية" شبيها بـ "الهيئة التنفيذية العليا" في البحرين التي تزعمت المعارضة السياسية هناك، وأن الشباب الكويتي المتعلم يرى في أحداث البحرين مثالاً جيداً لمحاولات إصلاح نظام الحكم في الكويت **(المديرس، 2006: وكالة الأنباء الكويتية).**

وسيتناول المطلب الثاني من هذا المبحث التيار الإسلامي في الكويت في مرحلة ما قبل الاستقلال.

المطلب الثاني: التيار الإسلامي

شهدت الكويت في مرحلة ما قبل الاستقلال نشاطاً واضحاً للقوى السياسية الإسلامية وخصوصاً منذ منتصف القرن العشرين مع ظهور حركة الإخوان المسلمين، ووصول العديد من الشخصيات الفكرية الإسلامية إلى الكويت بعد أن ساد جو من الانفتاح السياسي والفكري في البلاد، إضافة إلى وصول أعداد كبيرة من الرعايا العرب للعمل في الكويت، وكان منهم الكثير ممن يحملون الفكر الديني ويرون فيه المنهج الأمثل لبناء المجتمع العربي في مرحلة ما بعد عصر الاستعمار وإنهاء حالة التفتت والانقسام في البلاد العربية والتي سادت بعد انهيار الدولة العثمانية والخلافة الإسلامية في العشرينيات من القرن العشرين.

ومن أهم التنظيمات السياسية الإسلامية التي ظهرت في الكويت في تلك الفترة:

أ- جمعية الإرشاد الإسلامية

شهد عقد الأربعينيات من القرن العشرين تحولاً كبيراً في العمل الإسلامي الكويتي، فبعد أن كان عملاً كويتياً صرفاً، صار عملاً عربياً وإسلامياً مرتبطاً بتنظيمات خارج الكويت، وبعد أن كان عملاً يقتصر على القضايا الدينية والوعظ والإرشاد مع بعض الحالات الفردية، صار عملاً يدخل في عمق السياسة بمجمله مع بعض الحالات الفردية في العمل والوعظ والنصح والمشورة (**الغزالي، 2007: 185**).

وبدأ نشاط الإخوان المسلمين يظهر بشكل ملحوظ في الكويت في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، وبلغ ذروته في النصف الأول من الخمسينيات، وكان بعض الحركات الإسلامية قد وصلت الكويت ومنها جمعية الشبان المسلمين بمصر، كما ظهر بعض الشباب الكويتي الذي تأثر بالتاريخ النضالي للمسلمين العرب خصوصاً في حربهم ضد اليهود في فلسطين في الأربعينيات أمثال رشيد رضا، وعبد الرحمن الكواكبي، وانبهر البعض الآخر بأسلوب عالمية الدعوة التي جاء

بها بعض العلماء المصلحين أمثال جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده وغيرهم، مما أدى إلى حماس الشباب الكويتية في تبني أنشطة ملموسة بهدف تحريك الساحة الاجتماعية نحو الإسلام **(الخالدي، 1999: 161-162)**.

ومن هنا قرر عدد من الشباب الكويتي تأسيس جمعية الإرشاد الإسلامية في 24 مايو 1952، وهدفها نشر الثقافة الإسلامية وبث الروح الجديدة الإسلامية في النشء الجديد، وبعث روح التدين في الأمة، وتوجيهها بشكل يتناسب مع الإسلام **(الزيدي، 2000: 258)**.

وبعد تأسيس الجمعية وفق القانون تم اختيار الشيخ يوسف بن عيسى القناعي رئيساً للجمعية، كما تم اختيار عبد العزيز علي عبد الوهاب المطوع مراقباً عاماً للجمعية، وقد كان من الأعضاء الناشطين في الجمعية خالج المسعود الفهيد، يوسف السيد هاشم الرفاعي، عبد الرحمن العتيقي، خالد الجسار، غانم شاهين، عبد الرحمن الدوسري، أحمد الغنام، سعود السميط، وغيرهم **(الغزالي، 2007: 186-187)**.

وكانت العضوية في الأندية والهيئات الشعبية الكويتية التي تم إشهارها في الخمسينيات تسمح بالعضوية العاملة لغير الكويتي، وقد استغلت "جماعة الإخوان المسلمين" المصرية هذه الفرصة ودفعت بأعضائها، الذين توافدوا إلى الكويت بهدف العمل سواء بالسلك التعليمي أو بالمرافق الأخرى للانتساب إلى الجمعية، وكان لهؤلاء دور كبير سواء على مستوى التثقيف أو التنظيم. ومع أن قانون الجمعية كان يدعو إلى عدم التدخل في الشؤون السياسية على أساس أنها جمعية دينية، إلا أنه يمكن القول إن الجمعية كانت تمثل واجهة اجتماعية يمارس من خلالها أعضاء "جماعة الإخوان المسلمين" في الكويت نشاطهم السياسي، وغطاءً لعملهم التنظيمي **(المديرس، 1999: 14)**.

وبازدياد النشاط العام لهذه الجمعية في الكويت، أرسل المركز الرئيسي للإخوان المسلمين في مصر بعضاً من قياديي التنظيم بهدف الاستقرار في الكويت، أمثال الفضيل الورتلاني الذي أسس تنظيم الإخوان في اليمن عام 1947، ونجيب جويفيل وأحمد الشرباصي وأبو الحسن الندوي،

حيث ساهموا مساهمة فاعلة في ترسيخ فكر حسن البنا ونهجه عبر اتباع أسلوب التنظيم الهرمي المؤسس على انضباطية الأعضاء والالتزام بإرشادات أعلى الهرم في التنظيم (**الخالدي، 1999: 164**).

وكان التنظيم الطلابي من أنشط الفروع التنظيمية للجمعية، حيث كان له دور كبير في عملية تنظيم أعضاء جدد سواء من الكويتيين أو من أبناء الوطن العربي أو العالم الإسلامي من الوافدين، وضمهم إلى "مدرسة الإرشاد" التي اتخذت كواجهة تعليمية لنشر أيديولوجيتهم وأفكارهم السياسية. وعن طريق "مدرسة الإرشاد" تخرج عدد من كوادر "جماعة الإخوان المسلمين"، ووصل عدد الطلبة المسجلين في "مدرسة الإرشاد" إلى 400 طالب. ولم يقتصر نشاط التنظيم الطلابي للإخوان على هذه المدرسة بل امتد إلى المعاهد والمدارس الحكومية، خاصة المعهد الديني الذي تحول إلى واجهة تعليمية أخرى للجماعة بحكم أغلبية الهيئة التدريسية المشرفة على التعليم والمبتعثة من الأزهر، وكان هؤلاء ينتمون إلى تنظيم الإخوان المسلمين في مصر (**المديرس، 1999: 17**).

وقد شهدت منتصف الخمسينيات أول ضربة موجعة لتطور نشاط الإخوان في الكويت وهو في مهده خصوصاً بعد الضربة القاسية التي تلقتها الحركة في مصر على يد السلطة الثورية في مصر عام 1954، حيث بدأ التخوف من نجاح الأطروحة الدعوية الجديدة في الكويت، وقد واكب ذلك التخوف ملامح صراعٍ ظهر جلياً في منتصف الخمسينيات عندما تشكل النادي الثقافي القومي الذي اعتُبر صرحاً ينافس جمعية الإرشاد الإسلامي. إذ ضم النادي مجموعة من القوميين العرب المصريين والفلسطينيين ونخبة من الشخصيات الكويتية التي تأثرت بالشعارات القومية للرئيس المصري جمال عبد الناصر (**الخالدي، 1999: 164**).

وشاركت "جماعة الإخوان المسلمين" في الانتخابات التمثيلية التي جرت عام 1958 في الكويت لانتخاب ممثلين عن الشعب في المجالس الإدارية الشعبية التي تشرف على نشاط الدوائر الحكومية، وأظهرت هذه النتائج ضعف الإخوان المسلمين مقارنة مع التيار القومي الذي سيطر على معظم المقاعد **(المديرس، 1999: 22)**.

واستمرت حالة الضعف عند "حركة الإخوان المسلمين" تتزايد وبدأ يظهر البطء الشديد في بناء القاعدة كمرحلة أولى في فكر الإخوان، إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى عام 1959، وذلك عندما أقدم حاكم الكويت آنذاك الشيخ عبد الله السالم، ولأسباب سياسية على إغلاق الجمعيات والأندية الثقافية والهيئات الشعبية التي كان من بينها "جمعية الإرشاد الإسلامي"، كما أقر حظر صدور الصحف والمجلات التي كان من بينها صحيفة "الإرشاد" **(الخالدي، 1999: 166)**. وساهمت هذه العوامل مجتمعة وبالأخص المنافسة القومية من التيار القومي بتغييب "حركة الإخوان عن الساحة السياسية الكويتية حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين.

ولكن الحركة بقيت تمارس نشاطاتها داخل الكويت وخارجها، وازداد عدد أعضائها من مختلف الفئات، وفتحت لها مكتبة إسلامية وثقافية بإدارة الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، وبقي شعارها خاطرة العالم الإسلامي الذي وضع على واجهة مبنى الجمعية وعلى غلاف مجلتها الإرشاد رمزاً لتضامن العالم الإسلامي ووحدته **(الزيدي، 2000: 259)**.

ب- حزب التحرير الإسلامي

تأسس حزب التحرير في العام 1954 على يد الشيخ تقي الدين النبهاني في فلسطين على اثر النكبة. كان مؤسسه على علاقة بجماعة الإخوان المسلمين فأخذ الحزب على الجماعة إهمالها المطالبة بإقامة دولة الخلافة الإسلامية وتنصيب الخليفة. ويعتمد هذا الحزب في مناهجه وأفكاره على مؤلفات وضعها مؤسسه وفكرة المركزية التي يدعو إليها وهي الدولة الإسلامية. ينبغي على العمل السياسي للحزب أن يمر في مراحل ثلاث قبل الوصول إلى هذه النقطة السرية ثم العلنية

والمرحلة التنفيذية. أنشأ دستوراً بهذا الخصوص يحوي على 186 مادة وقسم الدول إلى مجموعتين، مجموعة الدول المحاربة: إسرائيل، أمريكا، فرنسا، بريطانيا وروسيا، ومجموعة الدول غير المحاربة التي تربطها علاقات حسن جوار مع دولة الإسلام. أما البناء التنظيمي للحزب فيتكون على شكل هرمي تتصدره لجنة القيادة ثم لجنة الولاية في كل بلد يعمل فيه الحزب، وقد انتشر الحزب في العديد من الدول العربية والإسلامية **(أنظر: المديرس، 2008)**.

ويعود تأسيس هذا الحزب في الكويت إلى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين على أيدي عدد من الوافدين العرب الأردنيين والفلسطينيين الذين وصلوا إلى الكويت إما بسبب مطاردة السلطات لهم في بلادهم، أو للبحث عن فرص عمل في الكويت، ومن أنشط أعضاء هذا الحزب: هاشم الرفاعي، وعبد الرحمن ولايتي، وعبد الرحمن البالول، وقد أصدر الحزب مجلة "البلاغ"، ودخل لاحقاً في تحالف مع "جمعية الإصلاح الاجتماعي" التابعة لحركة الإخوان المسلمين، ولكنهما اختلفا بعد نكسة عام 1967، ولم يكن للحزب دور كبير في الحركة الإسلامية في الكويت، وذلك لنشاطه السري، وقلة عدد أعضائه واقتصاره إلى حد كبير على العناصر العربية **(الزيدي، 2000: 261)**.

وأخيراً فإن التيار الإسلامي في الكويت في مرحلة ما قبل الاستقلال ورغم كل ما حققه على أرض الواقع في الساحة السياسية الكويتية، إلا أنه ظل في مرتبة متأخرة نوعاً ما أمام التيار القومي العربي الذي كان في ذروة انتشاره وتمدده نتيجة لظروف الأمة العربية في تلك الفترة وخضوع معظم دولها للاستعمار الأجنبي، وتعرض فلسطين إلى الخطر الصهيوني المتزايد، ولذلك كان التيار الإسلامي يجد نفسه أحياناً أقل من أن يحمل طموحات الشعب الكويتي القومية وخصوصاً في الوقت الذي كانت الساحة تعج بالتيارات القومية ذات الشعبية الكبيرة كما سيتم دراسته في المطلب الثالث من هذا المبحث.

المطلب الثالث: التيار القومي العربي

عرفت الكويت نشاطاً واضحاً للتيارات السياسية القومية منذ نشأتها الحديثة في بداية العشرينيات، وأظهر الشعب الكويتي دوماً انتماءه وارتباطه بقضايا أمته، وخصوصاً في ظل الأزمات الكبيرة التي عاشتها الأمة العربية في منتصف القرن العشرين وظهور العديد من حركات التحرر القومي في معظم الدول العربية، والتي وجدت في الكويت المستقرة نسبياً والتي تحوي أعداداً كبيرة من المواطنين العرب العاملين فيها بيئة خصبة للعمل القومي ونشر الأفكار القومية ودعمها سياسياً ومادياً.

ومن أشهر التنظيمات السياسية القومية التي عرفتها الكويت في مرحلة ما قبل الاستقلال:

أ- جمعية اتحاد عرب الخليج

بعد انهيار الحركة الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي عام 1938 واعتقال قادة الحركة، وهروب البعض الآخر إلى بعض البلدان المجاورة؛ تداعى عدد من هؤلاء إلى تشكيل "جمعية اتحاد عرب الخليج" عام 1939 في البصرة بمساعدة الحكومة العراقية، وكان الغرض الأساسي من تأسيس الجمعية إظهار معاناة أبناء هذه البلدان من قبل الاستعمار البريطاني، والمطالبة بحق تقرير مصير الشعب العربي في منطقة الخليج العربي، والمطالبة بأن يشارك أبناء هذه البلدان في الحكم من خلال الإصلاح السياسي **(الرميحي، 1975: 34-35)**.

وكان من أبرز أعضاء هذه الجمعية من الكويتيين عبد الله الصقر ومحمد البراك، وكان للبراك نشاطات سياسية وقومية مشهودة في تلك الفترة. ومن أبرز نشاطات الجمعية القيام بالدعاية ضد دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وتأسيس مكتب أطلق عليه "مكتب الدعاية والنشر في الخليج العربي" يتولى نشر أخبار ونشاط الجمعية بعد فترة طويلة نتيجة انشغال العالم بالحرب العالمية الثانية، وتقلص الدعم الإعلامي للجمعية وافتقارها إلى البرنامج السياسي والتنظيم الحزبي **(المديرس، 2006، وكالة الأنباء الكويتية)**.

ب- حركة القوميين العرب

ظهرت حركة القوميين العرب في مطلع الخمسينيات في أروقة الجامعة الأمريكية في بيروت بين الطلاب الذين تأثروا بمحاضرات الدكتور قسطنطين زريق، وأفكاره ومفاهيمه القومية التي أكد فيها ضرورة الوحدة، ومواجهة الخطر الصهيوني، ودور النخبة العربية في عملية التغيير في المجتمع العربي. ومن أبرز هؤلاء الطلاب الفلسطيني جورج حبش، والعراقي هاني الهندي، والكويتي أحمد الخطيب **(الكبيسي، 1974: 58-59)**.

وانتشرت فروع الحركة في عدة عواصم عربية، منها بالطبع العواصم الخليجية، كما لقيت الحركة وضعاً أفضل ملائمة في الكويت بخاصة، حيث تهيأت الظروف لانتشارها مع ظهور النخبة التجارية، وعودة الطلاب الدارسين في الجامعات العربية، وفي مقدمتهم -كما ذكر- أحمد الخطيب، بعد أن تخرج في الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1952، ونقل نشاطه إلى الكويت. وقد تمت الإفادة من عودة أحمد الخطيب إلى الكويت والخليج العربي لنقل نشاطات حركة القوميين العرب إليها، بعد أن كرَّس نفسه لخدمة الحركة، وامتد نشاطه إلى صفوف الطلاب والتجار والوافدين العرب **(الزيدي، 2000: 180)**.

ونجح أحمد الخطيب في تشكيل أول خلايا "الحركة" في الكويت، عندما استثمر حالة الانفراج الديمقراطي الذي ساد الكويت في مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين خصوصاً بعدما أصبح الشيخ عبد الله السالم الصباح أميراً على الكويت عام 1950، والذي اتبع سياسة ليبرالية، حيث شهدت فترة حكمه ظهور عدد من المجلات والجرائد وانتشار الأندية الرياضية والثقافية والروابط الشعبية، فبلغ عددها أكثر من عشرين مجلة وجريدة، وانتشرت جهود القوميين العرب الثقافية في هذا المجال، فظهرت "مجلة الإيمان"، وجريدة "صدى الإيمان"، وجريدة "الفجر" التي ساهمت في خلق قاعدة جماهيرية عريضة لها في الكويت. كما عملت "حركة القوميين العرب"

على نشر أيديولوجيتها من خلال تأسيس عدد من الأندية مثل "النادي الأهلي" و "النادي الثقافي القومي" الذي أصبح مركزاً لتجمع الحركة **(المديرس، 1994: 13)**.

وتركزت عضوية الحركة في الكويت بالطلاب والمدرسين والعمال، وكسبت تأييد رجال الأعمال والتجار والمقاولين ودعمهم ومناداتهم بالمشاركة السياسية، والحقوق الدستورية والديمقراطية، وقدم هؤلاء دعماً مالياً ومعنوياً للحركة حتى مراحلها الأخيرة. واتخذت الحركة في الكويت مواقف قومية إزاء الأحداث العربية التي مرَّ بها الوطن العربي، فشجبت العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وخرج أعضاؤها ومناصروها في مظاهرات تأييداً لجمال عبد الناصر ومصر، كما قامت الحركة بتعبئة السكان لمساندة الوحدة بين مصر وسوريا وإعلان الجمهورية العربية المتحدة. كما أبدت دعمها ومساندتها للقوى القومية ولسياسة جمال عبد الناصر في حرب اليمن عام 1962، وأعلنت تأييدها الصريح للجمهوريين في صراعهم مع أنصار الملكية في اليمن**(الريس، 1987: 26)**.

أما على صعيد السياسة الداخلية الكويتية، فيعتبر تنظيم "حركة القوميين العرب" في الكويت التنظيم الأساسي الذي كان له دور كبير في المطالبة بإشراك الشعب في اتخاذ القرار السياسي، حيث قادت الحركة حملة المطالبة من أجل وضع دستور للبلاد وتأسيس مجلس تشريعي منتخب من قبل الشعب، ففي عام 1954 ترأس أحمد الخطيب وفد ممثلي الأندية الكويتية الذي قدم عريضة تحمل توقيعات الشعب الكويتي التي تحوي المطالب بتأسيس مجلس مشترك للبلدية والمعارف والصحة والأوقاف، وقد قابل الوفد الشيخ عبد الله السالم الذي وعدهم بأن يبحث الأمر، ولكنه لم يستجب لهذه المطالب وأعلن عن تشكيل "الهيئة التنفيذية العليا" المكونة من الشيوخ **(المديرس، 1994: 14)**.

وعلى أثر ذلك دعت حركة القوميين العرب من خلال الأندية إلى اجتماع جماهيري لانتخاب "الهيئة التنفيذية الأهلية" التي تتكون من 27 شخصاً، والتي من مهامها التحضير للدستور وإجراء انتخابات المجلس التشريعي، وتخوفت السلطة من هذه الدعوة وهددت بفض هذا الاجتماع بالقوة عن طريق وفد مكون من مدير دائرة المعارف عبد العزيز حسين ورئيس قسم الشؤون الاجتماعية حمد الرجيب مع ممثلي الأندية، وفي نفس الوقت قامت السلطات بإغلاق جميع الصحف والمجلات وسحب امتيازاتها تحت ذريعة قانون الصحافة، مما اضطر الحركة للجوء إلى أسلوب توزيع المنشورات السرية تحت أسماء مختلفة مثل "شباب الكويت" و"الديمقراطيين الأحرار" و"الوطنيين"، ودعت هذه المنشورات إلى إطلاق الحريات العامة ووقف ممارسات السلطة غير الديمقراطية **(المديرس، 1994: 14)**.

وأثمرت الحملة عن فشل "اللجنة التنفيذية العليا"، ففي نوفمبر عام 1955 أعلن الشيخ عبد الله السالم عن تشكيل "المجلس الأعلى" الذي اقتصرت عضويته على الشيوخ، ونتيجة استمرارية الحملة التي تدعو إلى المشاركة السياسية من قبل الحركة الوطنية، وافق الشيخ عبد الله السالم على إجراء انتخابات محدودة لانتخاب 56 عضواً للمجلس البلدي ومجلس المعارف ومجلس الصحة ومجلس الإنشاء عام 1957، وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز ثلاثة من قياديي "حركة القوميين العرب"، جاسم القطامي، أحمد الخطيب، وعبد الرزاق خالد الزيد، ولكن السلطة أصرت على استبعاد هؤلاء من تشكيل المجالس، وهو الأمر الذي رفضه باقي أعضاء المجلس الذين سارعوا بتقديم استقالاتهم احتجاجاً على تدخل السلطة في المجلس **(جمال، 2004: 116)**.

وفي الذكرى الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة في 1959/2/1 تم تنظيم مهرجان خطابي تأييداً للجمهورية، حيث تحدث قادة القوميون العرب في الكويت وطالبوا بتحويل حكم آل الصباح من حكم قبلي إلى حكم دستوري، وكانت ردت فعل الحكومة قاسية حيث استدعت كل من

جاسم القطامي وأحمد الخطيب وباقي القيادات القومية إلى الأمن العام وتم مصادرة جوازات سفرهم، كما قامت السلطات بإغلاق نادي الخريجين والنادي الثقافي القومي، ونادي المعلمين ونادي الاتحاد العربي، كما تم إيقاف جريدة الفجر وجريدة الشعب **(الغزالي، 2007: 453)**.

ج- نادي الخريجين في الكويت

تأسس هذا النادي من قبل نخبة من الشباب الكويتي عام 1955 من أبرزهم أحمد الخطيب، وأحمد قاسم، وخالد الخرافي، وعبد الوهاب محمد، ومرزوق خالد الغانم، وقد اقتصرت عضويته على خريجي الجامعات فقط، وحدد أهدافه في إلغاء الحماية البريطانية على الكويت، ومواجهة المشكلات الداخلية والخارجية للبلاد، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وقيام الكويت بمسؤولياتها القومية. وأثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 دعا النادي إلى الإضراب العام في البلاد، ومقاطعة البضائع البريطانية والفرنسية، والسفن والبواخر التي تحمل علمي الدولتين، وتعبئة المتطوعين للقتال في الجبهة إلى جانب أشقائهم المصريين. وعمل أعضاؤه في إطار الشباب القومي وتجمعاتهم في الكويت، وسيطر أعضاء حركة القوميين العرب على نشاطات النادي. واهتم النادي في بداية تأسيسه بالقضايا الداخلية، ثم تطورت أفكاره للمطالبة بالقضايا العربية، وعبر عن ذلك من خلال مجلة "الفجر" التي تصدت لقضايا الديمقراطية والتعددية وحرية الانتخاب، ونشرت مقالاتهم بتأييد القضايا العربية في مصر وفلسطين والعراق، وهاجمت معاهدة الحماية البريطانية على الكويت، وانتقدت الأوضاع القائمة، وسياسة الحكومة الخارجية، وتعاطفت مع جمال عبد الناصر وسياسته القومية **(الزيدي، 2000: 212)**.

د- الرابطة الكويتية

تأسست عام 1958 بإيعاز من تنظيم فرع "حركة القوميين العرب" في الكويت لتكون واجهة سياسية واجتماعية بين التجار، وذلك للثقل السياسي والاجتماعي لهذه الطبقة في تلك الفترة من

الذين مارسوا العمل السياسي في "الكتلة الوطنية" و"كتلة الشباب الوطني". ولصعوبة تنظيم كبار التجار في خلايا حركة القوميين العرب رأت قيادة حركة القوميين العرب في الكويت بأن تكون "الرابطة الكويتية" هي الإطار السياسي الذي يضم التجار ويجرهم للانغماس في العمل الوطني **(المديرس، 1994: 27)**.

وشارك عدد كبير من التجار والمثقفين الكويتيين في تأسيس "الرابطة الكويتية" مثل الدكتور أحمد الخطيب، جاسم القطامي، عبد اللطيف ثنيان الغانم، عبد العزيز الصقر وغيرهم. وفي المؤتمر التأسيسي تم انتخاب سبعة أعضاء لعضوية اللجنة الإدارية للرابطة. وانتخبت اللجنة الإدارية جاسم القطامي سكرتيرا عاما لها. وتركزت أهداف "الرابطة الكويتية" حسب ما جاء في نظامها الداخلي وبيانها التأسيسي في **(الغزالي، 2007: 56)**:

1- دراسة مشاكل الكويت بشكل علمي.

2- إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع الكويتي.

3- إعطاء الحرية لإبداء الرأي لكل مواطن في الكويت.

4- التأكيد على عروبة الكويت، والدعوة إلى الوحدة العربية.

وترافق المد القومي العربي في الكويت مع انتشار الأيديولوجيات الشيوعية اليسارية التي كانت تتوافق في بعض الأحيان مع طروحات التنظيميات القومية العربية وتختلف معها أحياناً أخرى، إلا أنها في المحصلة النهائية شكلت نوعاً من التمايز السياسي الإيجابي في الساحة السياسية الكويتية، كما سيتم مناقشته في المطلب الرابع من هذا المبحث.

المطلب الرابع: التيارات اليسارية

مع اندلاع الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 وظهور الأيديولوجية الشيوعية، بدأ الفكر الاشتراكي ينتشر تدريجياً في العديد من الدول العربية التي كانت ترى فيه نقيضاً لحالة الاستعمار التي تعيشها ووسيلة للتخلص من هيمنة الرأسمالية الغربية على مقدرات الأمة العربية، وهو الأمر الذي ساهم في ظهور العديد من الحركات اليسارية الاشتراكية في هذا الدول، ولم تكن الكويت استثناءا من ذلك رغم الطبيعة المحافظة للشعب الكويت.

فقد ساهم التنوع الثقافي والسياسي الذي كانت تحتويه الكويت من الشباب العربي من مختلف الدول في السماح بانتشار بعض الأفكار الشيوعية في الساحة السياسية الكويتية وخصوصاً في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في ظل وجود طبقة عاملة عربية كبيرة في الكويت، وظهور العديد من النقابات العمالية التي سعت إلى حماية حقوق العاملين من العرب وغيرهم وتشجيعهم على اعتناق الأفكار اليسارية. كما ساهم تبني حزب البعث العربي للنهج الاشتراكي في زيادة انتشار الفكر اليساري وتبنيه في الكويت.

ومن أهم التنظيمات السياسية اليسارية في الكويت في تلك المرحلة:

أ- حزب البعث العربي الاشتراكي

ظهرت الحلقات الأولى لحزب البعث العربي الاشتراكي في الكويت عام 1951 عندما توافد إلى الكويت عدد من المهاجرين العرب للعمل بعد تدفق الثروة النفطية، وحمل هؤلاء تجربتهم الحزبية والتنظيمية إلى الكويت، وكان من أبرزهم ناجي علوش من فلسطين، زهير المحسن الأمين العام لمنظمة الصاعقة الفلسطينية التي تمثل جناح حزب البعث الموالي لسوريا في فلسطين، وعبد الوهاب الكيالي الأمين العام السابق لجبهة التحرير العربية التي تمثل جناح حزب البعث العراقي في فلسطين، وعمل هؤلاء على إنشاء حزب البعث العربي الاشتراكي في الكويت، وتركز نشاطه

بداية على العمال العرب الوافدين والطلاب والعاملين في الدوائر الحكومية، ونجحوا بتشكيل منظمة بعثية في الكويت (**المديرس، 1994: 18-19**).

حاول البعث الكويتي أن يمد نشاطه بين أبناء الشعب الكويتي بأكثر من محاولة، فقد خاض انتخابات "النادي الثقافي القومي" الذي كان يسيطر عليه شباب "حركة القوميين العرب"، لا سيما وأن النظام في الأندية آنذاك يسمح للعرب خوض الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً، فنجح البعثيون في الوصول إلى مجلس الإدارة، ولكن استطاع القوميون العرب العودة مرة أخرى لمجلس الإدارة وإبعاد البعثيين وفصل بعضهم من إدارة النادي. كما حاول "البعث الكويتي" أن يتغلغل في النقابات العمالية عام 1958، ولكنه لم ينجح أيضاً بسبب قوة تواجد حركة القوميين العرب، كما نشط البعث الكويتي في ذات العام من خلال فيصل الصانع لتأسيس "اتحاد طلبة الكويت"، كما ساهم البعثيون في الكويت في تأسيس "الرابطة الأدبية بالكويت" من خلال حمد العيسى وعرب آخرين" (**الغزالي، 2007: 431**).

وعموماً فقد ظل نشاط حزب البعث محدوداً نوعاً ما في الساحة السياسية الكويتية نتيجة لعدة عوامل أدت إلى انحسار وعدم شعبية هذا الحزب في الكويت، وهذه العوامل هي (**المديرس، 1994: 20**):

1) غياب القيادات الكويتية ذات الثقل والتأثير الجماهيري مثلما كان أحمد الخطيب في "حركة القوميين العرب"، حيث كانت قيادة حزب البعث في الكويت معظمها من الوافدين العرب.

2) الصراع الذي تفجر بين عبد الناصر وحزب البعث والمتعلق بالجمهورية العربية المتحدة، حيث انعكس هذا الصراع على حزب البعث في الكويت خاصة وأن الشارع الكويتي في ذلك الوقت كان معظمه مؤيداً لعبد الناصر.

3) الشعارات التي رفعها حزب البعث والتي تدعو إلى الاشتراكية والصراع الطبقي، مما أدى إلى تفضيل بعض الكويتيين "حركة القوميين العرب" والتي تدعو شعاراتها إلى الوحدة العربية وتحرير فلسطين على حزب البعث.

4) عدم تمتع حزب البعث بمنابر إعلامية مثل "حركة القوميين العرب" حيث لم تكن للحزب نشرات محلية عدا المركزية منها بالإضافة إلى عدم وجود صحفية تعبر عن أيديولوجية الحزب في الكويت.

ب- العصبة الديمقراطية الكويتية (الشيوعيون)

دخلت الأفكار الماركسية اللينينية إلى الكويت عن طريق العمال والمثقفين العرب والأجانب الذي تدفقوا إلى الكويت في أواخر الأربعينيات مع تدفق الثروة النفطية، حيث جاءت هذه الهجرة من أجل العمل في قطاعات الخدمات والتشييد والبناء. وكان من بين هؤلاء الوافدين من ينتمي إلى الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الإيراني والحزب الشيوعي الهندي الذي كان يضم العديد من العمال الهنود، وقد حمل هؤلاء معهم تجاربهم الحزبية وانتشرت خلايا الأحزاب الشيوعية في القطاع النفطي والمعاهد التعليمية **(المديرس، 1994: 22)**.

وتأسست العصبة الديمقراطية الكويتية في أغسطس عام 1954، كأول حزب شيوعي سري في الكويت، وكان لها نشرة خاصة باسم "راية الشعب الكويتي" تطبع وتوزع سراً وتنشر مواقف العصبة والأعضاء المنتمين لها، الذين كان من أبرزهم يوسف إبراهيم الغانم، وبدر السالم، وحمود النواف **(الغزالي، 2007: 434)**، والذين حددوا هدف العصبة بأنه عبارة عن مشروع حوار بين الشعب والسلطة، تكون فيه الكلمة الفصل للشعب، وفتحت في سبيل ذلك أبواب العضوية أمام جميع الكويتيين ممن وصفتهم العصبة بالسعي لخدمة البلد، وبالولاء للوطن. وقد ائتلف مع العصبة عدد من الأندية مثل الأهلي، والقومي، والخريجين، والخليج. وطرحت العصبة برنامجها الليبرالي

الـذي دعـا إلـى إعـلان الدسـتور، وإقامـة الحكـم البرلمـاني، ومواجهـة النفـوذ البريطـاني، وإعـلان الاستقلال، والقضاء على الفساد والفوضى في الإدارة الحكومية، وانتقاد سياسة الشركات النفطية الأجنبيـة، وتحكـم الخبـراء البريطـانيين فـي شـؤون الـبلاد، وتـسليم الإدارة إلـى الحكومـة الكويتيـة، والمطالبـة بالتفاعـل مـع القضايا العربيـة **(الزيـدي، 2000: 116) (وللمزيـد مـن التفـصيل أنظـر: المديرس: 2000)**.

وكـان الشيوعيون الكويتيون قد أسسوا "الاتحـاد العمـالي" فـي عام 1953، كمـا شـاركوا فـي العام نفسه في المؤتمر الثالث لاتحاد العمال العالمي الموالي للاتحاد السوفييتي الذي أقيم في فيينا في النمسا، وكذلك في المؤتمر الرابع الذي عقد في بوخارست في عام 1954، كما نشط العديد من الشيوعيين الذين درسوا في الخارج لتشكيل "اتحاد موظفي الحكومة". وفي عام 1959 أصبحت الشيوعية في الكويت هدفاً لأكثر من طرف، حيث بدأ الشيوعيون العراقيون بتصفية القوميين العرب والبعثيين فـي العراق، ممـا أدى إلـى مواجهـة فـي الكويـت مـا بـين الـشيوعيين مـن جهـة والقـوميين والبعثيين من جهة أخرى. كما أن الشيوعيين في هذه الفترة بدأوا يستهدفون المصالح الانجليزية في الكويت، مما دفع انجلترا إلى التحرك وحث أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم على مواجهتهم ميدانياً، فتم حصر قوائم بأسماء الشيوعيين العرب وغير العرب ثم تم إبعاد المئات عن الكويت، وقد اعتبرت انجلترا هذه الحملة من أنجح الحملات ضد الشيوعيين في المنطقة **(الغزالـي، 2007: 435)**.

المبحث الثاني

التنظيمات السياسية الكويتية في مرحلة ما بعد الاستقلال

حصلت الكويت على استقلالها عام 1961 بعد تبادل المذكرات الرسمية الخاصة بإعلان استقلال دولة بين الشيخ عبد الله السالم الصباح والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في 19 يونيو 1961، وتبنت الكويت بعد الاستقلال النظام النيابي الدستوري كنظام للحكم، وتم إقرار الدستور عام 1962 من قبل مجلس تشريعي تأسيسي تم انتخابه لهذا الغرض **(الديين، 1999: 10-16)**.

ويلاحظ على الدستور الكويتي بعد الاستقلال بأنه أنتهج نهجاً أراد به التوفيق بين نظامين متعارضين تماماً وهما: النظام الوراثي والنظام الديمقراطي، وهذا التوفيق بين وراثية الحكم وديمقراطية الحكم لمحاولة خلق نظام منسجم، يتطلب قدراً كبيراً من المرونة بحيث يلزم انتقاص بعض خصائص الحكم الوراثي مثل التفرد بالسلطة، وانتقاص بعض خصائص الحكم الديمقراطي مثل كيفية تعيين رئيس الوزراء وتشكيل الوزارة **(الجاسم، 2007: 63-64)**.

وبالتالي تفادي الدستور الكويتي الإشارة إلى آلية تداول السلطة من خلال التعددية الحزبية حيث لم ينص على إنشاء الأحزاب السياسية ولم ينص على حظرها أيضاً، وسيتم الحديث عن هذه القضية بالتفصيل لاحقاً في هذه الدراسة.

وعلى العموم ورغم عدم وجود أي نص قانوني يعالج الوجود الحزبي في الكويت إلا أن التنظيمات السياسية الكويتية ظلت تمارس نشاطها على الساحة السياسية الكويتية سواء من خلال التنظيمات والأحزاب السياسية التي كانت موجود قبل استقلال البلاد أو من خلال التنظيمات والتيارات السياسية التي نشأت بعد الاستقلال نتيجة للتغيرات في الظروف المحلية أو نتيجة للمعطيات التي فرضتها البيئة الإقليمية المحيطة بالكويت.

وسيتم استعراض أهم التنظيمات السياسية في هذه المرحلة من خلال أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: التيار الوطني

تمثل التيار الوطني الكويتي في مرحلة ما بعد الاستقلال بالاتحاد الوطني لطلبة الكويت، حيث تمخض هذا التنظيم عن الفروع الطلابية التي أنشأها الطلاب الكويتيون الدارسون في القاهرة والإسكندرية وبيروت ولندن، فتجمعوا في لقاء وصف بـ "التاريخي" أعلن على أثره تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في مطلع عام 1965 ليكون ممثلاً عن الطلاب الكويتيين في الداخل والخارج، وكان مقره في القاهرة، ثم انتقل إلى الكويت عام 1969، وأصدر جريدة الاتحاد لتعبر عن أراء الاتحاد الوطني وأفكاره، والتي تركزت حول الأفكار الوطنية الليبرالية وطرحها في برنامجه الذي دعا إلى الإصلاح والتغيير في المجتمع، وإقامة الحياة الدستورية، والديمقراطية وتأكيد حرية الفرد، وعدم تدخل السلطة في انتخابات مجلس الأمة، وانتمى إلى الاتحاد العديد من الطلبة بمختلف اتجاهاتهم الفكرية (**الزيدي، 2000: 215**).

المطلب الثاني: التيار الإسلامي

تزايد نشاط الإسلام السياسي في الكويت في مرحلة ما بعد الاستقلال، وخصوصاً بعد تراجع التيار القومي وانشقاقاته الكثيرة، وهزيمة العرب في فلسطين ومن ثم بعد نكسة حزيران عام 1967 الأمر الذي شكل دافعاً أكثر لانتشار الأفكار السياسية الإسلامية باعتبارها البديل للفكر القومي الذي لم يثبت فاعليته في تحقيق أهداف الأمة العربية، وربما نظر إليه البعض باعتباره سبباً في تدهور وضع الأمة وهزيمتها.

كما ساهم ظهور الجمعيات السياسية الشيعية في رفد الساحة الإسلامية في الكويت بالعديد من الشخصيات السياسية الإسلامية التي بدأت تنادي بإصلاح المجتمع وتطويره ديمقراطياً، وفسح المجال أمام المشاركة السياسية للجميع واحترام الرأي الآخر وحرية التعبير.

ومن أهم التنظيمات السياسية الإسلامية في مرحلة ما بعد الاستقلال:

أ- جمعية الثقافة الاجتماعية (أول تنظيم شيعي في الكويت)

منذ الثلاثينيات من القرن العشرين وحتى اندلاع الثورة الإيرانية أواخر السبعينيات، لم يشكل الشيعة في الكويت جزءاً من المعارضة السياسية، خلافاً للشيعة في البحرين والسعودية الذين كانواً جزءاً أساسياً من العمل السياسي في تلك الدول. وقد كان للمواقف القومية المعادية لغير العرب دور بارز في عزوف الشيعة عن الانخراط في العمل السياسي كمعارضة، وتواصلت المواقف المعادية للشيعة في الخمسينيات مع بدأ تشكل أحزاب وحركات قومية عربية، ومن خلال الموقف المناهض الذي اتخذته "حركة القوميين العرب" في الكويت تجاه الهجرة الإيرانية إلى الكويت والخليج، لم يتم التمييز بين الكويتيين من أصول إيرانية الذين ساهموا في بناء وتطور الكويت، وبين المهاجرين الإيرانيين الجدد **(المديرس، 1999: 21)**.

وقد أثرت العلاقة القوية التي جمعت حاكم الكويت آنذاك الشيخ عبد الله السالم وتيار المعارضة الوطنية، ممثلين بحركة القوميين العرب والتيار القومي الناصري، سلباً على دور الشيعة في التأسيس الدستوري الجديد للكويت، حيث تراجع التمثيل الشيعي في مجلس الأمة التأسيسي عام 1961 إلى خمس مقاعد فقط من أصل خمسين مقعد، مما آثار الكثير من أبناء الشيعة، وخصوصاً أن ممثلي الشيعة في المجلس كانوا من التجار المقربين إلى السلطة والذين لا يعطون اهتماماً كبيراً لأحوال الشيعة في الكويت ودورهم في السياسية العامة الكويتية **(الخالدي، 1999: 99)**.

وكنتيجة لهذا التجاهل للشيعة ودورهم السياسي، جاء تأسيس جمعية الثقافة الاجتماعية، عام 1963 لتمثل أول وجود علني للتنظيم الديني الشيعي في الكويت، حيث استفاد الشيعة من الانفراج الديمقراطي الذي انتهجه الشيخ عبدالله السالم الصباح والذي فسح المجال للعديد من التيارات والقوى السياسية والاجتماعية في الكويت للتعبير عن نفسها. وتعتبر هذه الجمعية هيئة شبه

سياسية، وقد اتخذها الشيعة واجهة اجتماعية ودينية، رغم أنها مسجلة رسمياً كهيئة خيرية كما هو حال جمعيات النفع العام الأخرى **(المديرس، 1999: 16)**.

وكان من مؤسسي هذه الجمعية شعبان الغضنفري، حمزة السلمان، عبد الصمد دشتي، علي الصراف، عبد الله دشتي، يوسف كمال، علي بهمن، محمود خاجة، قاسم أسيري، حبيب محمد، وجاسم سقاي. وتمثلت أهداف جمعية الثقافة الاجتماعية المعلنة في نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والتربوي، ولكن لم يسمح للجمعية بإصدار مجلة كحال الجمعيات الأخرى آنذاك في الكويت، كما تركزت مطالبات الجمعية على إنشاء المزيد من المساجد والحسينيات للشيعة، في الوقت الذي نأوا بها عن المشاركة في الأنشطة السياسية المعارضة حفاظاً على ترخيص الجمعية. فلم يشارك أعضاء الجمعية بأي نشاط سياسي محلي، كما لم يشاركوا بإصدار أي بيان سياسي يتعلق بالأوضاع المحلية والقومية، وكان موقفهم موقف المتابع فقط **(الغزالي، 2007: 333) (المديرس، 1999: 16)**.

وكان التيار المسيطر على الجمعية هو التيار التقليدي المحافظ الذي له ارتباط عائلي واجتماعي مع العائلات الشيعية الكبيرة، واستمر الوضع حتى عام 1969، حيث استطاع التيار الشبابي السيطرة على الجمعية في محاولة لتغيير الوجوه، ولكن بقيت الجمعية بعيدة عن المعارضة السياسية أو التنسيق مع التيارات السياسية الكويتية، إلى أن تغير الحال عام 1979 مع اندلاع الثورة الإيرانية وسقوط الشاه في إيران **(الغزالي، 2007: 334)**.

ب- جمعية الإصلاح الاجتماعي

تُعد هذه الجمعية إحدى الواجهات الرئيسية للإخوان المسلمين في الكويت، وقد تأسست في يوليو 1963 امتداداً لجمعية الإرشاد الإسلامية من حيث توجهاتها وأعضائها وبرامجها، ونصَّ دستورها على أن المقصود بالإصلاح هو :"دعوة الناس إلى الالتزام بالإسلام، ونقد الأخطاء

الاجتماعية، والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة على وفق الطاقة، وفي حدود الإمكان" **(الزيدي، 2000: 259)**.

وجاء تأسيس هذه الجمعية بعد الصعوبات التي واجهتها جمعية الإرشاد في نهاية الخمسينيات وانتهت بحلّها عام 1959، فمع بدأ الحياة الدستورية في الكويت بعد الاستقلال وفي ظل جو الانفتاح والديمقراطية الذي ساد البلاد من خلال إعادة السماح للصحف المحلية بالإصدار وإعادة الأندية وجمعيات النفع العام، حيث سارعت حركة الإخوان المسلمين لعقد اجتماع ضم نخبة كبيرة من قادة الحركة ورموزها النشطة وقرروا تأسيس جمعية الإصلاح الاجتماعي كبديل لجمعية الإرشاد الإسلامي، ولم يكتفوا بتغيير الاسم، بل تم تجديد معظم الوجوه القيادية في الجمعية، حيث تسلم الرئاسة يوسف النفيسي، وظهر أعضاء جدد مثل علي الخضير ومحمد الدخان وعلي الرجب ومحمد العصيمي **(الخالدي، 1999: 167)**.

وعملت الجمعية على نشر الفكر الأيديولوجي للإخوان المسلمين في المجتمع الكويتي من خلال مراكز تحفيظ القرآن التي بلغت في الستينيات 47 مركزاً للطلاب والطالبات، وبلغ عدد منتسبي هذه المراكز 5000، وعن طريق هذه المراكز تم تجنيد عناصر جدد لجماعة الإخوان المسلمين، حيث تحولت هذه المراكز إلى مقار حزبية غير معلنة. كما أصدرت الجمعية مجلة "المجتمع" التي حلَّت محلَّ مجلة "الإرشاد"، والتي أصبحت تعبر عن الإخوان المسلمين في الكويت **(المديرس، 1999 ب: 25)**.

ومع تضاؤل دور القوى القومية في الكويت في السبعينيات، بدأ دور الإخوان المسلمين في الكويت يزداد تدريجياً، وسيطرت الحركة على الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وفروعه وجمعية المعلمين، وكذلك استطاعوا السيطرة على اتحاد عمال البترول لفترة قصيرة، ولاقت الحركة قبولاً لدى السلطة السياسية في الكويت التي وجدت فيها ضالتها لتصفية حساباتها مع التيار القومي

واليساري، الذي كان يشكل المعارضة الرئيسية للنظام السياسي منذ منتصف الثلاثينيات **(المديرس، 1994: 36)**.

ج- جمعية إحياء التراث السلفية

بدأت الدعوة السلفية فعاليتها على المسرحين الاجتماعي والسياسي في الكويت في مطلع الثمانينيات مستغلة انشغال الحكومة في مواجهة التكتلات السياسية الأخرى في البلاد والظروف الأمنية التي طالت المنطقة خصوصاً بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وقد دلت الشواهد على الأهمية التي كانت توليها الحكومة لدعم الدعوة السلفية بهدف إيجاد شق واسع في صف الحالة الإسلامية السنية التي بدأ التعاطف الشعبي يتجه نحوها **(الخالدي، 1999: 223)**.

وقبل إنشاء جمعية إحياء التراث الإسلامي كان المنتمون للفكر السلفي يعملون ضمن إطار جمعية الإصلاح الاجتماعي باعتبار أن هذه الجمعية تضم بشكل عام جميع الكويتيين من أصحاب التوجهات الإسلامية. وفي أوائل الثمانينيات نجح أعضاء "الجماعة السلفية" في إقناع السلطة بأن يكون لها مقر دائم، حيث سمحت بإشهار "جمعية أحياء التراث الإسلامي" في 19 ديسمبر 1981، والتي تم تأسيسها على أساس جمعية نفع عام تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وعلى أثر ذلك انسحب عدد من قياديي الجماعة السلفية من "جمعية الإصلاح الاجتماعي"، وأصبحت "جمعية إحياء التراث الإسلامي" ممثلة رسمياً في كيان اجتماعي قانوني، وبلغ عدد الأعضاء العاملين عام 1993 قرابة 500 عضو **(المديرس، 1999ج: 8-9)**.

وعانت الحركة السلفية في الكويت في بداية عملها السياسي من الكثير من الصعوبات، حيث واجهت تناقضات داخلية كبيرة بين أجنحتها المختلفة حول المشاركة السياسية، فقد احتاجت إلى التوفيق بين ما تطرح من موضوعات من الناحية الفقهية وبين أساليب تطبيقها من الناحية

الواقعية، إذ بدأت شريحة كبيرة من قادة الجماعة السلفية النظر إلى الساحة المحلية بشيء من الواقعية؛ ما جعلها تدخل العمل السياسي من أوسع أبوابه مسوغة مشروعية العمل النيابي الذي جاء بهدف نُصح الحاكم ومشورته، وهي فرصة متاحة هدفها نصرة الحق ودحض الباطل في ظل الأنظمة التي لا تطبق الشريعة الإسلامية تطبيقاً كاملاً. ويمكن تفسير مشاركة بعض القادة السلف في انتخابات مجلس الأمة الكويتي عام 1981 وحصولهم على مقعدين في المجلس بأنه دليل على التغير الكبير الذي طرأ على مفاهيم الدعوة السلفية **(الخالدي، 1999: 24)**.

وحتى يوليو عام 1986 مع حلِّ مجلس الأمة الكويتي، ظل منحى الحركة السلفية في العمل السياسي مسالماً ومهادناً للحكومة، ولكن بعد ذلك وفي ظل غياب السلطة التشريعية والرقابية بدأ رموز السلف المشاركة الجدية مع باقي القوى السياسية في الضغط على أصحاب القرار السياسي من أجل إرجاع الحياة النيابية في البلاد، وقد توقف نشاطهم مع القوى الوطنية الأخرى حين أعلن الأمير عن تشكيل المجلس الوطني حيث لم يحضر قادتهم الاجتماعات الاحتجاجية، ولم توقع جمعية إحياء التراث على المذكرة التي وجهتها الهيئات الشعبية وجمعيات النفع العام إلى الأمير والتي تطالبه بالحفاظ على الدستور وإعادة البرلمان. وقد استفاد التيار الواقعي من عقد الثمانينيات كثيراً وهو يخوض العمل السياسي على مختلف الأصعدة في البلاد، إذ يمكن القول أنه بعد المشاركة الفاعلة لهذا التيار مع الحركة الدستورية "حد" عام 1989 وائتلافهم مع قوى وتجمعات سياسية أخرى نقيضة للدعوة السلفية في أيديولوجياتها وعقائدها كقوى الشيعة واليسار، هذا الائتلاف الذي جاء ليساهم في تحقيق مطالب دستورية ضد أصحاب القرار السياسي أو ما يسمى في مصطلح الدعاة السلف "الحاكم الشرعي الذي لا يجوز القيام ضده" بات واضحاً أن التشنج والقسوة وعدم الانفتاح على الآخرين صفات لم تعد ملازمة للدعوة السلفية الحديثة في الكويت **(الخالدي، 1999: 225)**.

المطلب الثالث: التيار القومي العربي

شهد التيار القومي في الكويت تراجعاً واضحاً بالمقارنة مع حالته قبل الاستقلال، حيث ساهمت الانشقاقات التي شهدتها حركة القوميين العرب التي كانت تشكل الثقل الأبرز في التيار القومي العربي في مرحلة ما قبل الاستقلال في تراجع التيار القومي العربي عموماً، كما تزايد ضعف التيار بعد هزيمة العرب أما إسرائيل عام 1967، ورغم ذلك ظل التيار يمارس دوراً أساسياً في الحياة السياسية الكويتية، من خلال الشخصيات البارزة التي أسست وقادت هذه التنظيم منذ بدايتها، والتي ساهمت في المحافظة نوعاً ما على المكانة والاحترام التي يتمتع به التيار القومي في العقلية السياسية للمواطن الكويتي.

ومن أهم التنظيمات السياسية القومية في مرحلة ما بعد الاستقلال:

أ- حركة القوميون العرب بعد الاستقلال

بعد استقلال الكويت عام 1961، أسهمت حركة القوميون العرب بشكل فعال في مجلس الأمة والتجربة البرلمانية في الكويت منذ بدايتها، وخصوصاً في المجلس التأسيسي الذي وضع أول دستور للكويت في عهد الاستقلال وأصبح أحمد الخطيب نائباً لرئيس المجلس التأسيسي، وشاركت الحركة في وضع الدستور من خلال ممثلها يعقوب الحميضي الذي حرص على اشتمال الدستور الكويتي على مضامين ديمقراطية، وعندما أجريت أول انتخابات عامة لانتخاب مجلس الأمة الأول شاركت الحركة بعدد من أعضائها وكان من أبرز قياديها في ذلك المجلس احمد الخطيب وجاسم القطامي وسامي المنيس، وعدد من أعضاء الحركة مثل يعقوب الحميضي، وراشد التوحيد، عبد الرزاق الزيد، سليمان المطوع، علي العمر، وسليمان الحداد **(المديرس، 1994: 16)**.

وكان للحركة أكثر من موقف معارض لسياسة الحكومة في قضايا داخلية وخارجية، ولكنها أخذت تفقد مكانتها تدريجياً بعد إخفاقها في انتخابات عام 1967 رغم تشكيكها بنزاهة الانتخابات، إلا أن الحكومة نجحت في إبعاد الحركة عن المجلس، وضمان عدم عودتها، وتزامن ذلك مع

أحداث نكسة عام 1967، وفقدان حليفها القومي جمال عبد الناصر والانفصال الذي حصل في فرع الكويت عن الحركة الأم بعد أن تحولت الأخيرة إلى تبني الماركسية/ اللينينية، وما أصاب فرع الكويت من تمزق وضعف **(الزيدي، 2000: 181)**.

فقد انقسم فرع الكويت إلى ثلاثة تنظيمات سياسية، "الحركة الثورية الشعبية" والتي تمثل يسار "حركة القوميين العرب" والتي التزمت بالأيديولوجية الماركسية والكفاح المسلَّح، ومجموعة أحمد الخطيب التي أطلق عليها القيادة التاريخية واتخذت لنفسها تسمية وطنية: "حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين"، والتزمت ببرنامج جديد يعتمد على الاشتراكية العلمية، أما المجموعة الثالثة والتي تزعمها جاسم القطامي فاتخذت لنفسها تسمية "التجمع الوطني"، واتخذت من النهج الناصري خطاً سياسياً لها **(المديرس، 1994: 18)**. وسيتم تناول هذه التنظيمات الثلاثة بالتفصيل لاحقاً.

ب- التجمع الوطني

تأسس هذه التجمع في أوائل السبعينيات على يد جاسم القطامي بعد انفصاله عن "حركة القوميين العرب" فرع الكويت، وبدأت تنهج نهجا اشتراكياً بعد أن أضافت الاشتراكية إلى أيديولوجية الحركة التي كانت لا تؤمن بالصراع الطبقي. وعلى أثر هذا التوجه الجديد للحركة مركزياً نحو الاشتراكية والانفتاح الذي تم على المصادر الفكرية الاشتراكية، شهد فرع الحركة في الكويت انسحاب العناصر القيادية الذين ينتمون إلى البرجوازية الكبيرة، ونشط القطامي مع بعض الأعضاء السابقين في الحركة في تنظيم أنفسهم على أساس أنها مجموعة تمثل الخط الناصري في الكويت. وبعد فترة اتخذت هذه المجموعة تسميتها الجديدة "التجمع الوطني"، الذي انضم إليه لاحقا أعضاء وقياديون سابقون في تنظيم "حركة القوميين العرب" فرع الكويت، ممن ينتمون إلى الطبقة البرجوازية الكبيرة والطبقة الوسطى **(الزيدي، 2000: 128)**.

تركز برنامج "التجمع الوطني" في النقاط التالية (**المديرس، 1994: 41**):

أولا: الدعوة إلى نهج الطريق السلمي لإصلاح نظام الحكم في الكويت، ورفض الدعوات المتطرفة لقلب نظام الحكم.

ثانياً: التأكيد على أن الديمقراطية هي أصلح نظام للحكم في الكويت، والتأكيد على ضرورة المحافظة على النظام الديمقراطي كأسلوب للحكم.

ثالثاً: تعديل ما يتعارض مع مبادئ الحريات العامة للمواطنين.

رابعاً: إفساح المجال للنشاط السياسي والنقابي عبر تنظيماتهم المعلنة.

خامساً: احترام الدستور والقوانين المنفذة له.

وقد تبنى التجمع الوطني الخط الناصري، كما اتخذ قناعة بحرية الاقتصاد ورفض الصراع الطبقي ونادى بالملكية الدستورية وعارض استخدام وسائل العنف في التعبير عن الرأي والمعارضة، وأكد التمسك بالدستور والقوانين المنبثقة عنه، وهذه المحاور في مجملها كانت متعارضة مع قناعات اليساريين والقوميين الآخرين (**الغزالي، 2007: 487**).

وبعد انفصال مجموعة جاسم القطامي عن تنظيم "حركة القوميين العرب" وقطع علاقاتها التنظيمية مع الحركة، دار صراع عنيف بين "التجمع الوطني"ومجموعة الخطيب التي ظلت تمثل "حركة القوميين العرب" فرع الكويت. وبعد حل الحركة مركزياً اتخذت مجموعة الخطيب تسمية جديدة لها "حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين". انعكس هذا الصراع على الساحة الطلابية حيث انشقت الحركة الطلابية الكويتية بين مؤيد للتيار اليساري الذي يتمثل بخط "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي" و"حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين" والخط الناصري ممثلاً "بالتجمع الوطني"، وسيطر اليسار على أغلب فروع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت والهيئة التنفيذية للاتحاد، في حين سيطر "التجمع الوطني" على فرع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في جامعة

الكويت الذي يعد من أكبر فروع الاتحاد. وعندما أعلنت الحكومة عن إجراء انتخابات مجلس الأمة الثالث في عام 1971 دعا "التجمع الوطني" القوى السياسية والشعب الكويتي إلى مقاطعة الانتخابات" **(المديرس، 1994: 42)**.

في عام 1976 وبعد مرور أكثر من سنة على مجلس الأمة الرابع حلَّ المجلس حلا غير دستوري وعلقت بعض مواد الدستور. في ظل هذه الأجواء الموجهة للمعارضة السياسية بدأ التيار الديني في البروز، حيث بدأ ينشط في السيطرة على الجمعيات والهيئات الشعبية التي يسيطر عليها القوميون واليسار في ظل الصراع اليساري – القومي، واستطاع التيار الديني أن يخرج القوى القومية واليسارية من معظم الهيئات والجمعيات الشعبية **(الزيدي، 2000: 128)**.

في فبراير عام 1980 أعلنت الحكومة عن تشكيل "لجنة النظر في تنقيح الدستور" التي ضمت 35 شخصا، والتي كانت مهمتها الأساسية تعديل بعض مواد الدستور. وعلى أثر هذا الإعلان تداعت المعارضة السياسية لفتح حوار بينها لمواجهة مخططات السلطة للنيل من الدستور ومواجهة تحالف التيار الديني مع السلطة، وأثمرت هذه الحوارات واللقاءات عن عمل تنسيقي بين "التجمع الوطني" و"التجمع الديمقراطي" بزعامة أحمد الخطيب، الذي يضم "حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين" وبقية القوى اليسارية وشخصيات وطنية مستقلة، وقد ظهر هذا التنسيق على شكل صدور بيانات مشتركة موقعة من قبل زعيمي "التجمع الوطني" و"التجمع الديموقراطي" جاسم القطامي وأحمد الخطيب وتولت مجلة "الطليعة" نشر هذه البيانات. وجرت الانتخابات في فبراير عام 1981، وخاض "التجمع الوطني" و"التجمع الديمقراطي" هذه الانتخابات. وقد أسفرت هذه الحملة عن سقوط جميع مرشحي اليسار والقوميين العرب **(المديرس، 1994: 42-43)**.

المطلب الرابع: التيارات اليسارية

بالوقت الذي ساهمت به انشقاقات التيار القومي في تراجع التيار وانحسار بعض من نفوذه في الساحة السياسية الكويتية، أدت هذه الانشقاقات إلى تزايد نفوذ تيارات أخرى مثل التيار الإسلامي بشقيه السني والشيعي وكذلك التيار اليساري الذي وجد بضعف التيار القومي فرصة سانحة للعب دور أوسع في الساحة السياسية. كما كانت بعض الانشقاقات التي عاشها التيار القومي قد ساهمت في ظهور تنظيمات قومية يسارية بعد تبني الكثير من المنشقين عن حركة القوميين العربية النهج الاشتراكي، ليطغى هذا النهج على الساحة السياسية الكويتية بشكل واضح في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وفيما يلي استعراض لأهم التنظيمات السياسية اليسارية في هذه المرحلة:

أ- حزب البعث العربي الاشتراكي

ناقش المبحث الأول تطور نشاط البعث في الكويت قبل الاستقلال، واصطدامه مع حركة القوميين العرب، الأمر الذي أدى إلى ضعف تأثيره على الساحة الكويتية خلال الخمسينيات، إلا أن هذا التأثير بدأ بالتزايد والتصاعد نوعاً مع إعلان الوحدة الثلاثة بين مصر وسوريا والعراق عام 1963 لكون الحزب إحدى دعائم هذه الوحدة، وبدأ البعثيون بتوزيع منشورات في الداخل الكويتي تعلن التأييد والمساندة للوحدة، وشاركوا في المظاهرات الطلابية التي خرجت مؤيدة لها، وطالبوا بانضمام الكويت إليها، إلا أن نشاطهم بدأ يتضاءل مجدداً بعد أن شددت السلطة الخناق على القادة والأعضاء في العمل الحزبي، والنشاط السياسي، وظل بعض أعضائه يمارسون نشاطهم في نطاق محدود وبصورة سرية (**الزيدي، 2000: 190**).

وبذلك لم يشارك حزب البعث الكويتي في انتخابات مجالس الأمة 1963 و 1967 و 1971، وساهمت الحملات التي شنها القوميون العرب في الكويت بهذا الغياب للبعث الكويتي، إلا انه ومع تعرض حركة القوميين العرب إلى الانشقاق نهاية الستينيات، بدأ البعثيون الكويتيون

ينشطون نوعاً ما وقرروا خوض انتخابات مجلس الأمة عام 1975 بواسطة مرشحهم فيصل الصانع الذي لم يحالفه الحظ. وفي عام 1980 ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، قرر البعثيون الكويتيون تأسيس التجمع القومي باعتباره واجهة علنية للبعثيين الكويتيين، وخاض هذا التجمع انتخابات مجلس الأمة عام 1981 من خلال فيصل الصانع أيضاً ولكنه لم ينجح، وعاد لتكرار المحاولة عام 1985 واستطاع النجاح ليكون أول بعثي كويتي يصل إلى مجلس الأمة **(الغزالي، 2007: 465)**.

وظل نشاط الحزب محدوداً نوعاً ما في الساحة السياسية الكويتية حتى الغزو العراقي للكويت الذي جُوبه برفضٍ من قيادة حزب البعث في الكويت، وخصوصاً فيصل الصانع الذي تم أسره من قبل الجيش العراقي، لينتهي وجود الحزب في الكويت **(المديرس، 1994: 21)**.

ب- حركة التقدميين الديمقراطيين (جماعة الطليعة)

بعد انشقاق حركة القوميين العرب عام 1968، وتراجع الفكر القومي بعد هزيمة جمال عبد الناصر، بدأت بقايا حركة القوميين العرب تبحث عن فكر جديد ونظرية جديدة يمكن أن تجمعهم من جانب ويتقدمون بها لشعوب المنطقة من جانب آخر، وقد بدأت الأكثرية منهم بتبني الفكر الماركسي اللينيني على مستوى كثير من الأقطار العربية، وفي الكويت قام أحمد الخطيب عام 1971 بإنشاء حركة التقدميين الديمقراطيين، التي أعلنت عن هويتها من خلال برنامجها ونظامها الداخلي على أنها تنظيم وطني ديمقراطي يقبل في صفوفه بشكل أساسي المناضلين الطليعيين من الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة وكافة المثقفين التقدميين، ويسترشد بفكر الطبقة العاملة ومصالحها. وعانت الحركة منذ تأسيسها من التساقطات التنظيمية لعدم التزام بعض أعضائها بالخط الجديد الذي التزمت به الحركة، وبعد فترة قصيرة من تأسيسها تم حل الحركة، وفي عام 1975 تم إعادة بناء التنظيم من جديد **(الغزالي، 2007: 479)** **(المديرس، 1994: 47)**.

وحددت الحركة أهدافها وبرنامجها فيما يلي **(المديرس، 1994: 48)**:

1- حركة التقدميين الديمقراطيين تنظيم سياسي طليعي يسترشد بالنظرية العلمية والفكر الثوري العربي والعلمي في نشاطه وفي تحليل الأوضاع ورسم سياسته وأسلوبه في العمل.

2- تؤمن الحركة بالنضال السياسي بمختلف وسائله وعبر كافة السبل المتاحة وفي نفس الوقت لا تلزم أي تنظيم سياسي يرى انتهاج وسائل أخرى في النضال.

3- حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين تعبر عن مصالح الجماهير الشعبية وقواها الوطنية من أجل تحقيق كامل مهمات وأهداف مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي وذلك باستكمال وتعزيز الاستقرار الوطني السياسي والاقتصادي.

4- تدعو الحركة إلى تصفية جميع مظاهر التبعية الاقتصادية للامبريالية وإلغاء مختلف مؤسساتها وتؤكد الحركة على ضرورة تعبئة الجماهير وقيادتها في النضال لوضع حد للسياسات الاقتصادية المرتجلة في ميدان استثمار البترول والتي تخدم مصالح الإمبريالية.

5- تدعو الحركة إلى ترسيخ الديمقراطية كنهج ثابت في مختلف نواحي الحياة العامة في الكويت، وتؤكد على إطلاق حرية المعتقد وحرية الصحافة والنشر وحرية التجمع والعمل النقابي والمهني والاجتماعي وحرية العمل السياسي المنظم والحياة البرلمانية.

وكان نشاط حركة التقدميين الديمقراطيين بارزاً ولافتاً للنظر أثناء الحملات الانتخابية التي جرت في الكويت، ففي انتخابات مجلس الأمة الثالث عام 1971 استطاع أربعة من قياديي الحركة من الوصول إلى مجلس الأمة، وفي انتخابات مجلس الأمة الرابع عام 1975 فاز ثلاثة من قياديي الحركة في الانتخابات، وبعد حلِّ مجلس الأمة الرابع سعت حركة التقدميين الديمقراطيين إلى تشكيل التجمع الديمقراطي الذي ضَمَّ إلى جانب الحركة القوى اليسارية بمختلف تشكيلاتها والبعثيين وبعض الشخصيات الوطنية **(المديرس، 1994: 50)**.

ج- الحركة الثورية الشعبية في الكويت

في يوليو 1968 تداعت فروع حركة القوميين العرب إلى مؤتمر استثنائي سري عُقد في دبي، حيث تم في هذا المؤتمر **(الغزالي، 2007: 472)**:

- تبني الماركسية اللينينية كفكر للحركة، واعتراض ممثل الكويت باعتبار أن الحركة ليست حزباً شيوعياً وهناك أحزاب شيوعية، وأن الكويت لا يوجد فيها طبقة كادحة باستثناء العمل العرب الذين يشتغلون في الكويت.
- تبني الأسلوب الثوري والعمل المسلح من ظفار إلى الكويت، وتحفظ ممثل الكويت باعتبار خصوصية الكويت التي كانت حينها دولة مستقلة، بينما دول الخليج العربية الأخرى لم تكن قد نالت استقلالها بعد.
- تجميد فرع الكويت، واعتبار قيادته عاجزة.
- تخويل المكتب السياسي الجديد بفك الارتباط مع حركة القوميين العرب والأخذ بتسمية جديدة للتنظيم.

وفي أول اجتماع للمكتب السياسي الجديد، تقرر إطلاق اسم التنظيم وهو "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي".

واستغلت قيادة الصف الثاني "لحركة القوميين العرب" فرع الكويت، عدم وجود قيادة الحركة في صيف 1968 بعد تجميدها في مؤتمر دبي الاستثنائي ودعت إلى عقد مؤتمر تحضيري لمناقشة قرارات مؤتمر دبي، وتزعم هذه الدعوة أحمد الربعي وناصر الغانم وهما من القيادات الطلابية والعمالية اللذان لهما علاقات مع يسار "حركة القوميين العرب" واستطاع يسار الحركة في الكويت عقد المؤتمر التحضيري الإقليمي في أكتوبر من عام 1968 ومن أهم قرارات هذا المؤتمر :

1- الالتزام بالماركسية اللينينية.

2- فصل قيادة "حركة القوميين العرب" في الكويت أحمد الخطيب، سامي المنيس، خالد الوسمي، عبد الله النيباري، وعلي الرضوان.

3- اختيار قيادة مؤقتة لحركة القوميين العرب في الكويت للسيطرة على شؤون الحركة حتى انعقاد المؤتمر التأسيسي للحركة في الكويت **(المديرس، 1994: 39) (العكري، 2003: 196)**.

أما المؤتمر التأسيسي فقد عُقِد عام 1969، حيث تم ربط الحركة بالحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، وأعلن التزامه العنف الثوري. إلا أن السلطات الكويتية سرعان ما اكتشفت التنظيم واعتقلت معظم قياداته. ورغم عمر الحركة القصير إلا أنه يسجل لها مواقفها في مواجهة السلطة فيما يتعلق بأعمال التزوير في الانتخابات، ومقاومتها للطموحات الإيرانية في الخليج **(العكري، 2003: 197) (الغزالي، 2007: 474-475)**.

د- حزب الشعب الديمقراطي الكويتي

بعد خروج قيادة الحركة الثورية الشعبية في الكويت من المعتقل وعودة أحمد الربعي من عُمان (التي لجأ إليها خوفاً من الاعتقال) بدأت هذه العناصر في التشاور لإعادة بناء الحركة من جديد، وترافق ذلك مع ظهور توجه جديد لقيادة الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي متمثلة في المكتب السياسي للحركة التي وجهت نقداً لتجربة فروع الحركة في جميع أقاليم الخليج العربي بأن إستراتيجية الحركة إستراتيجية خاطئة، وأنه يجب تبني إستراتيجية جديدة على أساس أن الإستراتيجية السابقة تدعو إلى إسقاط خمسة أنظمة سياسية في آن واحد، من خلال الكفاح المسلح من ظفار حتى الكويت. كما ساهم عدد من كوادر الحركة في تأسيس حزب الشعب الديمقراطي الكويتي والذي تبنى برنامجاً يركز على دعم الثورة العمانية وتحرير كامل منطقة عمان والخليج

العربي، واستبدال الكفاح المسلح في الكويت بالتطور الديمقراطي، وأسس الحزب واجهة له هي حركة العمل الديمقراطي التي كان من أبرز وجوهها أحمد الربعي.

ويؤكد برنامج العمل السياسي للحركة على **(المديرس، 1994: 53)**:

1 . ضرورة اطلاق حرية العمل السياسي وحرية قيام التنظيمات والأحزاب السياسية باعتبارها أطراً طبيعية رئيسية للعمل الديمقراطي.

2 . الغاء الاعتقال الكيفي من جانب رجال الأمن ومنع تعذيب واهانة المعتقلين السياسيين.

3 . اطلاق الحريات العامة، بأن من حق الجميع التظاهر والاضراب والتمتع بحرية الرأي والتعبير والكلمة للأفراد والصحافة والنشر.

4 . منع أجهزة الدولة البوليسية من التلاعب بالجداول الانتخابية ومنعها من التدخل في عمليات الاقتراع والاشراف وحفظ الجداول ونقل كل هذه المهمات الى وزارة العدل لمنع عمليات العبث والتزوير.

5 . ضمان استقلال القضاء وتدعيم المحكمة الدستورية لضمان ايجاد قضاء تتوافر فيه جميع عناصر النزاهة وانشاء محكمة ادارية.

6 . منح المرأة حقوقها الديمقراطية في الانتخاب تصويتاً وترشيحاً.

ولم تستمر حركة العمل الديمقراطي طويلا حيث انضم عدد من أعضائها إلى حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين والبعض الآخر ساهم في تأسيس حزب اتحاد الشعب.

هـ- حزب اتحاد الشعب في الكويت

نتيجة للتطورات الكبيرة في دول الخليج العربية ونيلها استقلاله عن بريطانيا في مطلع السبعينيات، نظمت الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي مؤتمراً عام 1973 وقررت فيه إعادة النظر بإستراتيجيتها وفكرها وحركتها وهيكلها بناء على تقسيمات الدول الحديثة، ومع

عودة الطلاب الدارسين بالخارج الذين يتبعون الحركة الثورية ويسيطرون على فروع الاتحاد وعودة أحمد الربعي من سلطنة عُمان. قررت الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربية تشكيل "حزب الشعب الديمقراطي الكويتي" **(الغزالي، 2007: 476)**.

وقد أعلن عن قيام هذا الحزب في 14 مارس 1975 في الكويت، وقد تشكل الحزب بعد أن توزعت العناصر السابقة في الحركة الثورية الشعبية– إقليم الكويت التي قادت تحركاً مضاداً للقيادة التاريخية لحركة القوميين العرب، إلا أن قيامها بعدد من العمليات العسكرية (تفجيرات عام 1969) ثم مسلسل الاعتقالات والمحاكمات التي تعرضت لها، وهروب عدد من العناصر إلى الخارج، قد أضعف كثيراً تنظيم الحركة الثورية الشعبية في الكويت، وجعلها تتشكل في عدد من التيارات حتى تبلور بعضها في هذا التشكيل الشيوعي الذي اتخذ اسم حزب اتحاد الشعب في الكويت تسمية له، حيث حاول الابتعاد عن تسمية الحزب الشيوعي الكويتي نظراً للخصوصية الدينية في الكويت. ومنذ قيامه سعى الحزب إلى إصدار نشرة سرية باسم "الاتحاد" تضمنت مواقفه السياسية من الأحداث، وكانت تصدر بشكل متقطع وعلى فترات متباعدة، وبعد إجراءات السلطة عام 1976 والتي تمثلت في حل مجلس الأمة وتعليق العمل ببعض مواد الدستور. عمد الحزب إلى تشكيل منظمة للشبيبة هي "اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت". ونظراً لعدم السماح بأي حريات للأحزاب السياسية في الكويت، فقد مارس الاتحاد نشاطه السياسي والتنظيمي بشكل سري، من خلال أعضائه في الحركة العمالية والطلابية بشكل أساسي. وبعد إعادة الحياة البرلمانية نشط الاتحاد وبدأ يصدر نشراته وكراساته بشكل أكثر انتظاماً، حيث طرحت في بعض الصحف والمجلات العربية، وكانت آخر نشاطات الاتحاد المشاركة في الانتخابات الكويتية لمجلس الأمة عام 1985 **(العكري، 2003: 58)**.

خاتمة الفصل:

إن المتتبع لتطور التنظيم السياسي في الكويت وطبيعة العمل السياسي للمواطنين الكويتيين يستطيع أن يلحظ عمق وغزارة التجربة التنظيمية التي يمتلكها الشعب الكويتي، فمنذ قرابة القرن من الزمان أدرك المواطن الكويتي أهمية العمل التنظيمي السياسي وأثره على ضبط العلاقة بين السلطة والمواطنين، فمنذ أن مارس كبار التجار في الكويت ضغطاً على السلطة الحاكمة في الكويت في بداية القرن الماضي من أجل إحداث المزيد من الإصلاحات السياسية في النظام السياسي، ظل الكويتيون مخلصين لنهج سياسي واضح في العلاقة بينهم وبين السلطة.

فبالرغم من التسليم الكامل لحق آل الصباح في حكم البلاد إنطلاقاً من الإرث التاريخي الذي يعود إلى منتصف القرن الثامن عشر والمتمثل بمبايعة آل الصباح كحكام للبلاد، فإن الشعب الكويتي احتفظ لنفسه بحق ممارسة دوره السياسي على أكمل وجه، وهو ما اتضح من خلال الضغوطات المختلفة التي مارسها الكويتيون على حكامهم والتي أثمرت عن تحولات كبيرة في عملية إدارة شؤون البلاد.

وتمثلت البداية الحقيقية للتنظيم السياسي في الكويت بالحركة الإصلاحية التي قادتها الكتلة الوطنية أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين والتي أدت إلى ظهور أول مجلس تشريعي منتخب في الكويت عام 1938 كما أسست للعمل التنظيمي في البلاد، حيث توالى ظهور الحركات والتنظيمات السياسية في الكويت والتي كان أبرزها حركة القوميون العرب التي كان لها دور كبير في الحراك السياسي في الكويت خلال الفترة الممتدة من الأربعينيات وحتى سبعينيات القرن الماضي. كما شهدت الساحة السياسية الكويتية العديد من التنظيمات السياسية، والتي كانت بالغالب تشكل امتداداً لتنظيمات سياسية خارجية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي وحركة الإخوان المسلمون وغيرها.

أما فيما يخص العلاقة بين هذه التنظيمات السياسية والسلطة الحاكمة، فيلاحظ أن الحكومات الكويتية المتعاقبة تعاملت مع هذه التنظيمات السياسية باعتبارها أمر واقع وجزء لا يتجزأ من الحياة السياسية الكويتية سواء في مرحلة ما قبل الاستقلال أو في المرحلة اللاحقة لاستقلال البلاد وإقرار الدستور وإطلاق الحياة البرلمانية في الكويت.

فقد ظلت هذه التنظيمات السياسية وعلى الدوام تعلن عن نفسها بشكل واضح، وكذلك تعلن عن انتماءاتها وبرامجها السياسية دون أي معوقات من جانب الحكومة ومن دون أي معوقات قانونية تمنعها من المشاركة في الانتخابات أو النشاطات السياسية المختلفة في البلاد، فقد تعاملت السلطة مع هذه التنظيمات من واقع الاعتراف بالدور الأساسي لها في العملية السياسية، ويتضح ذلك من خلال فسح الحكومة المجال للعديد من الشخصيات السياسية التي تنتمي لهذه التنظيمات للمشاركة في صنع السياسة العامة للدولة سواء من خلال دورهم في مجلس الأمة أو من خلال مشاركتهم في الحكومة.

كما يلاحظ حجم تأثير هذه التنظيمات السياسية في الحراك الديمقراطي الذي شهدته الساحة السياسية الكويتية، فقد ساهمت هذه التنظيمات السياسية بالتحول نحو الحكم الدستوري وترسيخ الحياة البرلمانية في الكويت منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وتأكد ذلك بعد استقلال الكويت وبدء عمل مجالس الأمة التي وجدت فيها التنظيمات السياسية مجالاً لممارسة دورها السياسي في المشاركة السياسية والضغط على الحكومة لإجراء المزيد من الإصلاحات السياسية ودعم عملية الحراك الديمقراطي في الكويت.

الفصل الرابع

مرحلة ما بعد التحرير والتأسيس للتعددية الحزبية في الكويت

وأثرها على الحراك الديمقراطي

تمهيد:

شهدت الكويت في السنوات القليلة السابقة للاحتلال العراقي تراجعاً واضحاً في مستوى الحريات السياسية للتنظيمات والقوى السياسية وبالتحديد منذ حل مجلس الأمة عام 1986، حيث جاء حل هذا المجلس بعد ازدياد حدة الخلافات بين الحكومة ومجلس الأمة ممثلاً بمجموعة من التنظيمات السياسية أبرزها التيار الإسلامي والتجمع الديمقراطي والتجمع الوطني إضافة إلى مجموعة من الشخصيات السياسية المستقلة **(أسيري، 2002: 141)**.

وجاء اصطدم هذا المجلس بالحكومة نتيجة لمحاولته التعامل مع بعض المتغيرات الإقليمية وأهمها في ذلك الوقت الحرب العراقية الإيرانية، حيث كان المجلس يرى أن البلاد وسط أجواء ملتهبة لا يمكن تجاهلها ويجب التفاعل معها وفق استحقاقها ودور المجلس السياسي، الأمر الذي ينسجم مع سياسة الحكومة الكويتية التي كانت ترى بأن من واجبها الوطني حماية البلد من الأخطار الخارجية وتأثيراتها على البلاد، فكان حل مجلس الأمة وتقييد الحريات السياسية في البلاد هو السبيل والضمانة للحد من تأثير هذه المتغيرات الخارجية على الساحة السياسية الكويتية **(الظفيري، 2004: 174)**.

حيث لم تكتفي السلطة بحل مجلس الأمة ، بل صدر أيضاً أمر أميري بتعطيل بعض مواد الدستور، كما قامت القوات الخاصة باحتلال مبنى مجلس الأمة وفرض الرقابة على الصحف والمجلات المحلية خاصة المعارضة منها لإجراءات تعطيل الحياة البرلمانية، مما دفع التنظيمات

السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشعب الكويتي إلى مقاومة إجراءات الحل ورفضها بمختلف الوسائل السلمية (**الغزالي، 2007: 89**). مما أدخل البلاد في حالة من عدم الاستقرار السياسي، وخصوصاً بعد تعطيل الدستور وتعطيل الحياة البرلمانية.

وحاولت التنظيمات السياسية الكويتية الضغط على السلطة بجميع السبل من أجل العودة إلى الحياة البرلمانية والعمل بالدستور، ورفض نواب المجلس المنحل قرار حل المجلس، وأعلنوا تأسيس لجنة نيابية أطلق عليها لجنة الـ (45)، وتشكلت بعد اتفاق عدد من نواب المجلس المنحل على تحديد موقفهم من هذا الحل، فقد تم التنسيق بين 25 نائباً من نواب المجلس المنحل، ثم ظهرت فكرة دعوة عدد من المواطنين بواقع اثنين عن كل دائرة انتخابية من الدوائر الخمس والعشرين، حتى يكون هناك طرف مدني مساند لجهود النواب، وفي هذا الوقت أصدرت التيارات السياسية بياناً بتاريخ 1986/7/15 يطالب بإعادة النظر في إجراءات حل البرلمان، كما استطاع النواب الـ 25 اختيار 50 شخصية تمثل مختلف المناطق ومؤسسات المجتمع المدني، ثم انخفض العدد فيما بعد ليشكل ما تبقى منهم لجنة الـ 45 (**المديرس، 2000: 151-152**).

كما تم إنشاء الحركة الدستورية (حد) من مختلف التيارات السياسية، وهدفت هذه الحركة إلى الدفاع عن الدستور واستعادة الشرعية الدستورية، وإجراء انتخابات مجلس الأمة وفقاً لقانون الانتخابات القائم، وتعزيز استقلال السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإلغاء أو تعديل القوانين التي تتعارض مع الحريات العامة التي كفلها الدستور من خلال تعبئة وتنظيم المواطنين، باستخدام الوسائل السلمية لتحقيق تلك الأهداف (**الغزالي: 2007، 92**).

إلا أن استجابة السلطة على هذه التحركات الشعبية جاءت متأخرة وبعد ثلاث سنوات من حل المجلس وبالتحديد عام 1989، وتمثلت بالدعوة إلى قيام مجلس وطني ليكون بديل لمجلس الأمة بشكل مؤقت، على أن يتكون هذا المجلس من خمسين عضواً منتخباً وخمسة وعشرين عضواً

يتم تعيينهم من قبل الأمير وأن تنحصر صلاحيات المجلس بالاختصاصات الاستشارية فقط ودون أية صلاحيات تشريعية. إلا أن التنظيمات السياسية الكويتية رفضت هذه الفكرة ورفضت المشاركة بالانتخابات وقادت حملة لمقاطعة هذه الانتخابات والإصرار على ضرورة العودة إلى الحياة الدستورية **(الديين، 2005: 84)**.

ورغم كل هذه المعارضة إلا أن انتخابات المجلس الوطني تمت في 1990/6/10، وصاحب هذه الانتخابات العديد من الاعتقالات التي طالت قيادات الحركة الدستورية مثل أحمد الخطيب، وأحمد باقر، وعبد النفيسي، وجاسم القطامي، وعبد الله النيباري، وأحمد الربعي وغيرهم. وبعد أقل من شهرين على هذه الانتخابات وبالتحديد في 1990/8/2، جاء الغزو العراقي للكويت، الذي استغل فيه النظام العراقي اضطراب الأجواء السياسية بالكويت والانشقاق الداخلي بين الشعب والسلطة، وقد حاول الاحتلال الاتصال بقيادات التنظيمات السياسية المعارضة إلا أنهم فشلوا، ولم تفلح محاولاتهم حتى مع القيادي في البعث الكويتي فيصل الصانع الذي رفض بشدة أي تعاون مع الاحتلال **(الغزالي، 2007: 97)**.

ولم تكتفي التنظيمات السياسية الكويتية بمقاومة الاحتلال العراقي وضمه للكويت، بل أصرت على السلطة الشرعية لـ آل الصباح، كما أصرت على التزام السلطة بالعمل على عودة الحياة الدستورية والبرلمانية بعد الاحتلال، وهذا ما تم التأكيد عليه في مؤتمر جدة الشعبي الذي عُقد في السعودية في 13 أكتوبر 1990، والذي جمع القوى والتنظيمات السياسية الكويتية والقيادات السياسية الكويتية، وانتهى بتعهد الأمير بتنفيذ كل المطالب السياسية للمعارضة الكويتية، وفي مقدمتها العودة إلى الحياة الدستورية وفسح المجال أمام جميع الحريات السياسية للشعب الكويتي **(الكتبي، 2004: 310)**.

وبعد تحرير الكويت، ونتيجة لحالة الانفتاح والحرية السياسية التي سادت في البلاد، شهدت الكويت ظهور العديد من التنظيمات السياسية الجديدة، والتي كان بعضها يمثل امتداداً للتنظيمات السياسية التي كانت قائمة قبل الاحتلال، في حين كان بعضها الآخر يمثل حالة من التجديد والتطوير على النمط القديم للتنظيمات السياسية التي انشقت عنها.

وسيحاول هذا الفصل استعراض أهم هذه التنظيمات السياسية، وبيان الواقع القانوني والسياسي المتعلق بإمكانية تحول هذه التعددية في التنظيمات السياسية إلى تعددية حزبية تساهم في تطوير عملية الحراك الديمقراطي في الكويت، خصوصاً مع توافر شبه إجماع بين هذه التنظيمات السياسية على ضرورة إقرار حق إشهار الأحزاب السياسية في الكويت.

وبناء على ذلك ستكون المعالجة من خلال مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: مرحلة ما بعد التحرير وتأسيس التعددية الحزبية في الكويت

المبحث الثاني: التعددية الحزبية في الكويت: الواقع القانوني والسياسي

المبحث الأول

مرحلة ما بعد التحرير وتأسيس التعددية الحزبية في الكويت

اتخذت التنظيمات السياسية في الكويت في مرحلة ما بعد التحرير من الاحتلال العراقي نمطاً مختلفاً نوعاً ما عما كان عليه الحال في السابق، فقد ظهر بوضوح الطابع الكويتي البحت في تنظيم وعمل هذه التنظيمات، حيث ظهرت استقلالية هذه التنظيمات عن أي ارتباطات خارجية، وأضحى الهم الكويتي هو الهدف الأساسي في برامج هذه التنظيمات، وهذا ما يفسر التغيير الذي حصل في تسميات هذه التنظيمات والذي حاولت من خلاله الإعلان عن التحول والاستقلالية عن أسلوب العمل السابق، وانتهاج نهج جديد يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة وطبيعة التغيرات التي طرأت على الساحة السياسية الكويتية، وخصوصاً في ظل التوجه نحو المزيد من الإصلاح السياسي والدستوري.

وعموماً اتخذت التنظيمات السياسية في الكويت بعد التحرير شكلين رئيسيين، الشكل الأول هو التنظيمات الإسلامية والتي انقسمت إلى قسمين تنظيمات سنية وتنظيمات شيعية، وشكل بعضها امتداداً للتنظيمات السابقة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات مع بعض التغيير في المنهجية وأسلوب العمل، في حين جاء بعضها ليعلن ولادة أنماط جديدة من العمل السياسي الديني في الكويت.

أما الشكل الثاني فهو التنظيمات الوطنية أو (الليبرالية) وهي التنظيمات التي حملت الإرث السابق للتنظيمات القومية واليسارية في الكويت، ولكن مع الكثير من التحول نحو الليبرالية بعد سقوط النظريات والأفكار القومية واليسارية، ووصول هذه التنظيمات إلى قناعة بأن الساحة السياسية الكويتية تحتاج إلى الفكر الليبرالي أكثر من احتياجها إلى الأفكار والمناهج القومية وخصوصاً في ظل التنافس الحاد مع التنظيمات الإسلامية بشقيها السني والشيعي.

المطلب الأول: التنظيمات الإسلامية

ويطلق مصطلح "الإسلاميون" على التيارات الدينية، التي تشمل كافة الناشطين الإسلاميين في الكويت، سواء منهم الناشطين بجهودهم الشخصية، أو الناشطين من خلال جهود جماعية لتشكيل جماعة أو حركة تخوض غمار العمل الثقافي والاجتماعي والسياسي وأحياناً الاقتصادي **(الغزالي، 2007: 152)**.

وتقسم التنظيمات السياسية الإسلامية في الكويت في مرحلة ما بعد التحرير إلى قسمين تنظيمات إسلامية سنية، وتنظيمات إسلامية شيعية.

أولاً: التنظيمات السياسية السنية

شهد العمل السياسي الإسلامي السني في الكويت تطوراً ملموساً بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، خصوصاً في ظل التحولات الواضحة في العالم العربي نحو العمل السياسي الديني منذ منتصف الثمانينيات، واكتساب الحركات الدينية أهمية كبيرة لدى الشارع العربي والخليجي عموماً.

ومن أهم التنظيمات الإسلامية التي ظهرت على الساحة السياسية الكويتية بعد التحرير:

أ- الحركة الدستورية الإسلامية (الإخوان المسلمون)

كانت جماعة الأخوان المسلمون قبل الغزو العراقي تعمل بشكل غير علني في الساحة الكويتية من خلال عدة واجهات رسمية مثل جمعية الإصلاح الاجتماعي وشبه رسمية مثل الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وأثناء الاحتلال العراقي للكويت عملت جماعة الإخوان المسلمين تحت اسم (لجان التكافل) التي تشكلت في العديد من المناطق السكنية، كما نظمت الحركة مجموعات مقاومة تحت اسم "المقاومة الشعبية الكويتية" التي قادتها اللواء عبد الله بودي **(الخالدي، 1999: 181)**.

وبعد تحرير الكويت جاء الإعلان عن إنشاء "الحركة الدستورية الإسلامية" (حدس) في 31 مارس 1991 لتمثل واجهة سياسية لحركة الإخوان المسلمين في الكويت، وأضحت هذه الحركة الجديدة وبالمقارنة مع الحركات الإسلامية الأخرى في المنطقة واحدة من بين الحركات الأكثر خبرة في السياسات البرلمانية والانتخابية **(براون، 2007: 4)**.

وقد ساهمت المواقف التي اتخذها التنظيم الدولي للإخوان المسلمين من الغزو العراقي للكويت والتي لم تدين الغزو أو تتخذ موقف واضح في رفضه إلى دفع فرع الحركة في الكويت إلى محاولة إظهار بعض الاستقلالية عن حركة الإخوان المسلمين في الخارج، ووصل الحد إلى مطالبة بعض قادة الحركة الكويتيين إلى تجميد عضوية حركة إخوان الكويت في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين **(الخالدي، 1999: 183)**.

وفي ظل رغبة إخوان الكويت– بعد التحرير– بالظهور العلني في الساحة السياسية الكويتية، كان لا من تكتيك سياسي لهذا النزول إلى ساحة العمل السياسي، يحقق الانتشار المطلوب للجماعة محلياً، ويستثمر المجهود الإيجابي للجان التكافل في الحركة السياسية القادمة ويتجنب اسم الإخوان بسبب موقفهم السلبي ضد الغزو العراقي للكويت في بعض الدول، والأهم من ذلك أن هناك أسباباً تنظيمية لاختيار اسم للواجهة السياسية للجماعة، فكان اختيار اسم "الحركة الدستورية الإسلامية" الذي يعكس تمسك الإخوان بالدستور الكويتي بشكل خاص والنظام الكويتي عموماً. كما أن هناك سبباً تنظيمياً لهذا التغيير، فجماعة الإخوان في الكويت كبيرة ومتشعبة، فهناك :الإخوان" غير الكويتيين مثل الإخوان الفلسطينيين، حيث نشأت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الكويت، وهناك "الإخوان" المصريون والسوريون والعراقيون وغيرهم. ومن هنا أضحت الحركة الدستورية بمثابة المكتب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين الكويتيين **(الغزالي، 2007: 234)**.

ومن هنا تأسست "الحركة الدستورية الإسلامية" كتنظيم بديل لـ "جماعة الإخوان المسلمين" في الكويت، وأعلنت برنامجها "نحو إستراتيجية دستورية إسلامية جديدة لإعادة بناء الكويت". وأكدت الحركة في برنامجها أهدافها الإستراتيجية وفي مقدمتها هدفان:

1- توطيد أركان العدل في البلاد وتحقيق المساواة بين المواطنين، والمحافظة على مبدأ الشورى في الدولة، وفق مفاهيم الإسلام العادلة، التي ارتضاها الشعب.

2- تطوير النظام السياسي نحو المزيد من المشاركة الشعبية، وتعديل الدستور الكويتي سعياً إلى تطبيق أمثل لمبادئ الإسلام السامية **(الديين، 2005: 96)**.

وأعلنت الحركة عن نفسها بأنها "حركة سياسية ذات قاعدة شعبية منتشرة تحظى بتفاعل واسع مع مشاريعها وتشارك في صناعة القرار في ظل المرجعية الفكرية العقدية وتشارك في صناعة القرار في ظل المرجعية الفكرية العقدية المتمثلة في الإسلام والدستور الكويتي". كما تم اختيار الشيخ جاسم محمد مهلهل الياسين أميناً عاماً وعيسى ماجد الشاهين ناطقاً رسمياً **(الغزالي، 2007: 234)**.

ويعتبر بعض الباحثين أنه بتشكيل الحركة الإسلامية الدستورية، فإن مرحلة جديدة بدأت بها حركة الإخوان المسلمين في التسعينيات امتازت بالاتجاه إلى المزيد من النضج والواقعية في التعامل مع المجتمع الكويتي، حيث كان الهدف الأكبر للحركة حتى أواخر الثمانينيات هو السيطرة على الحكم في البلاد. أما الآن فإن الهدف الأسمى بات يختلف تماماً ليصبح الاكتفاء بتطبيق الشريعة الإسلامية في الكويت بغض النظر عن من يحكم. وبالتالي بدأت الحركة الإسلامية الدستورية تتجه أكثر إلى التركيز على تطبيق الشريعة في نشاطاتها السياسية من جهة والتعايش مع المخالفين لنهجها والقبول بصيغ وسطية من جهة أخرى، حيث بدأت – بدخولها مواقع جديدة– تظهر مقدرة كبيرة على لبس قبعات مختلفة، كما برزت التخصصية في العمل الحركي كأحد ملامح

التطور والنضج عند قادة حركة الإخوان المسلمين، حيث كانت هناك جهة قيادية منظمة واحدة فقط في السابق تحكم كل القرارات السياسية والثقافية والاجتماعية والدعوية وغيرها. بينما بدأت بعد التحرير تتشكل عدة جهات تخصصية أعطيت لكل منها مهام الإبداع والتطوير **(الخالدي، 1999: 189)**.

وحرصت الحركة الدستورية الإسلامية منذ البداية على ممارسة دورها كتنظيم سياسي كويتي من خلال المشاركة في صنع القرار السياسي في البلاد سواء من خلال مشاركتها في السلطة التشريعية من خلال مجلس الأمة أو من خلال مشاركتها في الحكومة الكويتية. وقد شاركت (حدس) في أول انتخابات عامة تشهدها الكويت بعد التحرير، ففي الخامس من أكتوبر عام 1992 جرت انتخابات مجلس الأمة السابع وخاضت الحركة هذه الانتخابات بخمسة مرشحين يمثلون الحركة رسمياً، وشارك بعض أعضاء الحركة بصفتهم من المستقلين، ويبدو أن الحركة هدفت من وراء ذلك التمهيد لبعض عناصرها في حالة نجاحهم ودخولهم الوزارة بصفتهم مستقلين ولا حزبيين، واستطاعت الحركة تحقيق نتائج جيدة سواء على صعيد مرشحيها الرسميين أو على صعيد المرشحين الذين أبدت الحركة دعمها لهم بشكل رسمي **(المديرس، 1999 ب: 48)**.

وقد كانت نتيجة هذه المشاركة أفضل ما حققته الجماعة من نتيجة سياسية طوال تاريخها منذ عام 1945، فقد فاز ستة من ممثليها بعضوية المجلس، كما دخل عضوين من الحركة في التشكيل الوزاري وهما جمعان العازمي وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية وعبد الله الهاجري وزيراً للتجارة **(الغزالي، 2007: 238)**.

وبدأت الحركة الإسلامية الدستورية من خلال نوابها في المجلس اتباع سياسات من شأنها احتواء الجميع عبر مد يد التحاور والتنسيق مع كل الأطراف السياسية بما فيها الحكومة، ولكن جو السخونة السياسية التي مرت بها جلسات المجلس إضافة إلى أدائهم الذي تميز بمطالبات تتعلق

بتطبيق الشريعة كموضوع النقاب ومنه الاختلاط بين الجنسين في الجامعة وتشكيل هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعديل الدستور، وتنازلهم عن المطالبة بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء بعد حصولهم على مقعدين في السلطة التنفيذية، كل ذلك أدى إلى تعرضهم لهجمة ضغط كبيرة من قبل وسائل الإعلام الشعبية وقوى أخرى في الشارع المحلي (**الخالدي، 1999: 191**).

وفي انتخابات مجلس الأمة الثامن التي شهدتها الكويت عام 1996، خاضت الحركة الدستورية الإسلامية الانتخابات بعدد أكبر رغبة منها في الحصول على مقاعد أكثر، وحددت لها ثلاثة أهداف انتخابية هي: زيادة عدد ممثلي الحركة الدستورية وأنصارها، والعمل على نجاح أكبر قدر من الإسلاميين لخدمة الأهداف الإسلامية العامة، ومحاولة الحفاظ على بقاء الأغلبية البرلمانية بيد القوى السياسية والمستقلين الإصلاحيين. إلا أن هذا لم يتحقق حيث خسرت الحركة مقعدين من المقاعد الستة التي حصلت عليها في الانتخابات السابقة، كما حافظت على بعض الوجود المؤيد لها في الوزارة من خلال علي الزميع وعبد الله الهاجري وعادل الصبيح ومحمد الجار الله (**الغزالي، 2007: 240-241**).

وخاضت الحركة الدستورية الإسلامية انتخابات مجلس الأمة التاسع عام 1999 بثلاثة عشر مرشحاً، وقد أعلنت رؤيتها المستقبلية على الصعيد المحلي وجعلت محورها حل أزمة العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية من جانب والأزمة الاقتصادية من جانب آخر، أما رؤيتها على الصعيد الخليجي فرأت أن المصير المشترك لدول مجلس التعاون كفيل بتسريع عملية التكامل وتفعيلها على أرض الواقع، لا سيما في ظل الاتجاهات الوحدوية التي تسود العالم، وشهدت هذه الانتخابات فوز خمسة من مرشحي الحركة وهم ناصر الصانع، ومبارك الدويلة، وعبد الله العرادة،

ومحمد البصيري، ومبارك العجمي. ولم تشارك (حدس) في التشكيل الوزاري واكتفت بوجود عادل الصبيح ومحمد الجارالله القريبين منها **(وكالة الأنباء الكويتية: 2003)**.

وفي انتخابات مجلس الأمة العاشر عام 2003 تراجع حجم التمثيل النيابي للحركة في المجلس بعد التنافس الحاد الذي واجهته من قبل السلفيين، وبالرغم من مشاركة (حدس) بـ خمسة عشر مرشحاً، إلا أنه لم يفز سوى مرشحان فقط هما ناصر الصانع ومحمد البصيري. وكانت هذه النتيجة قاسية جداً على الحركة وخصوصاً أنها أثرت أيضاً على قيادة الحركة للكتلة الإسلامية البرلمانية التي تضم إلى جانبهم كل من السلف والإسلاميين المستقلين، كما انعكست تلك النتائج أيضاً على الأمانة العامة للحركة التي شهدت العديد من التغيير **(الغزالي، 2007: 244-245)**.

وفي العام 2006 ساهمت الحركة الدستورية في قيادة حملة تعد تغييراً نوعياً في السياسات الكويتية، غير أن وفاة الأمير أدت إلى صراع مرتبك (وعلني بشكل غير معتاد) داخل العائلة الحاكمة حول الخلافة، تورط فيه البرلمان عن غير عمد. ولم تكد هذه المعركة تنتهي حتى نشبت أزمة جديدة حول إصلاح النظام الانتخابي المقترح. وقد قاد تحالف مكون من عدد من البرلمانيين الدعوة إلى تقليص حجم الدوائر الانتخابية في الكويت. وبدورها تبنت الحركة الدستورية الإسلامية- وهي أفضل تجمع سياسي منظم- الفكرة بحماس، وانضم إليها قادة سياسيون ليبراليون ويساريون ذوو توجه إصلاحي، وقد حظيت المعارضة التي كانت تشهد حالة غير مسبوقة من التماسك والوحدة بتأييد حركة شعبية يقودها طلاب منظمون في الكويت وخارجها **(براون، 2007: 12)**.

وفي انتخابات المجلس الحادي عشر عام 2006 فازت الحركة بستة مقاعد عن طريق كل من دعيج الشمري، وناصر الصانع، وجمال الكندري، وجمعان الحربش، وخضير العنزي، ومحمد البصيري. واستطاعت الحركة آنذاك أن تحصل على منصب نائب رئيس مجلس الأمة من خلال محمد البصيري، وكذلك منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

الذي تولاه اسماعيل الشطي، وبذلك حازت عن مشاركة فاعلة في السلطة التشريعية وكذلك في السلطة التنفيذية **(الغزالي، 2007: 248)**.

وفي انتخابات مجلس الأمة الثاني عشر عام 2008 تراجع تمثيل الحركة الدستورية الإسلامية بشكل كبير، حيث لم يستطع سوى ثلاثة مرشحين من مرشحي الحركة من الوصول إلى مجلس الأمة، وتراجع هذا التمثل أيضاً في انتخابات مجلس الأمة الثالث عشر في عام 2009 حيث لم تحصل الحركة إلا على مقعدين فقط من مقاعد مجلس الأمة (**Kuwait politics database: http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm**).

ب) التجمع الإسلامي السلفي

وقد عرف سابقاً باسم "التجمع الإسلامي الشعبي" وهو يمثل الواجهة السياسية الرسمية للجماعة السلفية في الكويت، وقد كان لهذه الجماعة علاقة "عمل سياسي" مع الحركة الدستورية (حد) والتي ضمت 32 نائباً من نواب مجلس الأمة لعام 1985 والذي تم حله عام 1986، كما تعاون مع مجموعة الـ45 التي تكونت في ديسمبر 1989 ولكن دون تحديد المسمى الذي تظهر بها الجماعة بل كان ممثلاها أحمد باقر وجاسم العون يقومان بالتوقيع على البيانات باسميهما الصريحة أو من خلال مسمى "التكتل النيابي". وبعد التحرير وبدء التجمعات السياسية باتخاذ مسميات جديدة تختلف عما كان سابقاً، كان الاقتراح أن يطلق على الجماعة السلفية مسمى "التجمع الإسلامي" وقد استخدم هذا المسمى رسمياً في التوقيع على البيانات اللاحقة ثم رأى البعض تبني تسمية "التجمع الإسلامي الشعبي" **(المديرس، 1994: 23)**.

بعد تحرير الكويت شاركت "الجماعة السلفية" مع القوى السياسية الأخرى في التحركات السياسية التي شهدتها الساحة السياسية في الكويت، حيث سعت هذه القوى إلى تجديد مطالبها السياسية، والتي تمحورت حول الدعوة إلى العمل بدستور 1962، وإجراء انتخابات لمجلس الأمة

الذي حل عام 1986، ولهذا وقع ممثلون عن "الجماعة السلفية" على بيان "الرؤية المستقبلية لبناء الكويت الجديدة" الذي يعتبر بمثابة الأرضية المشتركة التي جمعت القوى السياسية، والتي تتمثل بالأسس التالية **(الرؤية المستقبلية لبناء الكويت، 12 ديسمبر 1991)**:

1) المشاركة الشعبية وتوطيد الممارسات الدستورية، حيث طالبت هذه القوى بالتمسك التام بالدستور وملء الفراغ الدستوري، وتحديد موعد لانتخابات حرة ونزيهة للفصل التشريعي السابع.

2) إصلاح الإدارة التنفيذية عن طريق تعيين الوزراء من الذين يتصفون بالقوة والأمانة والكفاءة والصلاح، وانفتاح السلطة على جميع القوى الشعبية بكافة اتجاهاتها السياسية والاجتماعية لكي يتحقق مبدأ تداول السلطة وشعبيتها.

3) استقلال السلطة القضائية، وإلغاء قانون تنظيم القضاء لتعارضه مع استقلال السلطة القضائية.

4) الإعداد التربوي والتعليمي والتثقيفي وفق المبادئ الإسلامية، وحسب الحقوق والواجبات الدستورية، واحترام القوانين ومبادئ العدالة والمساواة، وإسقاط كل أنواع التفرقة من عائلية، وطائفية، وقبلية.

وصدر البيان الأول للتجمع الإسلامي الشعبي عام 1992 بعنوان "حول تحكيم الشريعة الإسلامية"، وفيه نقد لاستبعاد الشعب عن حقه بالمشاركة في القرار السياسي وفي الرقابة الشعبية، والمطالبة بتحكيم شرع الله ومراجعة القوانين التي تخالفه، وإصلاح النظام القائم وتوفير مناخ الحرية والديمقراطية من خلال الشريعة الإسلامية والدستور، والمطالبة بمعايير لاختيار أعضاء الحكومة وأن تكون حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل التيارات السياسية، وتأييد الدعوة لفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء **(الغزالي، 2007: 252)**.

وحدد التجمع مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وهي **(http://www.islamyun.net)**:

- العمل على أسلمة القوانين وتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع شؤون الأمة.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة.

– قيادة نهضة الأمة والمشاركة فيها وذلك على نهج سلف الأمة الصالح وبهدي من كتاب الله عز وجل وصحيح السنة النبوية المطهرة.

– نصرة قضايا المسلمين – والذود عنهم – والإسهام في حماية حوزة الدين الإسلامي.

– مؤازرة المسلمين والمستضعفين والمعتدى عليهم والمحتلة ديارهم ونصرة قضاياهم.

– التصدي لتيارات التغريب ومشاريعها التي تستهدف ثوابت الأمة وقيمها الاجتماعية.

– الحفاظ على القيم ومحاربة الظواهر الأخلاقية السيئة في المجتمع.

– العمل على إصلاح شؤون الأمة ومحاربة الفساد بأنواعه ومؤازرة العدل والمساواة.

– الإسهام في التنمية المجتمعية والاقتصادية وتعزيز دور الأمة.

وتضمن البيان الانتخابي للتجمع الإسلامي الشعبي في انتخابات مجلس الأمة عام 1992 مجموعة من المطالب أهمها **(الديين، 2005: 98–99)**:

1– تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

2– تعديل كافة التشريعات القائمة والتي تخالف الشريعة الإسلامية.

3– أن تراعي السلطة التنفيذية أحكام الشريعة الإسلامية في جميع سياساتها.

4– أن لا تكون عبارة تطبيق الشريعة الإسلامية مجرد شعار يُرفع للاستهلاك المحلي، أو لغرض سياسي.

5– الإقرار بمبدأ المشاركة الشعبية في إدارة شؤون البلاد، ورفض أسلوب الانفراد بالسلطة.

6– تأييد الاتفاقيات الأمنية التي وقعتها الحكومة مع الدول الغربية، التي وصفها برنامج "التجمع الإسلامي الشعبي" بالدول الصديقة التي ساهمت في تحرير الكويت.

7– خضوع التشكيل الوزاري للأغلبية البرلمانية، وإفساح المجال لجميع أبناء الشعب لتقلد المناصب الوزارية بما فيها الوزارات السيادية.

8- تعديل قانون التجمعات بما يحقق حرية الاجتماع دون قيود.

9- يجب أن يكون النظام الاقتصادي الكويتي مبنياً على العقيدة الإسلامية.

10- التأكيد على أن الشعب الكويتي عربي الانتماء.

11- أن تكون العقيدة الإسلامية مرتكز السياسة الخارجية للكويت، وأن تتفاعل السياسة الخارجية للدولة مع قضايا المسلمين في العالم، وأن تعمل على نشر الدعوة الإسلامية في العالم.

وقد ترشح عن التجمع عدة مرشحين في انتخابات عام 1992 فاز منهم ثلاثة فقط هم جاسم العون وأحمد باقر ومفرج نهار. ويشار هنا أن بداية العمل السياسي لأعضاء مجلس الأمة من السلف بدأ على المستوى الفردي وليس الجماعي، حيث حرصوا على تجنب التحدث باسم الدعوة السلفية بشكل عام، وهذا يعود إلى الاختلاف في آراء القيادات السلفية حول موضوع العمل السياسي العام، فمنهم من كان يرى عدم جواز دخول البرلمان، وعدم خوض العمل السياسي باعتبار أن ذلك يمس مباشرة بأهم مبادئ الدعوة السلفية والمتمثل بأهمية طاعة أولي الأمر وهم الحكام (**الخالدي، 1999: 231**).

وفي انتخابات مجلس الأمة عام 1996 حافظ التجمع السلفي على مقاعده الثلاثة في المجلس من خلال فوز أحمد باقر، وفهد الخنة، ومفرح المطيري. ورغم ذلك فقد كان التجمع قد شهد انشقاقاً بعد تولي النائب السابق في التجمع جاسم العون حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عام 1992 ثم وزيراً للمواصلات في عام 1994، حيث خرج النائب العون عن مبادئ التجمع السلفي وانسحب من الانتخابات عام 1996 (**الغزالي، 2007: 255**).

وبعد ظهور نتائج الانتخابات، والتي أفرزت الثقل الواضح لممثلي الاتجاه الديني في مجلس الأمة، تقدم ممثلو "التجمع الإسلامي الشعبي" باقتراح مشروع قانون بـ "إنشاء الهيئة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وكان الهدف من تقديم هذا الاقتراح من قبل ممثلي الجماعة في

مجلس الأمة، هو توفير غطاء قانوني، لأن هذه الهيئة كانت قائمة بالفعل عندما بادرت "الجماعة السلفية" بعد التحرير بتأسيس "الهيئة الشرعية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، حيث تقدم 80 شخصاً من الجماعات الدينية بطلب إشهار الهيئة إلى السلطات المختصة، ولم تتم الموافقة على الإشهار، ولكن الهيئة استمرت بشكل غير قانوني وفرضت كأمر واقع على المجتمع **(المديرس، 1999 ج: 37)**.

ومن الممكن تحليل الفترة الممتدة من 1992 لغاية 1996 بأنها فترة النضوج السياسي للتجمع السلفي، حيث ظهر التجمع بثوب جديد يوازي بين أهدافه المستندة على الشريعة الإسلامية وبين متطلبات الناخبين الشعبية من خلال تأييد نوابه في هذه المجالس للعديد من الاقتراحات والقوانين التي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وكذلك لتلك التي تحاكي متطلبات معيشة المواطنين، ولا يمكن تجاهل الدور الرقابي والمساءلة السياسية خلال هذه الفترة، حيث شهد مجلس 1992 الذي نجح فيه ثلاثة نواب تقديم مفرج نهار استجواباً إلى وزير التربية والتعليم العالي أحمد الربعي، كما شهد مجلس 1996 تقديم فهد الخنة استجواب لوزير الإعلام الشيخ سعود الناصر **(http://voteforkuwait.com)**.

أما انتخابات مجلس الأمة التاسع عام 1999 فقد خاضها التجمع بعدد من المرشحين وفاز بمقعدين فقط عن طريق أحمد باقر وأحمد الدعيج. وقبيل انتخابات مجلس الأمة لعام 2003 تم تغيير اسم التجمع من "التجمع الإسلامي الشعبي" إلى "التجمع الإسلامي السلفي" واستطاع الحصول على مقعدين في المجلس من خلال فوز كل من أحمد باقر وفهد الخنة، وتولى أحمد باقر وزارة العدل في الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد الانتخابات **(الغزالي، 2007: 258)**.

وشكلت قضية الحقوق السياسية للمرأة المحرك الأساسي في عمل نواب التجمع الإسلامي الشعبي طوال الفترة التي قضوها في البرلمان لأسباب شرعية بحتة تتعلق باختلاط المرأة بالرجال،

ولكن مجلس 2003 شهد سقوط الورقة التي كانوا يعتمدون عليها في الندوات الانتخابية والخطاب السياسي لمرشحيهم، حيث شهد مجلس 2003 الموافقة على قانون منح المرأة حقوقها السياسية بأغلبية مريحة، ولم تنفع المعارضة الشرسة للتجمع من إيقاف هذا القانون، ولكنها نجحت من تمرير عدد من التوصيات التي اعتبرها كثير من المراقبين نصراً للتيار الإسلامي في المجلس، لاسيما فيما يتعلق بالاحتشام والفصل بين الجنسين، وعلى الرغم من الإشادة التي تحققت للتجمع من خلال تمرير هذه التوصيات، إلا أنهم تعرضوا لانتقادات كبيرة بسبب عدم تقديم عضو التجمع الإسلامي الشعبي احمد باقر لاستقالته من الحكومة عندما وافقت على طرح هذا القانون في البرلمان. أما القضية الأخرى التي طرحت خلال مجلس 2003 فكانت تقليص الدوائر الانتخابية، ويسجل التاريخ النيابي لأعضاء التجمع موقفهم القوي مع هذا المبدأ، وتضامنهم مع كتلة الـ29 نائباً المطالبة بتقليص الدوائر إلى خمس دوائر انتخابية (**http://voteforkuwait.com**).

وخاض التجمع الشعبي انتخابات مجلس عام 2006 على "إرث" المد الشعبي الداعم للنواب المؤيدين لتقليص الدوائر الانتخابية، وعلى الرغم من الدعم الشعبي لمجموعة الـ29، فإن التجمع لم ينجح في إيصال سوى نائبين هما أحمد باقر وعلي العمير الذي استطاع أن يحقق مفاجأة ويفوز بمقعد في المجلس، ومرة أخرى يلجأ نواب التجمع إلى الفتاوى الدينية لدعم وجهة نظره تجاه موضوع مهم لأغلبية الناخبين، ألا وهي إسقاط القروض الاستهلاكية، حيث اتخذ من هذه الفتوى التي تحرم سداد مديونية المواطنين لأنها تتضمن فوائد ربوية يحرمها الشرع. وعلى خلفية تطبيق قانون تقليص الدوائر الانتخابية لجأ أعضاء التجمع الإسلامي الشعبي إلى خوض الانتخابات في 2008 بقائمة وحملة إعلامية واحدة، واستطاعوا بفضل تنظيمهم وحملتهم الانتخابية التي قادها النائب السابق فهد الخنة تحقيق انتصار كبير لم يكن متوقعاً من قبل أعضاء التجمع الإسلامي السلفي، حيث استطاعوا أن يفوزوا بأربعة مقاعد في المجلس من أصل خمسة مرشحين،

فقد نجح لهم النواب محمد الكندري، وعبد اللطيف العميري، وخالد السلطان، إضافة إلى علي العمير **(http://voteforkuwait.com)**.

أما انتخابات مجلس الأمة عام 2009 فقد شهدت انخفاض مقاعد التجمع الإسلامي السلفي من أربعة مقاعد إلى مقعدين فقط، من خلال فوز خالد السلطان وعلي العمير. **(Kuwait politics database: http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm)**.

ج) الحركة السلفية العلمية

بعد أن خرج مجموعة من الشباب السلفي عن التجمع الإسلامي السلفي، تم تشكيل مجموعة المشكاة وهي مجموعة فكرية انبثقت عنها "الحركة السلفية العلمية" عام 1997 كحركة سياسية، وقد تم انتخاب أول أمين عام للحركة الشيخ حامد بن عبد الله العلي، ونشطت الحركة بداية في الانتخابات الجامعية وانتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت. وكانت انتخابات مجلس الأمة عام 1999 أول مناسبة لمشاركة الحركة السلفية العلمية في الانتخابات النيابية، ورغم عدم استعداد الحركة للانتخابات، حيث تم حل المجلس قبل عام من موعده، إلا أن الحركة شاركت بالانتخابات بثلاثة مرشحين، واستطاعت الحصول على مقعد واحد من خلال فوز وليد الطبطبائي **(الغزالي، 2007: 262)**.

ودخلت الحركة انتخابات مجلس الأمة عام 2003 وهي أكثر نضجاً واستعداداً، فقررت خوض الانتخابات بمرشحيها –الذين يعتمدون على قواعدهم القبلية أكثر من اعتمادهم على قواعدهم الشعبية– بالإضافة إلى قائمة من المرشحين المستقلين المدعومين من الحركة وبلغ عددهم 20 مرشحاً من إسلاميين مستقلين وإخوان مسلمين مستقلين آخرين، وفازت الحركة بمقعدين في مجلس الأمة، حيث فاز كل من وليد الطبطبائي وعواد برد العنزي، واعتبرت هذه الحصيلة جيدة لتيار سياسي جديد **(الغزالي، 2007: 264)**.

وفي انتخابات مجلس الأمة عام 2006 حصلت الحركة على مقعدين أيضاً عندما فاز كل من وليد الطبطبائي وعبد الله العبدلي، وكانت الحركة قد خسرت مقعد عواد العنزي بعد خسارته الانتخابات نتيجة لمواقفه من قضية منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية (**Kuwait politics database: http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm**).

وفي نهاية مارس 2007 أعلنت الحركة إلغاء كلمة "العلمية" من أسمها ليصبح الاسم "الحركة السلفية" وأعلنت الحركة رؤيتها للإصلاح والعمل السياسي في الكويت، حيث دعت إلى العمل على تعديل كل ما يخالف أحكام الشريعة والحيلولة دون صدور أي تشريع يخالفها مع التأكيد على أهمية إقرار مشروع القانون الجزائي الإسلامي وفتح المجال أمام حق إشهار الأحزاب السياسية، وأهمية تعديل المادة الثانية من الدستور لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، وأهمية وقف انتهاك حقوق البدون والمطالبة بتجنيس كل من ولد على أرض الكويت **(الغزالي، 2007: 265) (الديين، 2005: 100)**.

وفي ظل هذا البرنامج الجديد خاضت الحركة انتخابات مجلس الأمة عام 2008 وعام 2009، حيث حصلت على مقعد واحد فقط في المجلسين ومن خلال وليد الطبطبائي الذي أعلن أنه أضحى مستقل ولكن مع بقاءه مقرب من الحركة السلفية (**Kuwait politics database: http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm**).

د) حزب الأمة (أول حزب مُعلن في الكويت)

حزب الأمة كما يعلن عن نفسه هو حزب سياسي سلمي، وهو أول حزب سياسي في الكويت والخليج العربي، وقد تم الإعلان عن تأسيسه بتاريخ 29 يناير عام 2005 في الكويت، وهو يمثل جبهة عريضة من التيار المحافظ، ويؤمن بأن الأمة هي مصدر السلطة، وأن اختيار السلطة يتم عن طريق الانتخاب الحر، كما يؤمن الحزب بالتعددية السياسية، وبالتداول السلمي للسلطة، وبمبدأ الفصل بين السلطات، واستقلال السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والمحافظة على

الحريات بما في ذلك حرية التجمع، وحرية الصحافة، وحرية قيام الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والجمعيات الخيرية، وكل مؤسسات المجتمع المدني. ويرفض الحزب كل أشكال الاستبداد السياسي وصوره، كما يؤمن الحزب بحق كل إنسان بالعدل والحرية والمساواة، دون أي تمييز عنصري أو طبقي أو طائفي أو قومي أو بسبب الجنس أو اللون، ويؤكد الحزب في مبادئه على وجوب احترام حقوق الإنسان وحريته، السياسية والدينية والفكرية والمهنية والاقتصادية، كما يؤكد الحزب على حق الأمة في المحافظة على ثرواتها، وحقها في استثمارها، وتوزيعها توزيعا عادلا، وحقها في تنمية مواردها، ويؤمن حزب الأمة بضرورة التعاون الإيجابي مع شعوب العالم بما يحقق العدل والأمن والسلام العالمي، وبضرورة التواصل الثقافي بين شعوب العالم، والاستفادة من إنجازات الحضارة الإنسانية في جميع مجالات الحياة والإسهام في تطويرها، ويرفض الحزب كل صور الاستعمار العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي، ويؤمن بضرورة حوار الحضارات وتواصلها فيما بينها لما فيه مصلحة وخير الإنسانية كافة **(/http://www.ommahparty.com/about-2).**

في 7 يناير 2005 تم عقد المؤتمر التأسيسي لـ "حزب الأمة" حيث تم فيه إقرار النظام الأساسي للحزب، كما تم اختيار قيادته لمكتب الأمانة العامة ومكاتبه الحزبية، والمؤسسون، حيث كان من أبرز المؤسسين محمد الحضرم، وعواد الظفيري، وحاكم المطيري، ومنصور الخزام، ومنصور الخزام، وحسين السعيدي، وفيصل الحمد، وجلوي الجميعة، وسيف الهاجري، وساجد العبدلي، وراشد الوسمي، ومحمد المطر، ومحمد خنين، وجابر المري، وعايض القحطاني، ونايف المطيري **(الغزالي، 2007: 266).**

ويشير النظام الأساسي للحزب إلى أن حزب الأمة يلتزم المبادئ العامة التالية **(برنامج حزب الأمة، كويت المستقبل، 2008: 25)**:

1 – الإسلام دين ودولة، والأمة مصدر السلطة، والشريعة مصدر التشريع.

2 – الحقوق والحريات الفردية والجماعية بما في ذلك حق إبداء الرأي، ونقد السلطة، وممارسة العمل السياسي للوصول إلى السلطة، والمشاركة فيها، حقوق شرعية مصونة.

3 . وحدة الأمة واتحادها ضرورة شرعية وسياسية واقتصادية، وحق مشروع لجميع شعوبها.

4 – اختيار الأمة للسلطة عن طريق الشورى والرضا والانتخاب هو الأسلوب الشرعي للوصول إلى الحكم، وللأمة الحق في محاسبتها ومراقبتها وعزلها.

5 – التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة والعمل بالشورى والتزام رأي الأكثرية في باب السياسة الشرعية من أصول الحكم وحقوق الأمة.

6– العدل والمساواة بين جميع أفراد المجتمع ورفض جميع أشكال الظلم والتفرقة العنصرية والطائفية والفئوية والطبقية من أوجب الواجبات الشرعية وأهم الحقوق الإنسانية.

7 – الإنسان خليفة الله في الأرض و الارتقاء به إيمانياً وأخلاقياً وعلمياً وثقافياً وتنمية مهاراته وقدراته العقلية والنفسية والجسدية وإشباع حاجاته الطبيعية ضرورة شرعية واجتماعية.

8– احترام كرامة الإنسان وحريته وحقوقه الإنسانية: الدينية، والفكرية، والسياسية، والاقتصادية والمهنية، والعلمية، والقانونية، ورفض كافة أشكال انتهاك كرامته واجب شرعي.

9– حق الأمة في المحافظة على ثرواتها، وحمايتها، وتنميتها، اقتصادياً، وتوزيعها توزيعاً اجتماعياً عادلاً، حق مشروع لا يسوغ مصادرته، أو الافتئات فيه عليها، ولا التصرف فيه دون إذنها، وقبل الرجوع إليها.

10– الإيمان بحق الأمة في رفض جميع أشكال الاستعمار الأجنبي السياسي، والاقتصادي، والثقافي، وحقها في الحفاظ على قيمها، وثقافتها، وحقها في الإفادة من إنجازات الحضارة الإنسانية العلمية، والمادية، والتعاون الإيجابي مع شعوب العالم بما يحقق السلم، والأمن، والعدل.

والملاحظ أن "حزب الأمة" يحدد في نظامه الأساسي مبادئه العامة، والمبدأ الأول فيها ينص على أن "الإسلام دين ودولة، الأمة مصدر السلطات، والشريعة مصدر التشريع"، وهذا يمكن أن يفسر على انه دعوة ضمنية لقيام دولة إسلامية في الكويت، وعندما يورد أن الأمة مصدر السلطات فإنه يتجنب ذكر ما نصت عليه المادة السادسة من الدستور الكويتي، التي تقر هذا المبدأ من أن "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً"، فهو يتجنب تماماً إيراد كلمة "الديمقراطية" في وثائقه التأسيسية، وإن كان يدعو إلى مطالب تتصل بالحريات السياسية، والمشاركة الشعبية، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، بينما يمتنع عن أي إشارة حول "حرية الاعتقاد" و "الحرية الشخصية" مع ملاحظة أن الحزب يعلن أن "الشريعة مصدر التشريع" أي ليست مصدراً رئيسياً للتشريع، كما تنص على ذلك المادة الثانية من الدستور، بل يراها مصدره، أي مصدره الوحيد، بما يتناسب مع منظوره الشرعي الديني **(الديين، 2005: 101)**.

وفي مايو 2005 قامت وزارة الداخلية الكويتية باستدعاء عدد من أعضاء الحزب الأمة والتحقيق معهم ثم إحالتهم إلى النيابة العامة التي أخلت سبيلهم بعد تحقيقات استمرت طويلاً، باعتبار أنهم أخلوا بقانون حظر التجمعات، ومع إبطال المحكمة الدستورية قانون حظر التجمعات في يونيو 2006، قررت محكمة الجنح براءة أعضاء حزب الأمة من جميع التهم الموجهة إليهم **(الغزالي، 2007: 267)**.

أما فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية لمجلس الأمة الكويتي فقد قاطع الحزب انتخابات عام 2006 بسبب عدم تغيير الدوائر الانتخابية وانتشار ظاهرة شراء الأصوات، وظاهرة الانتخابات الفرعية، وانتشار الفئوية والطائفية والقبلية، حسب ما أعلن الحزب في بيان خاص لتوضيح أسباب المقاطعة للانتخابات **(الغزالي، 2007: 268)**.

وعاد الحزب للمشاركة في انتخابات مجلس الأمة لعام 2008 من خلال ثمانية مرشحين هم جاسم الراجحي، وسيف الهاجري، وعبدالله العبدلي، وعبدالله الجنفاوي، وعواد الظفيري، وفيصل العنزي، ومحمد العجمي، ومنصور الخزام. إلا انه لم يستطع الفوز بأي مقعد، وعاد للمقاطعة في الانتخابات الأخيرة عام 2009 (**Kuwait politics database: http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm**).

ثانياً: التنظيمات السياسية الشيعية

أثبتت المواقف الوطنية للشيعة الكويتيين خلال الاحتلال العراقي، المصداقية التي اتصفت بها منطلقات الاتجاه الإسلامي الشيعي في العمل السياسي، ودوره في حماية الكويت بعد أن عانى الشيعة في الكويت من الكثير من التهميش سابقاً، وأعطى هذا الدور الجديد للاتجاه الإسلامي الشيعي صبغة مميزة حاز على تقدير المجتمع الكويتي بما فيه السلطة الحاكمة والقوى السياسية الأخرى، وأدى إلى قفزة نوعية لموقعه السياسي والاجتماعي انعكست بشكل إيجابي على دوره في المجتمع، واتضح ذلك جلياً في النتائج الانتخابية التي حققتها التنظيمات الشيعية في مجلس الأمة عام 1992 وانتخابات المجلس البلدي بعد التحرير (**الخالدي، 1999: 124**).

وعموماً فقد عرفت الساحة السياسية الكويتية في مرحلة ما بعد التحرير مجموعة من التنظيمات السياسية الشيعية أبرزها:

أ) الائتلاف الإسلامي الوطني

برز الائتلاف الإسلامي الوطني في أبريل عام 1991 كتجمع سياسي يعبِّر عن الاتجاه الإسلامي الشيعي في الكويت، سعياً من الاتجاه الشيعي لتنظيم المساهمة في الأنشطة العامة، ومواكبة للتطورات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الساحة السياسية الكويتية في فترة الغزو العراقي للكويت وفي فترة ما بعد التحرير (**الخالدي، 1999: 24**).

وقد ترأس هذا الائتلاف التاجر والسياسي الشيعي عبد الوهاب الوزان، وكانت فكرة الائتلاف أنه تجمع يضم عدداً من الحركات السياسية والوجوه التقليدية الشيعية، دون أن يعني هذا انصهاره بمدرسة فكرية واحدة **(الغزالي، 2007: 405)**.

وقد ضم الائتلاف في صفوفه جماعة "الجمعية الثقافية الاجتماعية" والشخصيات الشيعية المستقلة وممثلي مساجد الشيعة في الكويت، ومن أهم شروط العضوية للانضمام للائتلاف أن يمثل المنضم إلى هذا الائتلاف نفسه وفكره الخاص به، لا المجموعة التي ينتمي إليها سياسياً، فالعضو الذي ينضم إلى "الائتلاف الإسلامي الوطني" لا يعبر بالضرورة عن انتمائه إلى "حزب الله– الكويت" أو "جمعية الثقافة الاجتماعية" بل عن أفكاره الخاصة به، وذلك لضمان عدم تشتت الجهود وضمها في إطار وطني دون أي امتداد خارجي **(المديرس، 1999 أ: 40)**.

وقد طرح الائتلاف تصوراته تجاه مستقبل البلاد السياسي حيث أيد وبقوة وثيقة الرؤية المستقبلية لبناء الكويت بتاريخ 1991/3/31 بعد التحرير مباشرة من قبل 89 شخصية كويتية ظلت في الداخل أثناء الغزو. إضافة لذلك أعلنت إيمانها ببعض أسس ومبادئ أهمها التمسك بدستور عام 1962 كوثيقة ارتضاها الشعب الكويتي والتأكيد على الاستقلال التام للسلطة القضائية والدفاع عن حقوق الإنسان وتوسيع قاعدتها وإعطاء المرأة حقوقها الشرعية الدستورية والسعي لإقامة مجتمع متكافل متراحم تسوده روح الوحدة الوطنية ونبذ العنصرية والطائفية والقبلية والتأكيد على إعطاء الكفاءات الوطنية الفرصة المتكافئة **(الخالدي، 1999: 126)**.

ومن الملاحظ أن العناصر المتشددة من "حزب الله– الكويت" قد ظلت بعيدة عن "الائتلاف" على أساس أن "حزب الله – الكويت" يرفض العمل على الساحة السياسية. ويعتبر الحزب نفسه الأكثر فاعلية في الوسط الشيعي في الكويت ويصر على أداء دوره وفق النهج الثوري، ويرى "حزب الله– الكويت" أن "الائتلاف الإسلامي الوطني" يمثل الشيعة ككل من حيث

المجموع. وعلى الرغم من هذا الموقف المتشدد الذي اتخذه الحزب من الائتلاف، فإنه يتعاطف مع بعض مؤسسي الائتلاف وينظر إليهم بعين الرضا وإن كان لا يتفق معهم سياسياً. وينفي "الائتلاف الإسلامي" أن يكون له أي علاقات أو ارتباط بتنظيم خارجي من الناحية التنظيمية، إلا أن "الائتلاف" لم يعلن هذا النفي بشكل رسمي، وإن كان يؤكد على الارتباط الفكري الديني مع الشيعة في الخارج (**المديرس، 1999 أ: 41**).

وكانت الانتخابات الأولى بعد التحرير عام 1992 فرصة للإتلاف للإعلان عن نفسه بقوة، حيث قدم أربعة مرشحين للانتخابات، كما دعم عدد آخر من المستقلين، علماً بأن عدد غير قليل من أبناء الطائفة الشيعية خاض تلك الانتخابات بعضهم مستقل وبعضهم الآخر بالتنسيق مع التيار الليبرالي وبعضهم من الأسر التقليدية، وقد فاز بالانتخابات اثنان من مرشحي الائتلاف وهما ناصر صرخوة وسيد عدنان عبد الصمد، إضافة إلى ثلاثة آخرين حازوا على دعم الائتلاف هم عبد المحسن جمال ويعقوب حياتي وعلى البغلي الذي تسلم حقيبة النفط في الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات التشريعية في البلاد (**الغزالي، 2007: 405**).

بعد فترة قصيرة من تأسيس "الائتلاف الإسلامي الوطني" أعلن مؤسسوه عن تجميد نشاطه للخلافات التي حدثت بين أطراف "الائتلاف" حيث أعلن عدنان عبد الصمد عن تشكيل تجمع سياسي اتخذ مسمى جديداً هو "التحالف الإسلامي الوطني" (**المديرس، 1999 أ: 44**).

ب) التحالف الوطني الإسلامي

تشكل هذا التحالف عام 1998 من رحم الائتلاف الإسلامي الوطني كبديل للائتلاف الذي عصفت به الانشقاقات الداخلية بسبب اختلاف التوجهات للجماعات المختلفة داخل الائتلاف. اتخذ التحالف شعار الائتلاف نفسه: 'كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة'. يؤمن التحالف بنظرية ولاية الفقيه التي يحق للفقيه الجامع للشرائط أن يتصدى لتوجيه حركة الأمة نحو أهداف الإسلام ويشرف على

مسيرة التصدي لمؤامرات أعداء الإسلام **(مقابلة مع الشيخ حسين المعتوق، منشورة في جريدة القبس 9 يونيو 2003)**.

وكان من أبرز أعضاء هذا التحالف ومؤسسوه ناصر صرخوه، وعدنان عبد الصمد، وعبد المحسن جمال، وأحمد لاري، إضافة إلى شخصيات سياسية شيعية أخرى بارزة في الساحة السياسية الكويتية مثل حسين المعتوق، وعبد المحسن جمال **(السعيدي، 2010: 171)**.

وشارك التحالف في انتخابات مجلس الأمة التاسع عام 1999 واستطاع أن يوصل اثنين من أعضائه إلى المجلس من أصل ستة شيعة نجحوا في الانتخابات، وهما عبد المحسن جمال وعدنان عبد الصمد. وفي الفصل التشريعي العاشر عام 2003 فشل مرشحا التحالف عدنان عبد الصمد وباسل دشتي من الفوز بالانتخابات، وفي انتخابات عام 2006 عاد التحالف وحصل على مقعديه في المجلس عن طريق أحمد لاري وعدنان عبد الصمد، وفي انتخابات عام 2008 فاز التحالف بمقعد واحد عن طريق عدنان عبد الصمد، وهو ما تحقق أيضاً في انتخابات عام 2009، حيث حافظ التحالف على مقعد عدنان عبد الصمد (**Kuwait politics database: http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm)**.

والملاحظ على "التحالف" أنه غالباً ما يتبنى قضايا الشيعة من خلال الاتصال المباشر مع الحكومة، ولا يفضل الطرح العلني للقضايا الطائفية، وهذا يلقى قبولاً عند السنة، كما يلاحظ على الأداء العام للتحالف في المجلس والساحة السياسية أنه قريب من المعارضة الكويتية والتيارات السياسية الأخرى، كالإخوان والليبراليين. ولعل ذلك يرجع إلى أن الطرح الطائفي النادر هو سبب هذا التقارب مع التيارات الكويتية المعارضة بعكس التيارات الشيعية الأخرى التي يغلب عليها العلاقة المتوازنة مع الحكومة إلى جانب تبني قضاياهم علانية **(الغزالي، 2010: 402)**.

ج) ائتلاف التجمعات الوطني:

ظهر هذا الائتلاف في سبتمبر 2005، ويتكون من اغلب التجمعات والحركات الشيعية العاملة على الساحة الكويتية والمتمثلة بـ: تجمع العدالة والسلام، تجمع الميثاق الوطني، حركة التوافق الوطني الإسلامية، وتجمع علماء المسلمين الشيعة، تم اختيار "تجمع العدالة والسلام" لرئاسة الائتلاف للسنة الأولى على أساس أن تكون رئاسة الائتلاف بشكل دوري كل عام لأحد التجمعات المشاركة في تأسيسه، وقد تم اختيار شعبان حسين أميناً عاماً للائتلاف وعبدالواحد الخلفان نائبا للامين العام والشيبة بن شيبة أميناً للسر (السعيدي، 2010، 173).

ويهدف هذا الائتلاف إلى إظهار قوة الشيعة على الساحة السياسية والاقتصادية والإعلامية، كما يهدف إلى عدم التدخل في فتاوى المراجع الدينية والقيام بحل المشاكل والالتزام بالحوار الموضوعي وحفظ النهج السياسي لكل طرف والتصدي للحملات الإعلامية التي تشوه مواقف الطائفة الشيعيةِ وجاء في ميثاق عمل الائتلاف النقاط التالية (**المؤتمر الإسلامي الصحفي التأسيسي ائتلاف التجمعات الوطني، 22 أكتوبر، 2005**):

1- الالتزام بإبراز القضايا المشتركة وتقوية الصلات بين مؤسسي الائتلاف.

2- حل الخلافات السياسية وغيرها بالحوار الموضوعي والابتعاد عن التشهير بين مختلف الأطراف المشاركة في الائتلاف.

3- احترام خصوصية الفرد الشيعي باختيار المرجع واحترام أراء المراجع.

4- حفظ خصوصية النهج السياسي للأطراف المشاركة في تأسيس هذا الائتلاف بحدود الشريعة الإسلامية والدستور الكويتيِ.

5- احترام الرأي الآخر والالتزام بأدب الحوار الإسلامي مع عدم التعدي على الأفراد والتجمعات الأخرى.

6- التصدي للحملات الإعلامية المشوهة والإشاعات بالتنسيق بين جميع الأطراف الموقعة على ميثاق الائتلاف.

7- وضع وسائل يتفق عليها ويحتكم إليها في حل أي خلافات تحدث بين أي من الأطراف الموقعة على ميثاق الائتلاف.

وقد واجه هذا الائتلاف اتهامات بأنه يسعى للتضييق على التحالف الإسلامي الوطني"، والتفرد بالساحة السياسية المحلية وعدم نزوله للتعاون والتنسيق مع المجموعات الشيعية الأخرى **(الغزالي، 2007: 409)**.

وقد شارك الائتلاف في انتخابات مجلس الأمة في 29 يونيو 2006 بعدد من المرشحين وحصل على مقعد واحد فقط، أما في انتخابات مجلس الأمة لعام 2008 فقد حصل على مقعدين، في حين شهدت انتخابات عام 2009 أوسع تمثيل لهذا الائتلاف من خلال فوزه بثلاثة مقاعد **(السعيدي، 2010: 173)**.

وفي أزمة تعديل الدوائر التي واجهت مجلس الأمة في مايو 2006، كان ممثل الائتلاف في الحكومة يوسف الزلزلة بالإضافة إلى ممثلهم في مجلس الأمة صالح عاشور وقفوا ضد مشروع اللجنة الوزارية – خمس دوائر – الذي أيدته القوى السياسية وترددت الحكومة بتأييده من خلال إحالته إلى المحكمة الدستورية، فوقف الائتلاف ضد الدوائر الخمس ومن ثم مع الحركة "الزرقاء" التي ضمت النواب المعارضين لمشروع الدوائر الخمس، والمحسوبين على الحكومة، فيما وقف التحالف الإسلامي الوطني مع الحركة البرتقالية التي أيدت تقرير تخفيض الدوائر إلى خمس **(الغزالي، 2007: 410)**.

د) تجمع الرسالة الإنسانية الوطني (الحساوية)

تأسس هذا التجمع عام 2005 من قبل لجنة مسجد الصادق في منطقة الصوابر التي تقطنها أغلبية شيعية، واتخذ التجمع هذا المسمى نسبة إلى اسم الكتاب الذي أصدره مرجع الحساوية الميرزا حسن الاحقاقيِ. ويعد صالح الصفار من ابرز قيادات التجمع، وهو في الوقت نفسه الأمين العام للتجمع، وان الهدف من مشاركة لجنة مسجد الصادق في العمل السياسي يعود إلى أن نشاطها منصب على الجانب الاجتماعي والديني وان سبب تحولها إلى تجمع سياسي جاء متزامنا مع المرحلة التاريخية التي تشهدها الساحة السياسة في الكويت والتي أصبحت تعج بالتجمعات السياسية، وكذلك من اجل أن يكون هناك عمل مؤسسي منظم لخدمة المواطن وسعيا نحو مزيد من التقارب الشيعي– الشيعي. كان أول ظهور للتجمع على صعيد الساحة السياسية مشاركته في مؤتمر ائتلاف التجمعات الوطني الذي عقد من اجل رفض تغيير الدوائر الانتخابية من 25 دائرة انتخابية إلى خمس دوائر، حيث تعتقد الطائفة الشيعية انه إذا تمت الموافقة على مشروع الدوائر الخمس فسوف يقلل من فرصة نجاح ممثلي الطائفة الشيعية، معتبرين أن هذا المشروع يدعو للطائفية وفيه الكثير من التفاوت وعدم المساواة.

(http://web.nuks.org/omma09/kuwaitelections/Pages/1415983.htm).

وقد شارك التجمع في انتخابات مجلس الأمة لعام 2009 من خلال مرشحين اثنين واستطاعت الحصول على مقعد واحد عن طريق عدنان المطوع (**Kuwait politics database:**

(http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

المطلب الثاني: التنظيمات السياسية القومية

شكلت مرحلة ما بعد التحرير في الكويت، انطلاقة مختلفة للاتجاه القومي في الكويت، فقد أحدث الغزو العراقي للكويت، صدمة عنيفة للفكر القومي في العالم العربي عموماً، وفي الكويت على وجه الخصوص. وقد كان لمواقف القوى القومية واليسارية العربية من الغزو العراقي دوراً في دفع القوى القومية الكويتية إلى إعادة النظر في برامج عملها وفي علاقاتها مع هذه القوى. ومن هنا بدأت القوى والتنظيمات السياسية القومية في الكويت بالتخلي عن ارتباطاتها التنظيمية والأيديولوجية بالقوى والأحزاب السياسية القومية في الساحة العربية، وبدأ الشارع الكويتي يركز على الفكر الشعبي والوطني، مما أنعكس أيضاً على نظرة المواطن الكويتي إلى التنظيمات القومية، إضافة بالطبع إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وتفرد الولايات المتحدة في النظام الدولي، وكل ذلك أدى إلى التأثير على الفكر القومي والتنظيمات السياسية القائمة على هذا الفكر.

ومن أهم التنظيمات السياسية القومية على الساحة الكويتية حالياً:

أ) المنبر الديمقراطي الكويتي

عقد "المنبر الديمقراطي الكويتي" مؤتمره التحضيري في 1991/3/2 بعد أيام قليلة من تحرير الكويت بمشاركة عناصره الموجودين في الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت، وفي 1991/12/5 أعلن عن تأسيس المنبر في اجتماع حضرته القيادات والكوادر التي كانت خارج الكويت خلال فترة الغزو فضلاً عن أبناء الداخل، كخطوة لتجميع صفوف القوى القومية والوطنية بجذورها الفكرية المتنوعة وتجاربها التنظيمية المتعددة لتنظيم جهودها بهدف المساهمة في إعادة بناء الوطن الذي خرج لتوه من الاحتلال، فضم المنبر كلاً من حركة التقدميين الديمقراطيين والتجمع الوطني وحزب اتحاد الشعب **(الغزالي، 2007: 499)**.

وهناك عدة عوامل أدت إلى انبثاق "المنبر الديمقراطي الكويتي"، العامل الأول يتمثل في احتلال العراق للكويت في الثاني من أغسطس 1990، وتأييد معظم الأحزاب القومية واليسارية في الوطن العربي للنظام العراقي، وقد أدى هذا الموقف إلى ظهور ردة فعل عنيفة في ضمير المجتمع الكويتي، والتي انعكست بالتالي على قيادات وقواعد التنظيمات السياسية الكويتية ذات الارتباطات التنظيمية والأيديولوجية مع القوى والأحزاب القومية واليسارية، مما أدى إلى سقوط الفكر الإيديولوجي الذي يدعون إليه في نظر الرأي العام الكويتي. أما العامل الثاني فيتمثل في التطور الذي شهدته دول المعسكر الاشتراكي وتخليها عن الماركسية – اللينينية إلى النهج الليبرالي. أما العامل الثالث فهو البروز القوى للتيار الديني على الساحة الشعبية في الكويت في فترة ما قبل الاحتلال العراقي وتجذر أوضاع هذا التيار شعبياً أثناء الاحتلال نظرا للدور الذي قام به المنتمون إلى هذا التيار على صعيد المقاومة المدنية. هذه العوامل سواء منها الخارجية أو المحلية التي استجدت على الساحة السياسية أدت بالقوى السياسية اليسارية والقومية إلى أن تتوحد في تنظيم سياسي واحد أطلق عليه "المنبر الديموقراطي الكويتي"، وهو يضم المنتمين إلى التنظيمات والتجمعات القومية واليسارية، وكذلك بعض الشخصيات الوطنية النشطة سياسياً سواء على صعيد العمل الحزبي السري أو الحركة الدستورية (حد) أو مجموعة 45 في مرحلة ما قبل الاحتلال(**المديرس، 1994: 12**).

وقد أصدر مؤسسو "المنبر الديمقراطي الكويتي" بياناً تأسيسياً حددوا فيه أهدافهم، وفي مقدمتها (**الديين، 2005: 94**):

- ضمان الاستقلال والسيادة الوطني لدولة الكويت ووحدة أراضيها.
- إعادة بناء الكويت على أسس وطنية ديمقراطية وطيدة بترسيخ الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الكويتي، وتمكين جميع القوى والفعاليات الكويتية من المساهمة الإيجابية في بناء

الكويت وازدهارها، وتوسيع المشاركة الشعبية في تسيير الحياة العامة، وتوفير ضمانات الحرية والحقوق الديمقراطية وسيادة القانون والتعددية السياسية وتداول السلطة ديمقراطياً عن طريق التطبيق الديمقراطي ومواصلة عملية التطور الديمقراطي.

ويلاحظ هنا أن المنبر قد أدخل إلى الحياة السياسية الكويتية مطالب جديدة ومفاهيم جديدة لم تكن مطروحة مثل التعددية السياسية وتداول السلطة ديمقراطياً.

– استقلال القضاء، وتعديل نصوص القوانين والتشريعات المتعلقة بضمان تنظيم القضاء واستقلاله ونزاهته.

ولعل من المناسب أن نذكر أن المنبر الديمقراطي الكويتي هو أول تيار سياسي في الكويت يعلن عن نفسه وعن أنشطته وقياداته، كما يسجل للمنبر أنه مارس الديمقراطية على المستوى الداخلي بدرجة عالية من التطبيق والشفافية، ولم يبلغها تيار سياسي آخر، كما كان ملاحظاً تنوع المنتسبين للمنبر، بحيث انه يغطى كل شرائح المجتمع الكويتي من سنة وشيعة وحضر وقبائل ورجال ونساء وكبار وصغار وأثرياء وفقراء. ومن أبرز قيادات المنبر أحمد الخطيب، وجاسم القطامي اللذان اتفقا على أن يفسحا المجال للصف الثاني في قيادة المنبر، وكذلك سامي المنيس وأحمد الديين وعبد الله النيباري، وعامر التميمي وفيصل الشايع، وآخرين مثل أنور جمعة وسعاد المنيس وصالح الدرباس وعبد العزيز الملا وعبد الله البكر وعبد الله الوتيد وعثمان البلوشي وعيد الديحاني، ومحمد أشكناني ومحمد عبد الجابر ونافع الحصبان ويوسف الشايجي **(الغزالي، 2007: 501)**.

وعندما خاض المنبر الديمقراطي انتخابات مجلس الأمة عام 1992 بعد عودة العمل بالدستور في أعقاب تحرير الكويت، أعلن برنامجه الانتخابي "نعدكم" الذي تضمن مجموعة من المطالب والقضايا المتصلة بالتطور الديمقراطي، ومن بينها **(الديين، 2005: 94–95)**:

- تطبيق الدستور وتفسيره ديمقراطياً: الانطلاق من الركيزة الأساسية للدستور، وهي أن الأمة مصدر السلطات، وتعميق ما تضمنه من حقوق وما كفله من حريات وخضوعها للرقابة والمساءلة البرلمانية، وإفساح المجال واسعاً أمام حرية نشاط المعارضة، وضمان التعددية، وكفالة الحريات العامة والشخصية... وهذا ما يتطلب مراجعة كافة القوانين والإجراءات والسياسات للتثبت من مدى التزامها بأحكام الدستور ومراعاتها لروحه ومضمونه، وإلغاء كل توجه أو قانون أو إجراء أو تشكيل يخالفه أو يتعارض معه.
- المساءلة السياسية: إجراء مساءلة سياسية للمسؤولين عن التقصير والتهاون ومحاسبتهم وتحميلهم المسؤولية، تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تستقصي المعلومات وتجمع الحقائق وتحدد المسؤولية.
- إصلاح السلطة التنفيذية: إعمال المشاورات، التي نصت عليها المادة 56 من الدستور، زيادة نسبة الوزراء من بين الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمة، فصل رئاسة مجلس الوزراء عن ولاية العهد، عدم قصر وزارات السيادة على أفراد بعينهم.
- المراجعة التشريعية: مراجعة جميع المراسيم بقوانين، التي صدرت منذ 3 يوليو 1986 وحتى تاريخ انعقاد المجلس، عرض جميع المعاهدات والاتفاقيات على مجلس الأمة.
- حقوق الإنسان: طالب المنبر الديمقراطي الكويتي الحكومة بالمصادقة على كافة الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الصادرة عن الأمم المتحدة ولجانها ووكالاتها المتخصصة في ميدان حقوق الإنسان والالتزام بتنفيذها، وتقديم تقارير دورية عن حالة حقوق الإنسان في الكويت، ولإنشاء لجنة متخصصة داخل مجلس الأمة تهتم بقضايا حقوق الإنسان، وإفساح المجال لقيام لجان أهلية للدفاع عن حقوق الإنسان.
- توسيع القاعدة الانتخابية وضمان نزاهة الانتخابات.

وقد خاض المنبر هذه الانتخابات بمجموعة من المرشحين في العديد من الدوائر كما قادم بدعم عدد من المرشحين المحسوبين على التيار القومي عموماً، واستطاع أن يحصد أربعة مقاعد نيابية عن طريق عبد الله النيباري، ومشاري عبد الرحمن العصيمي، وأحمد الربعي، وأحمد الخطيب. وشارك أحمد الربعي في الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات **(الغزالي، 2007: 502)**.

وجرت انتخابات مجلس الأمة الثامن عام 1996 بظل تغيرين كبيرين في المنبر الديمقراطي، الأول هو ابتعاد قطبي التيار القومي أحمد الخطيب وجاسم القطامي عن الساحة السياسية بسبب كبر السن، والمتغير الآخر هو وجود ممثل للمنبر في الحكومة. وخاض المنبر هذه الانتخابات من خلال ثمانية مرشحين استطاع ثلاثة منهم الفوز وهم عبد الله النيباري ومشاري العصيمي، وسامي المنيس. وفي انتخابات مجلس الأمة عام 1999 استطاع المنبر الديمقراطي أن يحصل على ثلاثة مقاعد أيضاً حيث فاز كل من عبد الله النيباري وفيصل الشايع، وسامي المنيس**(الغزالي، 2007: 505)**.

ولم يستطع المنبر الديمقراطي أن يفوز بأي مقعد في انتخابات مجلس الأمة لعام 2003. أما في انتخابات عام 2006 فقد استطاع الفوز بمقعد واحد من خلال فيصل الشايع، وفي انتخابات مجلس الأمة عام 2008 حصل المنبر الديمقراطي على مقعد واحد أيضاً عن طريق محمد عبدالله العبدالجادر. وحافظ المنبر على مقعده الوحيد في المجلس في انتخابات مجلس الأمة الأخيرة عام 2009. عن طريق صالح الملا. (**Kuwait politics database: http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm**)

وقد واجه المنبر عدداً من المشكلات الرئيسية ودار بشأنها حوار مطول، أولها: الفكر السياسي للمنبر، وهو لم يحسم منذ النشأة وحتى بعد مرور العديد من السنوات، وثانيها: الفكر الاقتصادي للمنبر، وهل هو فكر ليبرالي يقوم على نظرية الاقتصاد الرأسمالي الحر مثل الولايات

المتحدة، أم هو فكر اقتصادي يحمل ما يسمى بالنظرية الثالثة التي أطلقها توني بلير وهي الاقتصاد الرأسمالي الاجتماعي الذي يحافظ على حقوق الطبقات الاجتماعية؟ وثالثها: برنامج المنبر هل يركز على المكاسب الشعبية أم على الإصلاح الاقتصادي؟ وهل يركز على الدوائر الانتخابية "تجمع انتخابي" أم العمل الشعبي العام وإعداد الكوادر "تيار سياسي"؟ ورابعها هو ضعف الصفوف التالية للصف المؤسس الأول، ولعل هذه نتيجة للمعضلات الثلاث السابقة. وهذه المعضلات بقيت دون حسم، لأن الحسم فيها قد يؤدي إلى الانقسام في المنبر، مما ساهم في استمرار التذبذب بالمواقف داخل مجلس الأمة (**الغزالي، 2007: 505**).

ب) التجمع الوطني الديمقراطي

كانت حركة التقدميين الديمقراطيين –كما ذكر– أحد أهم مكونات المنبر الديمقراطي الكويتي بالإضافة بالطبع إلى مجموعة من القوى والتنظيمات اليسارية والقومية، إلا أن هذه التنظيمات بدأت ترى أن المنحى الذي يسير فيه المنبر الديمقراطي الكويتي لا يساعد بأن يكون المظلة لكل التنظيمات القومية واليسارية نتيجة لسيطرة فكر وسلوك حركة التقدميين الديمقراطيين على المنبر، مما دفع مجموعة من هذه التنظيمات إلى الإعلان عن قيام تجمع ليبرالي جديد هو التجمع الوطني الديمقراطي في شهر مايو 1997. ويحمل التجمع الفكر الليبرالي "الحر" على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وحدد مجموعة من المنطلقات في حركته ونشاطه ومنها (**الغزالي، 2007: 512**):

- الالتزام بدستور الكويت ومذكرته التفسيرية روحاً ونصاً والتمسك بالشرعية السياسية والحفاظ على المؤسسات الدستورية.
- الحرص على أمن الكويت وسلامتها وصيانة استقلالها والمحافظة على وحدتها الوطنية.

- احترام مبادئ التعددية السياسية والفكرية وتشجيع التيارات التجديدية والمشاركة في العمل السياسي بتجرد وموضوعية.
- ويدعو التجمع إلى تعزيز الحريات الشخصية بما لا يصادر حريات الآخرين، ولا يعتدي على النظام العام، ويؤكد التجمع على حرية الاعتقاد والتسامح بين الأديان والمذاهب، كما يدعو إلى ترسيخ الحرية الاقتصادية ومبادئ العدالة والمساواة في الفرص الاقتصادية لتحقيق المنافسة الحرة، ويشجع التعليم المختلط في مؤسسات التعليم العالي.

وقد سعى التجمع الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه إلى التنسيق والتعاون مع المنبر الديمقراطي الكويتي وكل الشخصيات القريبة من الفكر الديمقراطي والليبرالي والقومي رغم عدم تشابههم فكرياً، حيث عاد الطرح نفسه الذي سبق تشكيل المنبر الديمقراطي الكويتي عام 1991، ولعل الدافع لذلك أن التجمع كان يغلب عليه الطابع النخبوي في أفراده، بينما المنبر كان يغلب عليه الطابع الشعبي في تكوينه، وفكره، وهو الأمر الذي أوجد قناعة بحاجة الطرفين لبعضهما. حيث يُشار هنا إلى أن تجربة "المنبر" قد صهرت الجميع في تنظيم واحد، وهذا الانصهار وإلغاء خصوصية التيارات الفكرية داخل القوميين عموماً قد يصعب في كثير من المواقف، لذلك كانت هناك حاجة للبحث عن وسيلة أخرى لتنسيق الجهود في القضايا المشتركة مع عدم إلغاء خصوصية كل مجموعة داخل التيار العريض العام. ومن هنا جاء تحرك الأمين العام للتجمع "أحمد بشارة" في أكثر من مناسبة من أجل تأسيس كيان تنظيمي جديد يشمل التجمع الوطني الديمقراطي إلى جانب المنبر الديمقراطي الكويتي مع الأفراد المستقلين القريبين من التنظيمين، فكانت المحصلة تأسيس التحالف الوطني الديمقراطي **(الغزالي، 2007: 513)**.

ج) التحالف الوطني الديمقراطي

تم الإعلان عن تأسيس التحالف الوطني الديمقراطي في 23 فبراير 2002 كمحاول لتجميع القوى القومية واليسارية والليبرالية على حد أدنى من برنامج وطني للتعاون فيما بينهم، والتحالف بالصيغة التي نشأ عليها هو ليس تنظيماً جديداً بقدر ما هو تحالف بين تنظيمين قائمين وهما "المنبر الديمقراطي الكويتي" باستثناء مجموعة من اليساريين فيه، والتجمع الوطني الديمقراطي، إضافة إلى عدد من الأفراد القريبين من توجهات هذين التنظيمين. وهدف التحالف إلى ضمان تمثيل شريحة من المجتمع تؤمن بالتعددية وتعزيز الوحدة الوطنية والحريات العامة وحماية حقوق الإنسان، وإصلاح الاقتصاد، وتطوير الخدمات، ومواجهة الظواهر الاجتماعية التي تهدد تماسك المجتمع. وكان هدف هذا التحالف على المدى القصير تحقيق حشد الجهود للمشاركة الشعبية في انتخابات مجلس الأمة عام 2003 لتحقيق الفوز لأكبر عدد من مرشحي التحالف، أما في المدى البعيد فإن التحالف يسعى إلى تبني النهج الدستوري وقضايا الإصلاح وأن يكون وعاء لانصهار الكوادر الشابة بالكوادر الوطنية الحالية، والتمهيد لمستقبل الاندماج بين طرفي التحالف الرئيسين "المنبر" "والتجمع" **(الغزالي، 2007: 515)**.

وحسب النظام الداخلي له، يعمل التحالف على توحيد العمل الوطني الديمقراطي في الساحة السياسية وذلك من خلال الأهداف العامة التالية**(http://tahalof.blajat.com)**:

- توحيد العمل الوطني الديمقراطي على الساحة الكويتية .
- حماية المكتسبات الدستورية والدفاع عنها وتفعيل أدواتها .
- الدفاع عن الحريات العامة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع .
- إشاعة مبادئ الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة والتمييز والتصدي للطروحات المغالية .
- دعم الجهود الإصلاحية والبرامج والمشاريع التنموية الرامية لتطوير المجتمع وتقدمه.

ومن أبرز أعضاء التحالف خالد هلال المطيرى، وسعود راشد العنزي، وأحمد محمد العبيد، وسراج صالح محمد البكر، وخالد سند الفضالة، ومحمد غازي العنزي، ودانة طارق السالم، وسندس حمزة عباس حسين، ومحمد عبدالله العبدالجادر، وصلاح مضف المضف، وراكان يوسف النصف، وفاطمة مسعود حيات، وحامد محمد العيبان، وعبد المحسن المدعج، وعبدالكريم عباس الشمالي **(http://tahalof.blajat.com)**.

وجرت انتخابات مجلس الأمة العاشر عام 2003 في أجواء سلبية جداً بالنسبة للتيار القومي عموماً حيث لم ينجح سوى مرشحين من مرشحي التيار القومي وهما محمد الصقر وعلي الراشد، ولم يتمكن أي من مرشحي المنبر الديمقراطي من الفوز بالانتخابات، وشارك التحالف في الوزارة الكويتية الجديدة من خلال فيصل بوخضور الذي تسلم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. أما في انتخابات مجلس الأمة الحادي عشر عام 2006، وبعد تقليص عدد الدوائر الانتخابية إلى خمس دوائر رشح التحالف سبعة شخصيات من بينهم امرأة، واستطاع التحالف الفوز بثلاثة مقاعد حيث فاز فيصل الشايع ومحمد الصقر وعلى الراشد، بينما خسر الأربعة الباقون، وشارك التحالف في الوزارة الجديدة بعد الانتخابات من خلال فيصل بوخضور الذي أصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء **(الغزالي، 2007: 519-522)**.

وفي انتخابات مجلس الأمة عام 2008 رشح التحالف ثمانية مرشحين، واستطاع الفوز بثلاثة مقاعد عن طريق علي الراشد، ومحمد الصقر، ومحمد العبدالجادر، وفي انتخابات عام 2009 حصل التحالف أيضاً على ثلاثة مقاعد، حيث فاز كل من صالح الملا، وعبد الرحمن العنجري وأسيل دشتي والتي كانت من بين أربع نساء فازوا في هذه الانتخابات **(Kuwait politics database: http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm)**

المبحث الثاني

التعددية الحزبية في الكويت: الواقع القانوني والسياسي

تمثل الكويت حالياً أحد أهم نماذج الدولة الحديثة على مستوى المنطقة، فهي دولة مؤسسية، تملك دستوراً حديثاً وتحافظ على سيادة القانون، وتمارس الحياة النيابية باستمرارية رغم بعض حالات حل مجلس الأمة والتي تبقى دوماً ضمن إطار الدستور، كما تملك الكويت سلطة قضائية قوية، وتتمتع بالعديد من الحريات السياسية والاجتماعية، إضافة بالطبع إلى وجود مؤسسات مجتمع مدني قوية وفاعلة.

وقد قرر الدستور الكويتي لعام 1962 بأن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، وجميع المؤشرات المذكورة أعلاه تعزز الصبغة الديمقراطية للنظام السياسي الكويتي، إلا أن الكويت لا زالت تعاني من بعض أوجه القصور في مسيرتها الديمقراطية، حيث أن هناك بعض القيود على حرية الاجتماع وحرية إصدار الصحف، وغيرها من الحريات العامة، إلا أن الجانب الأهم في قصور التجربة الديمقراطية يتمثل بغياب التعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة، رغم أن الأساس لهذه العملية السياسية وهو الأحزاب السياسية موجود بصورة فعلية على الساحة السياسية الكويتية من خلال التنظيمات السياسية بمختلف اتجاهاتها وأيديولوجياتها الفكرية التي تمارس نشاطها السياسي في الكويت منذ عشرات السنين وبكل حرية، حيث تشارك بالحياة النيابية بفاعلية واضحة، كما أنها تشارك في الحكومات أيضاً، بما يؤكد أن السلطة السياسية في الكويت تعترف بوجود هذه التنظيمات وتتعامل معها باعتبارها أمراً واقعاً، كما أن الدستور الكويتي لم ينص على منع إنشاء الأحزاب السياسية ووجود تعددية حزبية في البلاد.

وسيحاول هذا المبحث إلقاء الضوء على الواقع القانوني والسياسي المتعلق بإمكانية قيام تعددية حزبية في الكويت.

المطلب الأول: الواقع القانوني

تفترض التعددية السياسية في الأنظمة الديمقراطية توافر حرية تكوين الأحزاب السياسية والانتماء إليها والذي يقصد بها حرية تشكيل التنظيمات السياسية المستقلة عن السلطة التنفيذية، لا مجرد حرية تشكيل الأحزاب السياسية التي تعتبر امتداد للسلطة الحاكمة، وهو مما يقتضي عدم وجود أية قيود على حرية تشكيل المنظمات السياسية وترشيح ممثليها للانتخابات سواء أكانت رسمية أم فعلية على إنشائها، وبالتالي ضمان عدم إقصاء أية فئة أو جماعة من حق الانتساب إلى حزب أو تكتل سياسي **(ماضي، 2009: 50)**.

وعند تفحص القوانين التي أحال إليها الدستور الكويتي لعام 1962 تنظيم الحقوق والحريات والممارسة الديمقراطية، يلاحظ أن معظم هذه القوانين قد تم تشريعه، حيث يمكن القول أن المنظومة القانونية الكويتية قد اكتملت إلى حد كبير، ما عدا ما يتصل بحرية تشكيل الأحزاب السياسية، حيث لا يوجد قانون ينظمها **(الديين، 2005: 115)**.

وبالرجوع إلى الدستور الكويتي يلاحظ أنه ينص في المادة (6) على أن "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة علي الوجه المبين بهذا الدستور" **(المادة السادسة من الدستور الكويتي)**، إلا أن الدستور خلا من أية ضمانات واضحة لحرية تشكيل الأحزاب، ولم يصدر حتى الآن أي تشريع ينظم حرية تشكيل الأحزاب. وبالرجوع إلى القانون رقم 24 لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام، يلاحظ أنه يمنح وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة مطلقة في قبول إشهار أي ناد أو جمعية أو رفضه **(الديين، 2009: 124)**، وهو مما يشكل عقبة في طريق حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية وهو ما يمنع تحقيق التداول السلمي للسلطة في البلاد . مع التأكيد على أن العديد من التنظيمات والقوى السياسية في الكويت تقوم بعمل مشابه نسبياً لدور الأحزاب السياسية إلا أنها تفتقد للإشهار الحزبي الذي يوفر لها بيئة أفضل للعمل السياسي.

ويذكر هنا أن الخبراء الدستوريين الذين وضعوا دستور الكويت عبروا فيما يخص التعددية الحزبية عن موقف مزدوج ، فمن جهة هم مرنون ومسامحون مع إشهار الأحزاب مثلما تنص المادة (43) من الدستور الكويتي "حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة" **(المادة 43 من الدستور الكويتي)**. وأيضاً ما ورد في المذكرة التفسيرية للتعليق عليها التي تبرر عدم النص على الهيئات التي تشمل مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية "وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحة الأحزاب، كما أن عدم إيراد هذا الإلزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيد في المستقبل لأجل غير مسمى ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رأى محلاً لذلك، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية تكوين الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه" **(الوقيان، 2009: 50)**.

كما يشار هنا إلى المادة 56 من الدستور التي تنص على أنه "يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء، بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه. كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء". **(المادة 56 من الدستور الكويتي)**. وجاءت المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي لتقرر أن المشاورات التي يلزم على الأمير إجراءها قبل تعيين رئيس مجلس الوزراء تشمل "رؤساء الجماعات السياسية" وهذا يعني التوجه نحو وجود تنظيمات سياسية حتى لو لم تسمى أحزاباً سياسية بشكل آلي **(الفيلي، 2006: 7)**.

ومن هنا فإن الدستور الكويتي وكذلك المذكرة التفسيرية للدستور قد تركت للمشرع أمر تنظيم التعددية الحزبية بقانون من المفترض أن يصدر آجلاً أم عاجلاً، ولكن عدم صدوره لا يحول

دون وجود حياة حزبية تستمد مشروعيتها من الدستور الذي لم يحظر قيام الأحزاب، والأصل دائماً في التشريعات الدستورية والقانونية هو الإباحة ما لم تعلن الحرمة فيه **(الخالدي، 1999: 296)**.

وبذلك فإن لعدم صدور القانون الذي أشارت إليه المذكرة التفسيرية أثر كبير على واقع الأحزاب السياسية، فهي ليست ممنوعة بنص صريح كما لا يوجد نص ينظمها، وإذا أُخذ بالاعتبار أن الأحزاب السياسية هي شخص اعتباري لا يمكن وجوده من الناحية القانونية إلا إذا نظم القانون أمر وجوده،إما بنص مباشر أو وفق نظام يحدده القانون، وفي غياب التنظيم القانوني الحزب لا يمتلك الأهلية القانونية التي تتيح له اتخاذ التصرفات القانونية باسمه ولحسابه، ومن جانب آخر فإن القانون قد أحكم الطوق على الأحزاب السياسية ومنع عليها سلوك سبل قانونية بديلة، فأقرب الأشخاص القانونية للأحزاب السياسية من حيث الطبيعة هي الجمعيات. وقد قيد القانون الجمعيات كي لا يسمح لها بالتحول إلى أحزاب، فجعل إنشاءها مربوطاً بنظام الترخيص الإداري حسب قانون الأندية وجمعيات النفع العام، كما حرم ذات القانون على جمعيات النفع العام العمل بالسياسة **(الفيلي، 2006: 7)**.

وإذا كان حصول الحزب السياسي على الشخصية الاعتبارية اللازمة لممارسة نشاطه بشكل منظم غير ممكن في ظل غياب التنظيم القانوني، فإن الأمر من الناحية الجنائية مختلف تماماً، فمبدأ المشروعية الذي يحكم قانون الجزاء يقوم إلى اعتبار كل ما لم يطله نص صريح بالتجريم هو أمر مباح. وقد جرم قانون الجزاء الكويتي الدعوة "إلى اعتناق مذاهب ترمي إلى هدم النظم الأساسية في الكويت بطرق غير مشروعة **(المادة 29 من قانون الجزاء الكويتي)** وتقرر المادة 30 من ذات القانون أنه "تحظر الجمعيات أو الجماعات أو الهيئات التي يكون غرضها العمل على نشر مبادئ ترمي إلى هدم النظام الاجتماعي أو الاقتصادي القائم في البلاد **(المادة 30 من قانون الجزاء الكويتي)**، وتقرر المادتين السابقتين عقوبات على المنظمين والداعين لهذه

الأحزاب أو الجماعات، وبما أن التجريم ينصرف إلى إنشاء أو الانضمام إلى الأحزاب التي تهدف إلى هدم النظم الأساسية بطرق غير مشروعة أو الانقضاض بالقوة على نظام البلاد، فإن إنشاء حزب سياسي لا يتصف بالصفات المذكورة في القانون غير محرم ولا يجوز أن يطال العقاب فاعله **(الفيلي، 2006: 8)**.

ولتأكيد عدم وجود أي عوائق قانونية تحول دون قيام الأحزاب السياسية في الكويت، جاءت مؤخراً العديد من مشاريع القوانين المقدمة من نواب مجلس الأمة الكويتي والتي تدعو إلى إشهار الأحزاب السياسية في الكويت، وتنظر اللجنة التشريعية في مجلس الأمة الكويتي حالياً باقتراح بقانون لإشهار الأحزاب السياسية في الكويت **(جريدة الرأي الكويتية، 2011/1/24)**.

المطلب الثاني: الواقع السياسي

بعيداً عن الواقع القانوني المتعلق بإشهار الأحزاب السياسية، فإن الواقع السياسي والإشكاليات السياسية المتعلقة بإشهار الأحزاب السياسية تفرض نفسها على الساحة السياسية الكويتية، فمنذ استقلال الكويت وإقرار دستور البلاد عام 1962 أثارت قضية إشهار الأحزاب السياسية الكثير من الاختلاف بين أطراف المعادلة السياسية في الكويت سواء بين التنظيمات السياسية القائمة والحكومات المتعاقبة، أو بين التنظيمات السياسية نفسها.

فعلى صعيد المواقف الرئيسية من إشهار العمل الحزبي والتعددية الحزبية في الكويت، فهي تتأرجح بين التأييد والرفض، وللمؤيدين منطقهم وحججهم وللرافضين مبرراتهم وبراهينهم، وقد انقسم الكويتيون حول ضرورة العمل الحزبي، فهناك المخالفون الذين يعتقدون أن أرضية البلاد غير مهيأة للعمل الحزبي والتعددية الحزبية في الوقت الحاضر، وهناك المخالفون أيضاً الذين يرون بأن تجارب الدول العربية في هذا المجال لا تبشر بالخير بعدما ثبت عدم جدواها في تحقيق ما لا يمكن تحقيقه عبر شكل النظام الحالي القائم في الكويت. وهناك المؤيدون الذين يرون في وجود

الأحزاب مزايا جمة وحسنات كثيرة، فهم يؤكدون أن العمل الحزبي المنظم هو خير وسيلة لممارسة اللعبة السياسية، وأن العمل التشريعي والرقابي والحسابي في البرلمان لا يستقيم من دون العمل الحزبي المنظم، كما يعتبر المؤيدون أن إشهار الأحزاب السياسية سُيجنب البلاد وجود تجمعات سياسية تعمل تحت الأرض **(الخالدي، 1999: 297)**.

واستناداً إلى هذين الرأيين المتعارضين، تباينت آراء القوى والتنظيمات السياسية حول أهمية التعددية الحزبية في الكويت وضرورتها، مع وجود شبه إجماع على أهمية الأحزاب السياسية في الحراك الديمقراطي وفي تطوير البنية السياسية والاجتماعية في المجتمع.

وفيما يلي استعراض لمواقف أهم التنظيمات السياسية في الكويت من التعددية الحزبية وإشهار الأحزاب في الكويت:

أ) المنبر الديمقراطي الكويتي:

يرى المنبر أن تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحريات المواطنين وبناء دولة القانون لا يتم إلا في ظل التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة بشكل ديمقراطي، لهذا يعمل المنبر جاهداً على إصدار قانون ينظم العمل الحزبي في الكويت. ورغم ذلك فإن المنبر يرى أن تسمية تجمع أو حركة أو منبر تعد أكثر قبولاً لدى المجتمع الكويتي رغم أنها تحمل المعنى نفسه لكلمة "حزب" **(المديرس، 1994: 14)**.

وقد دأبت قيادات المنبر الديمقراطي على الدعوة إلى إشهار الأحزاب السياسية في الكويت، وخصوصاً القيادي الراحل سامي المنيس الذي كان يرى "إن إشهار الأحزاب الموجودة فعلاً على الواقع السياسي المحلي سيسهم في تنشيط العمل الرقابي لمجلس الأمة" **(http://local.taleea.com/archive/newsdetails.php?id=4779&ISSUENO=1541)**.

كما أكد عبد الله النيباري الأمين العام للمنبر الديمقراطي في أكثر من مناسبة أن الأحزاب السياسية هي الضمان الأكيد للتمثيل الحقيقي للقوى السياسية في مجلس الأمة وهو الضمان للتغلب على الفرز الطائفي والقبلي في المجتمع، وإن إشهار الأحزاب السياسية سيقود بالضرورة إلى تشكيل حكومة برلمانية قوية وذات تمثيل حقيقي للتعددية السياسية والفكرية على الساحة السياسية الكويتية **(جريدة الرأي، 2009/9/24)**.

ب) الحركة الدستورية الإسلامية:

تمتلك حركة الإخوان المسلمون رأي واضح في تقنين العمل الحزبي، حيث لا يرى جناحها السياسي المسمى بالحركة الدستورية الإسلامية ضرراً من الناحية العقائدية بتشكيل الأحزاب. وترى الحركة الدستورية الإسلامية أن المشاركة الشعبية الفعلية في البلاد لا تتحقق إلا عبر اتخاذ ثلاث خطوات عملية مهمة هي:

- تأليف التشكيل الوزاري من أغلبية شعبية.
- تقنين العمل الحزبي السياسي في البلاد.
- تحريك مشروع وطني عام للبحث عن مواطن النزاع في النظام السياسي الكويتي والعمل على القضاء عليها منعاً لتكرارها.

وبذلك ترى الحركة ضرورة تقنين العمل الحزبي كجزء من إستراتيجية شاملة هدفها الإصلاح الجذري لمشاكل البلاد. ويقول الناطق الرسمي باسم الحركة عيسى ماجد الشاهين :" لا أؤيد إشهار الأحزاب السياسية فحسب، بل أعتقد أنه من النقائض الكبرى في حياتنا السياسية عدم تقنين وتنظيم العمل الحزبي مع بداية الحياة الدستورية عام 1962" ويقول أيضاً: "اعتقد أن الظروف مهيأة في الوقت الراهن لتقنين العمل الحزبي في الكويت، وكل ما يقال حول سلبيات العمل الحزبي هي رؤى ضيقة تتم عن خوف وهلع غير مبررين" **(الخالدي، 1999: 303)**.

وأعلنت "الحركة الدستورية الإسلامية" في عام 2001 وفي احتفالها بمرور عشرة أعوام على تأسيسها عن برنامجها الإصلاحي ورؤيتها السياسية والتي تضمنت مطالبة بإشهار الأحزاب السياسية وفق ضمانات محددة أبرزها الالتزام بالثوابت والعلنية وكشف مصادر تمويلها **(المعجل، 2001: 5)**.

وفي ديسمبر 2004 قام فريق في الحركة الدستورية الإسلامية بصياغة اقتراح بقانون لتنظيم وإشهار الأحزاب السياسية في الكويت وقامت بعرضه على القوى السياسية الأخرى في الكويت، وأكد عضو الحركة الدستورية النائب الدكتور ناصر الصانع أن منظومة الإصلاح السياسي بالمنطقة تتطلب إعمال الأحزاب السياسية خاصة في الكويت التي تعتبر من اعرق الديمقراطيات بالمنطقة وانه آن الأوان للعمل الحزبي المنظم فيها، وإن تشكيل الأحزاب يعد من أهم استكمالات النمو الديمقراطي في أي بلد، وأن طريق نمو وتطور وازدهار وفاعلية أي ديمقراطية لا يتم إلا من خلال تشكيل الأحزاب وصدور قانون ينظمها، حيث أن العمل الحزبي سيعطي رونقا أفضل والتزاما أكثر ومنافسة نحو العمل الجاد المسؤول **(جريدة الوطن، 2004/12/14)**.

وقبيل انتخابات مجلس الأمة لعام 2008 قدم نواب الحركة الدستورية الإسلامية في مجلس الأمة السابق اقتراحاً بقانون في شأن تنظيم الأحزاب السياسية ، في خطوة تؤكد الإقبال السياسي الكبير على إطلاق حرية تأسيس الأحزاب السياسية في الساحة السياسية الكويتية. وقد وقع على المقترح النواب محمد البصيري ودعيج الشمري وناصر الصانع وخضير العنزي وجمعان الحربش **(http://www.icmkw.org/NewsDetail.aspx?news_ID=19)**.

.

ج) الدعوة السلفية

بالرغم من أن السواد الأعظم من علمائها ومنظريها في خارج الكويت من المخالفين صراحة لتشكيل الأحزاب السياسية، إلا أن الكثير من علماء الدعوة السلفية في الكويت يحملون اعتقاداً مختلفاً، فالكثير منهم يؤمن بضرورة تشكيل الأحزاب ووجوبها في بعض الأحيان ما يوحي بتناقض كبير في فهم العلماء السلف لطبيعة الاتجاه الدعوي وحدوده. فالمخالفون من علماء الدعوة السلفية داخل أو خارج الكويت يرون في تشكيل الأحزاب ضرراً كبيراً وخروجاً صريحاً عن النهج الإسلامي وسبيلاً للتفرقة بين المسلمين **(المديرس، 1994: 25)**.

ويرى الشيخ ناصر الدين الألباني، أحد كبار منظري الدعوة السلفية : "إن تشكيل الأحزاب ظاهرة مرضية، وليس تقسيم المسلمين إلى أحزاب وفرق في الإسلام من شيء". بينما يرى المؤيدون من علماء الدعوة السلفية جواز إنشاء الأحزاب السياسية الإسلامية في ظل النظم التي تسمح بذلك مع التفريق بين أصل الجواز وما تؤول إليه نتائج هذه الأحزاب. ويقول وليد الطبطبائي أحد رموز الدعوة السلفية في الكويت :"إن وجود الأحزاب السياسية علناً أفضل من وجودها في السر، فالعمل في الهواء أفضل من العمل في السراديب وتحت الأرض كما هو حادث الآن"، كما طالب الطبطبائي بـ "السماح للقوى السياسية بإنشاء أحزاب أو تجمعات رسمية بشرط أن تحترم الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم السائدة في البلاد والمحافظة على مبدأ الشورى في اتخاذ القرار". كما يرى الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، أحد كبار منظري الدعوة السلفية في الكويت :"إن إنشاء أحزاب سياسية في ظل الأنظمة الديمقراطية لا يعني بالضرورة إقرار بنهج المخالفين ولا الرضا بما هم عليه من الباطل وإنما يعني فقط الرضا بالطريق السلمي والدعوة العلنية سبيلاً ومنهجاً للتغيير والتخلي عن سياسة العنف والسرية" **(الخالدي، 1999: 304)**.

ويؤكد حاكم المطيري أحد قادة الحركة السلفية في الكويت أن إقرار مبدأ التعددية السياسية وإشهار الأحزاب مبدأ مهم في الحركة السلفية، وأن الحركة هي أول من دعا إلى ضرورة إشهار الأحزاب السياسية في الكويت عام 2000 وأصدرت بياناً حول هذا الموضوع دعت فيه أعضاء مجلس الأمة إلى طرح مشروع قانون ينظم أوضاع الأحزاب، وقد نشر حاكم المطيري مقالاً بعنوان (نعم للتعددية السياسية) ذكر فيه الأدلة الشرعية والقواعد الفقهية التي تسوغ مثل هذا العمل من أجل تطوير الممارسات السياسية العشائرية التقليدية التي أدت إلى تعثر الحياة النيابية والتجربة البرلمانية في الكويت (**http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ 3F937E03-8D71-4236-9A71-0BBE77A37024.htm**).

وفي رؤيتها الشاملة للإصلاح السياسي في الكويت والتي أعلنتها الحركة عام 2007 كان هناك تأكيد على ضرورة إقرار حق إشهار الأحزاب السياسية باعتبار أن الدستور الكويتي لا يعارض ذلك، كما ورد في المذكرة التفسيرية له (**جريدة النهار، 2007/11/23**).

د) الاتجاه الإسلامي الشيعي

يمتلك الاتجاه الشيعي نظرة مغايرة تماماً في موضوع التشكيلات الحزبية وما مدى توافقها وآثارها الإيجابية على المجتمع الكويتي. ورغم أن الاتجاه الإسلامي الشيعي المؤمن بنظرية ولاية الفقيه ينبذ تشكيل الأحزاب التي تنطلق من مضامين فكرية عقائدية كونها تساهم في خلق نخبة مميزة وتقسّم المجتمع إلى طبقات بحيث تعطي بعض الفئات امتيازات على حساب بقية طبقات المجتمع. ورغم ذلك، فالاتجاه الشيعي يرى في العمل المنظم الذي يتعلق بمنهاج العمل ضرورة ملحة يقتضيها العمل الإصلاحي في بلد يعيش تعددية فكرية وسياسية بمعنى أن الاتجاه الإسلامي الشيعي ينبذ العمل الحزبي بمفهومه التنظيري أو الموضوعي ويتبناه بمفهومه المنهجي والعملي. ويقول سيد عدنان عبد الصمد أحد واجهات التحالف الإسلامي الوطني والعضو البارز في مجلس

الأمة الكويتي "إن العمل التنظيمي المقنن دستورياً ضرورة لدفع المسيرة الإصلاحية في البلاد إلى الأمام وحاجة شعبية لوجود أدوات ضغط هدفها تعزيز المكتسبات الدستورية". كما يرى الاتجاه الإسلامي الشيعي أن الآلية المتبعة لصناعة القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يمكن أن تكون فاعلة دون وجود أرضية دستورية خالية من الثغرات، وهنا تكمن أهمية تقنين العمل الحزبي لسد الثغرات الدستورية وملء الفراغ في الجوانب التشريعية **(الخالدي، 1999: 305)**.

هـ) حزب الأمة

بطبيعة الحال فإن الإعلان عن تأسيس حزب الأمة جاء ليؤكد أن الدستور الكويتي لا يعارض إنشاء الأحزاب السياسية في الكويت، وأن مؤسسي الحزب يعتبرون أنفسهم رواد التحرك في سبيل إقرار حق إشهار الأحزاب السياسية في الكويت، وقد قام الحزب بتقديم مشروعه لقانون الأحزاب السياسية في الكويت منذ تأسيسه، كما أنه أكد كل المشاريع التي تقدم بها نواب مجلس الأمة الكويتي للوصول إلى قانون للأحزاب السياسية في الكويت.

ويؤكد سيف الهاجري رئيس المكتب السياسي لحزب الأمة أن إقرار قانون لتنظيم الأحزاب يعد نقطة مضيئة في التاريخ السياسي لدولة الكويت وتجربتها الديمقراطية منذ الاستقلال وإقرار الدستور الكويتي، فهذه الخطوة تعد تطبيقا للمبادئ والنصوص الدستورية والتي تؤكد على حق الشعب الكويتي وحريته في إقامة أحزابه وتجمعاته السياسية وممارسته العمل السياسي. ويرى الهاجري إن إقرار مثل هذا القانون سوف ينظم القوى السياسية ويخضعها لسيادة القانون ما يكون له الأثر الايجابي الكبير في تطور النشاط السياسي في الكويت وخطوة نحو الإصلاح السياسي الذي يطمح إليه الشعب الكويتي. فالأحزاب السياسية هي أهم مؤسسات المجتمع الديمقراطي المتقدم **(جريدة القبس، 2007/11/7)**.

إيجابيات التعددية الحزبية في الكويت

1- يصعب استقامة العمل البرلماني دون العمل الحزبي، انطلاقاً من تجربة الأحزاب في الكثير من دول العالم المتحضرة، حيث تنجح ممارسات العمل البرلماني من خلال وجود أحزاب تنتمي إليها فئات الشعب المختلفة. وليس بالضرورة أن يكون وجود الأحزاب ملزماً لبقية أفراد الشعب بالانتماء. فالكثير من الشعوب تكون مستقلة في انتمائها السياسي لكنها عند التصويت في الانتخابات تدعم بعض الأحزاب من خلال تأييدها للبرامج الانتخابية التي تقدمها هذه الأحزاب.

2- إن إشهار الأحزاب السياسية في الكويت سيؤدي إلى تجنب البلاد فكرة وجود تجمعات سياسية قد تعمل تحت الأرض، وسيعطي المواطنين فرصة مراجعة أفكار هذه الأحزاب وحرية الانضمام الرسمي لها وسهولة التحاور معها ومعرفة ماذا تحمل من مضامين فكرية ومنهجية ما سيؤدي بالتالي إلى الشعور بالاطمئنان نتيجة لوضوح مسلك تلك القوى والتجمعات. وهي خطوة ستحول أسلوب العمل الدستوري في الكويت من صيغة العمل الشعبي الذي تنادي بها القوى السياسية إلى صيغة العمل المؤسسي الواضح الأهداف والبرامج المعلنة والهياكل والأجهزة.

3- بوجود الأحزاب السياسية في مجلس الأمة سيتحسن حتماً أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية وستنتهي الكثير من الإشكاليات الإجرائية والفنية التي عادة ما تعيق عمل المجلس وتؤدي إلى تعطيل دوره في معالجة التحديات خاصة مع كثرة القضايا المستعصية التي تحتاج إلى حل.

4- المنهجية التي تتبعها عادة الأحزاب ستعطي فرصة التدريب المهني للكثيرين مما ينتج عنه طبقة مؤهلة للعمل في الحقل السياسي يكون لديها القدرة على الوصول إلى المناصب السياسية والنقابية وبالتالي إنضاج العمل السياسي تجديده من جهة، وتوسعة نطاق العمل ليتعدى نطاق السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى. وهذا من شأنه تعزيز دور العمل الديمقراطي في البلاد وترسيخ قيمه في المجتمع.

5- ستكون الأحزاب المقننة حتماً البديل النموذجي عن صيغ التجمعات غير المرضي عنها مثل التجمعات القبلية والعشائرية والعرقية والعائلية والطائفية. إذ ليس من المقبول أن تكون مثل تلك الكيانات محوراً للاستقطاب السياسي في مجتمع المؤسسات الدستورية، بل ولا يمكن لها أن تنهض بدور الهيئات الشعبية الحديثة لعدم حيازتها على مؤهلات مثل تلك الهيئات، ومن ذلك التقاؤها على برامج وأهداف مشتركة، اتفاقها على رؤى محددة في أسلوب إدارة الدولة.

6- الدور الذي تلعبه الأحزاب في الارتقاء بالمعارضة إلى العمل المهني، كونها تعتبر ظاهرة صحية تؤكد عافية السلطة السياسية واستقرارها واحترامها للرأي الآخر. فالمعارضة تقوم بمهمة كبيرة في إطار الأنظمة الديمقراطية، فهي ترشد وتقوّم عمل الحكومة من خلال طرحها لبدائل أخرى عن السياسات الحكومية القائمة أو المستقبلية، وهي تبرز لجمهور المواطنين السياسات الحكومية الخاطئة وما نجم عنها من آثار. كما أنها تمثل مصدر للمعلومات التي تصل إلى المجتمع فضلاً عن إسهامها في توعية الرأي العام المحلي وتنويره.

7- حتماً ستساهم البرامج التوعوية التي ستتبناها الأحزاب السياسية في تفعيل دور وحرية الإعلام المحلي في البلاد وتنويع اتجاهاته مما سيؤدي بالضرورة إلى تقليل سيطرة الحكومة على وسائل وأجهزة الإعلام الحالية. كما سيؤدي الأمر إلى تأسيس صحافة حزبية لا تكتفي بطرح مناهج عمل هدفها حل الأزمات القائمة في المجتمع فقط، بل وستساهم في تهيئة الرأي العام لتقبل نظرياتها وأفكارها الحزبية الخاصة (**الخالدي، 1999: 299-300**).

سلبيات التعددية الحزبية في الكويت

1- وفقاً للنظام النيابي الحالي المتبع في الكويت والذي لا تتشكل فيه الحكومة من قبل الأغلبية المسيطرة على المجلس من أعضاء البرلمان، بل تتعين الحكومة عبر مرسوم أميري قد يراعى فيه تركيبة المجلس، وبالتالي فإن فكرة النظام الحزبي في البلاد قد لا تكون ذات أهمية طالما أن تجمع

الأغلبية– أو تجمعات الأغلبية – لن يكون لها الحق في تشكيل الحكومة. بمعنى أنه سوف تكون هناك برامج فقط. بينما آلية التنفيذ تتولاها جهة أخرى، أي أن دور الأحزاب سيقتصر على المعارضة في أطرها الثلاث التشريعي والرقابي والحسابي فقط.

2– إن التجارب غير الناجحة للأحزاب السياسية في الوطن العربي والمراهنة على قدرتها في استيعاب الجماهير من جهة، واستيعابها للمتغيرات السريعة التي يمر بها العالم من جهة أخرى. خلقت جواً غير محبباً لها عند المجتمع الكويتي. فهذه الأحزاب السياسية التي باتت تعاني من ضعف شديد في التأثير كونها أصبحت نماذج مشوهة لحقيقة العمل الحزبي اتصفت بالطابع الآني والمؤقت لتحقيق الوصول إلى السلطة. كما أن الصورة المشوهة للأحزاب السياسية العربية يعود سببه الرئيسي إلى البيئة السياسية التي عاشت وترعرعت فيها هذه الأحزاب. فبينما يقوم التنظيم الحزبي في العالم المتقدم وسط جو ديمقراطي ينعم بالثقافة والاستقرار السياسي والاقتصادي، فإن الأحزاب السياسية العربية قد نشأ معظمها في جو من الفقر والجهل والتخلف الاجتماعي والسياسي وسيطرة القبيلة والعشيرة.

3– نظراً لأن القوى والتجمعات التي أفرزتها الساحة المحلية تنتمي إلى مذاهب وعقائد مختلفة، وبالتالي فإنه من الصعب أن يمثل أحدها كافة فئات وشرائح المجتمع مما سيعزز بالتالي الفرقة ويزيد الشقاق بين أبناء المجتمع أكثر مما هو عليه الآن. ومن هنا فإنه لا بد من أن يصاحب تقنين العمل الحزبي عدة متغيرات جذرية تمس النظام السياسي المتبع في السلطة وقناعة أصحاب القرار السياسي في البلاد بأهمية إعطاء المزيد من المكاسب الدستورية للشعب والتي يأتي على رأسها تسهيل مشاركة الشعب السلطة في الحكم. وأيضاً لا بد من فصل القوى السياسية بين انتماءاتها العقائدية التي لا يجتمع كل أهل الكويت عليها وبين برامجها الإصلاحية التي تمس كل المستويات في المجتمع والتي يمكن أن يجتمع على تأييدها المواطنين (**الخالدي، 1999: 301–302**).

خاتمة الفصل:

بناء على ما سبق، يلاحظ أن الساحة السياسية الكويتية قد شهدت طفرة واضحة في نشاط التنظيمات السياسية بعد عودة الحياة الدستورية والبرلمانية التي تعطلت منذ عام 1986 بعد حل مجلس الأمة نتيجة للأزمة السياسية والدستورية التي شهدتها الكويت آنذاك، إلا أن ظروف الغزو العراقي للكويت وتداعياته السياسية على الساحة الكويتية الداخلية فرضت واقعاً جديداً كان لا بد للتنظيمات السياسية الكويتية أن تتجاوب معه من خلال إحداث مجموعة من التحولات على برامجها السياسية وارتباطاتها الخارجية مع الأحزاب السياسية العربية وأيديولوجياتها المختلفة.

وظهرت التنظيمات السياسية في الكويت بعد الاحتلال بشكل أكثر اقتراباً من الهم الوطني الكويتي والهوية الكويتية وتركيزاً على الشؤون والقضايا الداخلية، واستطاعت هذه التنظيمات إحداث قفزة نوعية في الحراك الديمقراطي في المجتمع الكويتي سواء من خلال مشاركتها في صنع السياسية العامة للبلاد من خلال ممثليها في مجلس الأمة والحكومة، أو من خلال دورها في التثقيف السياسي للمواطنين الكويتيين وزيادة وعي المواطن الكويتي بحقوقه السياسية وتشجيعه على ممارسة حقه في المشاركة السياسية وانتخاب ممثليه في مجلس الأمة.

ورغم عدم وجود قانون لتنظيم العمل الحزبي والتعددية الحزبية في الكويت، وعدم اعتراف السلطة بوجود الأحزاب السياسية أو السماح بها، إلا أن هذه التنظيمات السياسية مارست دور الأحزاب السياسية في العديد من تفاصيلها وكل ما كان يميزها عن الأحزاب السياسية هو قضية الإشهار فقط، فهي أمر واقع باعتراف السلطة والدستور، ففي الوقت الذي منح فيه دستور الكويت لهذه التنظيمات حرية العمل السياسي والمشاركة السياسية ولم يقيد نشاطها بأي شكل من الأشكال، جاء تعامل السلطة مع هذه التنظيمات السياسية باعتبارها أحزاب سياسية في الواقع الفعلي، رغم إصرارها على عدم إصدار قانون للأحزاب السياسية.

وفي دراسة للواقع القانون والسياسي للتعددية الحزبية في الكويت يلاحظ أن الدستور قد ترك الباب مشرعاً لإمكان التشريع القانوني المنظم لتأسيس أحزاب سياسية، حيث نصت المادة (43) من الدستور الكويتي على "حرية تكوين الجمعيات والنقابات"، دون النص على الهيئات التي تشمل في مدلولها العام، بصفة خاصة، الأحزاب السياسية، وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الالتزام بإباحة إنشاء الأحزاب، كما أن عدم إيراد هذا الالتزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيد ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رأى ضرورة لذلك، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع.

أما من حيث الواقع السياسي فإن التنظيمات السياسية الكويتية ومن خلال تأكيد معظمهما على ضرورة التحول نحو التعددية الحزبية ونظام الحكم البرلماني الحقيقي القائم على إفراز مجلس النواب للحكومة ومراقبتها، فإنها تؤكد أيضاً أن وجودها على الساحة السياسية الكويتية باعتبارها نواة لأحزاب سياسية حقيقية هو أمر واقع لا جدال فيه، فهذه التنظيمات تشارك بالانتخابات وبصورة علنية وتطرح برامج سياسية واضحة ومحددة ولها أعضاءها ومناصريها، كما أنها تشارك بالحكومة من خلال ممثلين يمثلونها كتنظيم أو تيار سياسي وليس بشكل شخصي، مما يعزز حقيقة أن الأحزاب السياسية هي واقع ملموس في الحياة السياسية الكويتية، وأن إشهار الأحزاب السياسية ليس سوى خطوة مكملة ومؤكدة لهذا الواقع فقط.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الديمقراطية الدستورية في دولة الكويت. والتعرف على دور القوى والتيارات والتنظيمات السياسية العاملة على الساحة الكويتية. وكذلك التعرف على المشكلات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تحول دون بناء تعددية سياسية في دولة الكويت، كما هدفت إلى معرفة مدى تأثير هذه المشكلات على القوى والتنظيمات السياسية على الساحة الكويتية. ودراسة الاحتمالات المستقبلية للتعددية الحزبية في دولة الكويت وأثر ذلك على الحراك الديمقراطي.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة حاولت الباحثة بداية إلقاء الضوء على واقع الديمقراطية الدستورية الكويتية التي انطلقت بصورتها الحالية منذ عام 1961 مع استقلال دولة الكويت وإعلان الدستور الكويتي الذي نظم مجمل العلاقات بين مؤسسات النظام السياسي الكويتي، وحدد العديد من الحقوق والحريات السياسية للمواطن الكويتي والتي من أهمها حق المشاركة السياسية وحق تبني أي عقيدة أو منهج سياسي يراه المواطن مناسباً له ولقناعاته.

وأثبتت الممارسة الديمقراطية في الكويت منذ الاستقلال نضج الوعي الديمقراطي لدى كل من المواطنين والسلطة على حد سواء، حيث نجحت التجربة البرلمانية الكويتية في ترسيخ أسس التمثيل النيابي والرقابة الشعبية على أعمال السلطة التنفيذية، وتحقيق نوع من الاستقلالية للقضاء الكويتي في مواجهة السلطات الأخرى في الدولة. كما أتاح جو حرية الرأي والتعبير للمواطنين الكويتيين الانخراط في العمل السياسي التنظيمي وبأكثر من وجه، سواء من خلال المشاركة بالتنظيمات السياسية القائمة أو من خلال الإعلان عن تأسيس تنظيمات وتيارات سياسية جديدة تعكس حالة الوعي السياسي والاجتماعي في البلاد خصوصاً بعد التحرير عام 1991.

ومن هنا عرفت الساحة السياسية الكويت مجموعة من القوى والتيارات والتنظيمات التي تعددت خلفياتها السياسية والأيديولوجية وتنوعت استناداً إلى حالة التنوع التي يعيشه المجتمع السياسي الكويتي منذ نشأته وخصوصاً بعد الاستقلال، ويلاحظ من خلال دراستنا للواقع السياسي الحالي في الكويت الغياب الواضح للتيار الوطني الكويتي الذي يعتبر الأساس الذي انطلقت منه التجربة السياسية الكويتية في بدايتها مع تأسيس الكتلة الوطنية وكتلة الشباب الوطني في ثلاثينيات القرن العشرين والتي عبرت آنذاك عن توجه وطني واضح للشعب الكويتي وإرادة قوية لبناء نموذج ديمقراطي يسمح للشعب بأن يمارس حقوقه السياسية والقانونية في مواجهة السلطة الحاكمة.

إلا أن تحقيق هذا التيار لأهدافه المتمثلة ببناء دولة المؤسسات الحديثة وإنشاء المجالس النيابية المختلفة والتي كان أولها عام 1938 والتأسيس للحراك الديمقراطية الكويتي في تلك الفترة، وما تم فيما بعد من خلال استقلال الكويت وبناء الدولة الدستورية، كل ذلك ساهم في تراجع فعالية التيار السياسي الوطني في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، وخصوصاً في مرحلة ما بعد الاستقلال التي شهدت غياب هذا التيار في ظل وجود العديد من التيارات السياسية القومية والإسلامية واليسارية الأخرى التي وجدت صدى واسع لدى الشعب الكويتي واستطاعت أن تقود حركة الشارع سياسياً واجتماعياً من خلال طروحاتها الديمقراطية المختلفة.

وفي مرحلة ما بعد التحرير من الاحتلال العراقي، لم يكن للتيار الوطني أي وجود فعلي، بعد أن تحول إلى مجرد شخصيات سياسية وطنية مستقلة، تمارس نشاطها من خلال وصولها إلى مجلس الأمة وإنشاء التحالفات والتكتلات النيابية سواء مع الشخصيات المستقلة الأخرى من أصحاب الأفكار والتوجهات المختلفة أو مع التيارات والقوى السياسية المتواجدة على الساحة السياسية الكويتية حالياً، والتي أضحت تنقسم إلى تنظيمات إسلامية بشقيها الشيعي والسني، وتنظيمات قومية أو ليبرالية تمثل امتداداً للفكر القومي في الكويت في القرن العشرين.

أما القوى والتيارات السياسية القومية فقد كان لها الأثر الأكبر على الساحة السياسية في مرحلة ما قبل الاستقلال والمرحلة اللاحقة له، فقد كان لتنامي الشعور القومي لدى الشعب الكويت في الخمسينيات من القرن العشرين الأثر الأكبر في تطور دور التيارات والقوى السياسية القومية المختلفة في البلاد، والتي وجدت الكثير من الدعم الشعبي والرسمي أحياناً من خلال فسح المجال لها للتعبير عن آرائها وطروحاتها السياسية وبرامجها المختلفة التي تحمل تصورات للعمل الديمقراطية وآلياته في الكويت، فشاركت هذه القوى في بناء الدول الدستورية في الكويت بعد الاستقلال وساهم رموزها في صياغة الدستور الكويتي بالشكل الذي يضمن وجود أسس دستورية لهذه التجربة الديمقراطية والتي اتضحت جلية بعد الاستقلال من خلال زيادة المشاركة السياسية الشعبية وتحول المواطن الكويتي إلى شريك فعلي في حكم الكويت من خلال ممثليه في مجلس الأمة ودورهم في دعم وتعزيز الحراك الديمقراطي الذي سادت الكويت منذ الاستقلال.

إلا أن هذا الدور والتأثير السياسي للتيارات والتنظيمات القومية شهد تراجعاً كبيراً مع حالة الضعف والتراجع التي شهدها الفكر القومي العربي عموماً في العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، ورغم استمرارية عمل التيار القومي في الساحة السياسية واستمرارية نشاطه من خلال الشخصيات القومية التي أسست لهذا التيار وقادته خلال المراحل المختلفة، إلا أن الفترة الحالية ومنذ تحرير الكويت عام 1991 تشهد غياب ملحوظ للعمل السياسي القومي لصالح الأفكار والطروحات الليبرالية والوطنية، بحيث أضحت هذه التنظيمات القومية مجرد ظل لما كانت عليه في العقود الماضية، وأضحت فعاليتها متمثلة فقط بتوفير إطار عام للقوى السياسية الجديدة التي انبثقت عن هذا التيار مثل المنبر الديمقراطي الكويتي والتجمع الوطني الديمقراطي وكذلك التحالف الوطني الديمقراطي، وهذه التيارات بغض النظر عن التحول في تسمياتها لصالح العمل السياسي الوطني إلا أنها لا زالت تمثل امتداداً للعمل السياسي القومي في الستينيات من القرن العشرين.

أما أقوى أدوات الحراك الديمقراطي الكويتي منذ الاستقلال وحتى الوقت الحالي تتمثل بالتنظيمات السياسية الإسلامية سواء السنية أو الشيعية، والتي يمكن القول أنها استطاعت تولي زمام القيادة في الساحة السياسية الكويتية منذ التحرير عام 1991، وبعد التراجع الواضح للتيارات والقوى السياسية القومية، فجاءت التيارات الإسلامية لتجسد توجهات وأفكار الشارع السياسي الكويتي في هذه المرحلة الجديدة من بناء الدولة، وبعد أن أدت صدمة الاحتلال العراقي إلى انكفاء المواطن الكويتي من الهم القومي إلى الهم الوطني الداخلي ومعالجة قضاياه السياسية ومشكلاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأضحت الساحة الكويتية الآن شبه مسيطر عليها من قبل التوجهات السياسية الإسلامية التي أظهرت حرصاً واضحاً على استمرارية التجربة الديمقراطية وقادت هذه التنظيمات الجهود الشعبية للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية التي حققها الشعب الكويت وتعزيز حالة الحراك الديمقراطي في البلاد وتطوير العمل السياسي، والتركيز على ضرورة التوجه نحو العمل الحزبي كأساس لديمومة الديمقراطية وضمان المشاركة السياسية الفاعلة للمواطنين في الحياة السياسية الكويتية.

ورغم أن الساحة حالياً تعج بالتنظيمات الإسلامية بمختلف توجهاتها الفكرية والعقيدية إلا أن ما يلاحظه المتتبع هو حرص الجميع على تطوير العمل السياسي باتجاه الحفاظ على الديمقراطية الدستورية وتعزيز آلياتها، ورفض أي مساس بهذه التجربة أو الرجوع عنها باتجاه تفرد السلطة السياسية بالحكم، وهذا ما ظهر جلياً في السنوات الأخيرة عندما استطاعت هذه القوى وبالتعاون مع القوى القومية والليبرالية من فرض قيود على الحكومات الكويتية تمنعها من انتهاك الدستور أو حماية الفساد أو استغلال المناصب الحكومية، حيث يمكن القول أنها بدأت تلعب دور الأحزاب السياسية الفعلية في النظام السياسي الكويتي.

أما فيما يتعلق بموقف الحكومات الكويتية والسلطة السياسية عموماً من هذه التنظيمات فيمكن ملاحظة نوع من الاعتراف الواقعي بهذه التيارات والقوى والتنظيمات السياسية ودورها في الحراك الديمقراطي، فرغم عدم وجود أي نص دستوري أو قانوني ينظم عمل هذه التنظيمات إلا أن الحكومة سمحت لها بممارسة دور فاعل في عملية الحراك الديمقراطي ودون قيود شديدة تحول دون تطور العمل السياسي لهذه التنظيمات، حتى أن الخطاب الحكومي تجاهها يظهر أحياناً بأنه شبيه للخطاب الموجه للأحزاب السياسية في البلاد، سواء من خلال إشراكهم في الحكومات المختلفة لنيل ثقتهم في مجلس الأمة، أو من خلال التشاور مع قادة هذه التنظيمات السياسية في القرارات المهمة التي تصنعها السلطة السياسية.

وهذا الأمر كما ذكر هو شبيه بأسلوب التعامل بين الحكومات والأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، فالحكومة والسلطة السياسية في الكويت وفي التحليل النهائي تنظر إلى هذه التنظيمات السياسية باعتبارها عنصراً أساسياً في عملية الحراك الديمقراطي وجزءاً أساسياً من النظام السياسي ككل، حتى أنها تتعامل مع مطالب تحول هذه القوى والتنظيمات السياسية إلى أحزاب بكل احترام وتفهم، ولم يصدر من الحكومات الكويتية خلال السنوات الأخيرة ما يثبت رفضها القاطع للتحول نحو الحياة الحزبية في البلاد.

ومن هنا تقود هذه الاستنتاجات إلى السؤال الرئيسي الذي هدفت الدراسة إلى الإجابة عنه وهو المتعلق بمستقبل التعددية الحزبية في دولة الكويت وأثر ذلك على الحراك الديمقراطي، وهل هناك عوائق سياسية وقانونية واجتماعية تحول دون بناء تعددية سياسية في دولة الكويت.

وقد اتضح من خلال دراستنا أن الساحة السياسية الكويتية قد أضحت جاهزة فعلياً لظهور حياة حزبية تتسم بالتعددية الفكرية والسياسية والأيديولوجية، حيث أن الواقع السياسي يظهر وجود هذه التعددية وهذه الممارسة السياسية الحزبية لكنها تفتقد فقط إلى الإعلان أو الإشهار الرسمي، حيث يلاحظ أن هذه القوى السياسية الكويتية تمارس أدواراً شبيهة جداً بأدوار الحزب السياسي

ووظائفه المختلفة التي تم تناولنها في هذه الدراسة، كما أنها ساهمت في قيادة الحراك الديمقراطي في الكويت منذ مرحلة ما قبل الاستقلال وحتى هذه اللحظة، وبذلك فإن بناء حياة التعددية الحزبية في الكويت لن تكون سوى تتويجاً لهذه الجهود وكشفاً عن حقيقة موجودة فعلاً وكشفاً عن حق للمواطن الكويتي وليس إنشاءً لهذا الحق. فقد ثبت من خلال تناول للواقع القانوني لهذه التنظيمات السياسية أن الدستور الكويتي واللائحة التفسيرية للدستور وكذلك القوانين الكويتية الأخرى لم تظهر أي منع واضح وصريح لقيام حياة حزبية في البلاد، وهو ما يعني أن الحق بإنشاء الأحزاب والإعلان عنها هو حق دستوري موجود فعلاً ولكنه غير مُفعل، وحسب القواعد القانونية والدستورية فإن الأصل هو الإباحة، وبما أنه لا يوجد ما يحرم أو يمنع قيام الأحزاب السياسية في الكويت فإن المسألة أضحت تتعلق فقط بقرار سياسي وليس دستوري أو قانوني.

وهذا القرار السياسي ربما يتأثر بالواقع الاجتماعي والسياسي في البلاد، وبالطروحات التي تنطلق أحياناً والتي ترى بأن البلاد غير مُهيئة للعمل السياسي الحزبي، وأن المجتمع الكويتي لا يمكن أن يتفهم التعددية الحزبية وأصول ممارستها، وهو ما يظهر مجافاة للواقع الفعلي، حيث أن الشعب الكويتي قد أظهر ومنذ قرابة قرن من الزمان أنه قادر على تأسيس حياة ديمقراطية وممارستها بالشكل الأمثل، فالدولة الكويتية قائمة أساساً على مشاركة شعبية في اختيار الحاكم وفي دعمه كرئيس للسلطة السياسية ولكن بما يتوافق مع الإرادة الشعبية واحترامها واحترام العقيدة الإسلامية والأعراف القبلية، وهذه الشروط كما هو معروف كانت الأساس الذي تولت بناءاً عليه أسرة الصباح حكم الكويت منذ عدة قرون، وهو الأساس الذي تم التفاهم عليه حيث إعلان الدستور الكويتي واستقلال البلاد، وتم التأكيد عليه في مؤتمر جدة الشعبي عام 1990 بعد تعرض الكويت للاحتلال العراقي، وتجديد الشعب الكويتي البيعة لأسرة الصباح.

ومن هنا فإن القول بأن الشعب الكويتي غير مهيأ لممارسة الحراك الديمقراطي من خلال تعددية حزبية قائمة على التنافس السياسي بين البرامج والأيديولوجيات المختلفة على الساحة السياسية الكويتية يعتبر مبرراً لا أصل له، وخصوصاً –وهذا الأهم– أن الممارسة السياسية للشعب الكويتي خلال قرن من الزمان من خلال مختلف التيارات السياسية التي شهدتها الكويت سواء قبل الاستقلال أو بعده، أو في مرحلة ما بعد التحرير، كل ذلك يظهر ممارسة واعية وفاعلة في الحياة السياسية، وتفهم لمعنى ووظيفة هذه التيارات والتنظيمات في الحياة السياسية.

وخلاصة القول أن التعددية الحزبية في الكويت هي المستقبل الأمثل للحراك الديمقراطي في البلاد، وهو ما يمكن أن يتوج جهود الشعب الكويتي خلال قرن من الزمان في بناء وتعزيز تجربته الديمقراطية وتحولها إلى أسلوب حياة ديمقراطي متكامل، يضمن تعددية سياسية وتداول سلمي للسلطة ويحول دون تفرد جهة أو سلطة معينة بحكم البلاد أو ممارسة العمل السياسي، ويحول دون تحول الخلافات السياسية إلى انقسامات داخل المجتمع، فمن المثبت من خلال تجارب العديد من المجتمعات أن فقدان القدرة على التعبير السياسي والمشاركة السياسية الحقيقية يقود بالغالب إلى ممارسة هذه الحرية بشكل سري وعنيف نتيجة شعور هذه القوى السياسية بالتهميش أو عدم القبول. ولنا بالواقع الحالي في الكويت أكبر دليل على التأثيرات السلبية لعدم فسح المجال أمام مختلف الآراء والتوجهات بالتعبير عن نفسها وبطرح برامجها وترك الأمر في النهاية لحكم الشعب واختياراته، فالتعددية الحزبية والسياسية في النهاية هي الحل الأمثل لاحتواء أي مظهر من مظاهر الشعور بمصادرة الحقوق أو منع حرية التعبير أو التنظيم.

واستناداً إلى هذه الاستنتاجات حول الواقع السياسي والقانوني للتعددية الحزبية في الكويت، فإن الباحثة ترى بأن هناك مجموعة من التوصيات التي يجدر العمل بها من قبل صانع القرار السياسي في الكويت، والمتمثلة بما يلي:

أولاً: ضرورة الإسراع بإصدار قانون للأحزاب السياسية في الكويت ، بحيث ينظم العمل الحزبي والسياسي في البلاد، وينظم دور الأحزاب السياسية في عملية الحراك الديمقراطي في الكويت، وذلك بالاستناد على الدستور الكويتي الذي لم يمنع إصدار مثل هذا القانون.

ثانياً: السماح للتنظيمات السياسية المتواجدة حالياً على الساحة السياسية الكويتية، بالتحول إلى أحزاب سياسية دون شروط تتعلق بالخلفيات السياسية أو الدينية أو العرقية، وبما يتسق مع القانون والدستور الكويتي والقانون المقترح إصداره.

ثالثاً: تعديل بعض نصوص الدستور الكويتي باتجاه تعزيز الحقوق والحريات العامة، وخصوصاً الحق في العمل السياسي، والمشاركة السياسية الواسعة للمواطنين في كل ما يتعلق بشؤون البلاد، وتعزيز الرقابة الشعبية على عمل السلطة التنفيذية سواء من داخل مجلس الأمة أو من خارجه من خلال وجود معارضة سياسية فاعلة ومشروعة.

رابعاً: الدعوة إلى إقامة حوار وطني بين مختلف التيارات السياسية الكويتية للوصول إلى وضع ميثاق وطني ينظم العمل السياسي في البلاد ويحد من تزايد الخلافات والانقسامات في المجتمع الكويتي تجاه القضايا الأساسية التي تواجهه.

خامساً: الإسراع في عملية الإصلاح السياسي والتحديث في الكويت، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني واستقلالية دورها عن العمل السياسي التنظيمي، ودعم دورها في المجال المجتمعي فقط تجنباً لانغماسها في الخلافات والتنافسات السياسية وابتعادها عن دورها الحقيقي كمؤسسات مخصصة لخدمة العمل الأهلي.

سادساً: ضرورة قيام المعاهد العلمية ومراكز الدراسات البحثية، بدراسات ميدانية لاستطلاع مواقف المواطنين الكويتيين تجاه التعددية الحزبية في الكويت ومدى ضرورتها من أجل مستقبل أفضل للعمل السياسي في البلد.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الوثائق

- الدستور الكويتي واللائحة التفسيرية.

- التشريعات الكويتية.

2. الكتب

- أسيري، عبد الرضا (2010). **النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات**. الكويت: مطابع الوطن.

- بهاء، حسين كامل (1968). **الأسلوب العلمي في العمل السياسي**. القاهرة : دار النهضة العربية.

- براون، ناثان (2007). **الدفع نحو سياسة حزبية: الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت**، أوراق كارنيغي: سلسلة الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

- بوالشعير، سعيد (1994). **القانون الدستوري والنظم السياسية**. الجزء الثاني، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- الجاسم، محمد عبد القادر (2007). **الكويت: مثلث الديمقراطية**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

- جمال، عبد المحسن (2007). **المعارضة السياسية في الكويت**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

- الجوجو،عبد الله (1996). **الأنظمة السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة**. الطبعة الأولى، طرابلس (ليبيا): الجامعة المفتوحة.

- الخالدي، سامي ناصر (1999). **الأحزاب الإسلامية السياسية في الكويت**، الكويت: دار النبأ للنشر والتوزيع.

– الخطيب، نعمان (1983). **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

– خضر، طارق فتح الله (1986). **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي: دراسة مقارنة**. القاهرة: دار نافع.

– دالتون، رسل جيه (1996). **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**. ترجمة وتحرير احمد يعقوب المجدوبة. عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.

– الدجاني، محمد ومنذر سليمان (1993). **النظام السياسي الأردني أركانه ومقوماته**. عمان: بالمينوبرس.

– ديفرجيه، موريس (1980). **الأحزاب السياسية**. ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، بيروت: دار النهار.

– الديين ، أحمد (1999). **ولادة دستور الكويت**، ط2، الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

– الديين، أحمد (2005). **الديمقراطية في الكويت: مسارها، واقعها، تحدياتها، آفاقها**. الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

– ربابعة، غازي (2001). **مبادئ العلوم السياسية**. الطبعة الأولى، عمان: الجامعة الأردنية.

– رسل جيه. دالتون (1996). **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**. ترجمة وتحرير احمد يعقوب المجدوبة، شارك في الترجمة محفوظ الجبوري، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.

– الريس، رياض نجيب (1987). **الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية**، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

– الزيات، السيد (2002). **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي**. الجزء الأول ، الإسكندرية : دار المعارف.

- الزيدي، مفيد (2000). **التيارات الفكرية في الخليج العربي: 1938-1971**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- السعيدي، صالح بركة (2010). **السلطة والتيارات السياسية في الكويت**، الكويت: دار القبس.

- سليمان، عصام (1989). **مدخل إلى علم السياسية**. بيروت: دار النضال للطباعة للنشر.

- الشرقاوي، سعاد (2007). **النظم السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: دار النهضة العربية.

- الشملان، سيف مرزوق (1986). **من تاريخ الكويت**. الكويت: منشورات ذات السلاسل.

- الصالح ، عثمان عبد الملك (1989). **النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت : دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطاره التاريخي، وفي إطاره النظري، وفي واقعه العملي ووسائل إصلاحه**. الجزء الأول، الكويت: مطابع كويت تايمز.

- الطعان، عبد الرضا حسين (1999). **البعد الاجتماعي لإقناع السياسة** ، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

- الظفيري ، بندر عايد (2004). **من يصنع من؟**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

- العاني، حسان محمد (1986). **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**. بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

- العكري، عبد النبي (2003). **التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي**. بيروت: دار الكنوز العربية.

- العيدروس، محمد حسين (1997). **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**. الكويت: دار الكتاب الجامعي.

- غالي، بطرس وعيسى، محمود (1989). **المدخل في علم السياسة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

- الغزالي، صلاح محمد (2007). **الجماعات السياسية الكويتية في قرن، 1910-2007م: الدستوريون- الإسلاميون، الشيعة، القوميون**. الكويت: (د.ن).

- الكبيسي، باسل (1974). **حركة القوميين العرب**. بيروت: دار الطليعة.

- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، (1990). **الموسوعة السياسية**. ج2 ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- المديرس، فلاح عبد الله (1996). **التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير**. الكويت: مطابع المنار.

- المديرس، فلاح عبد الله (1999 ب). **جماعة الإخوان المسلمين في الكويت**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

- المديرس، فلاح عبد الله (1999 ج). **الجماعة السلفية في الكويت**. الكويت: دار قرطاس للنشر، الكويت.

- المديرس، فلاح عبد الله (1999 أ). **الحركة الشيعية في الكويت**. الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

- المديرس، فلاح عبد الله (2008). **حزب التحرير في الكويت**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

- المديرس، فلاح عبد الله (2000). **المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

- المديرس، فلاح عبد الله (1999). **ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (1938-1975)**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

- المديرس، فلاح عبد الله (1994). **ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت: 1938-1975**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

- المزروعي، محمد سالم عبيد (2004). **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات: دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية**. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

- مصالحة، محمد، (1999). **التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة مقارنة**، عمان: دار وائل للنشر.

- منصور، بلقيس أحمد (2004). **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- المنوفي، كمال (1987). **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

- النجار، غانم (2000). **مدخل للتطور السياسي في الكويت**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

- هادي، رياض عزيز (1995). **من الحزب الواحد إلى التعددية**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

- هلال، علي الدين ومسعد، نيفين (2008). **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الوقيان، فارس (2009). **المواطنة في الكويت: مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة**. الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية.

3. فصل في كتاب محرر

– ماضي، عبد الفتاح (2009). "مفهوم الانتخابات الديمقراطية". في: (مجموعة محررين)، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– حمارنة ، منير (1997). "دور الحزب كأداة تنموية". في: أحمد نوفل (محرر) ، "دور الأحزاب في التنمية السياسية"، عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات .

– فودة ، محمد رضا (2003). "الإستراتيجية والأمن القومي". في: (مجموعة مؤلفين)، "**المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**"، القاهرة : المكتب العربي للمعارف.

– الديين، أحمد (2009). "الديمقراطية والانتخابات في الكويت". في: (مجموعة محررين)، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– الكتبي، ابتسام (2004). "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"، في: (مجموعة باحثين)، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4. منشورات المؤسسات:

– مجلس النواب اللبناني (2006). **الأحزاب السياسية من منظور عالمي مقارن**، دراسة صادرة عن مجلس النواب بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني.

– وكالة الأنباء الكويتية (2003). **الحركة الدستورية الإسلامية: مسيرة 12 عاماً 1991 – 2003**، الكويت.

5) الدوريات

- أسيري، عبد الرضا (2007). "التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 167.

- الرميحي، أحمد (1975). "الحركة الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد الرابع.

- سعداوي، عبد الكريم (1999). "التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجاً"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، السنة 35، العدد 138.

- الشطي، إسماعيل (2003). "الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 289،.

- العزام ، عبد المجيد (2003) . "اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية ، المجلد 30 ، العدد 2.

- المديرس، فلاح عبد الله (2000). "التوجهات الماركسية في المجتمع الكويتي: مقدمة أولية 1950-1959"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد 26، العدد 96 .

- المعجل، سعاد (2001). "أولويات الدستورية الإسلامية"، مجلة الطليعة، العدد 1474، 4 مايو.

- المنوفي ، كمال ، (1979). "التنشئة السياسية في الأدب المعاصر"، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة السادسة، العدد 4.

- ميتكس، هدى (1995). "التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق للانطلاق"، مجلة السياسة الدولية، العدد 120.

6. المؤتمرات والندوات العلمية

– الفيلي، محمد (2006). **الأحزاب السياسية في الكويت: واقع قائم ومستقبل منظور**. مؤتمر التوافق السنوي الثالث 10–2006/4/11، الكويت.

7. الرسائل الجامعية

– السفياني، أمين (2002). **التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية وعلاقتها بالنظام البرلماني: دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.

– هاشم، قاسم (2001). **الحكم بين الديمقراطية العددية والديمقراطية الشورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، بيروت، لبنان.

8. المقالات الصحفية

- بو طالب، عبد الله (1996). تشكيل الأحزاب بين التأييد والرفض"، جريدة الانباء، العدد 7233، الكويت، 1996/7/5.

9. المراجع الإلكترونية

Kuwait politics database: http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

http://www.icmkw.org/NewsDetail.aspx?news_ID=19

/http://www.islamyun.net

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Crystal, Jill,. (1995) **Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar**, Cambridge University Press, London.

- Dickerson, M O., (2010), **An introduction To Government And Politics : A Conceptual Approach**, Toronto : Nelson Education,

- Patricia J. Murphy (2001), **Voting and Elections**, Compass Point Books.

- Nelson, Cary and Grossberg, Lawrence., (1988), **Marxism and the interpretation of culture**, Urbana : University of Illinois Press,